

بنك المغرب
بنك المغرب

بنك المغرب
بنك المغرب



◆ التقرير السنوي ◆

حول مراقبة مؤسسات الائتمان وأنشطتها ونتائجها



بنك المغرب
بنك المغرب

المحتويات

كلمة السيد الوالي

الأحداث البارزة

أرقام هامة

الجزء الأول : المحيط القانوني والتنظيمي وأنشطة الإشراف البنكي

المحيط القانوني والتنظيمي

يتميز بتبني المقاربات المتقدمة لاتفاقية بازل II

الأنشطة المتعلقة بالإشراف البنكي والاستقرار المالي

التكيف المستمر مع تنامي الهشاشة

الجزء الثاني

بنية النظام البنكي، أنشطته ونتائجه

المحافظة على مؤشرات المتانة

الجزء الثالث

تطور المخاطر البنكية

تم التحكم في المخاطر عموماً، بالرغم من ارتفاع الديون المعلقة الأداء على بعض الفئات من الزبائن

الملحقات

كلمة السيد الوالي

خلال سنة 2010، تحسن المحيط الاقتصادي الدولي بشكل طفيف، بفضل التدابير الاستثنائية التي اتخذت في أعقاب الأزمة المالية من أجل دعم الاقتصاد والقطاع المالي. كما سجل الاقتصاد الوطني نموا مطردا على الرغم من التراجع الطفيف في أدائه مقارنة مع سنة 2009.

ولتلبية حاجيات الاقتصاد من التمويل، استمر بنك المغرب في استخدام أدوات الاحتياطات الإلزامية وتدابير السيولة البنكية.

نتيجة لذلك، تمكن النظام البنكي من الحفاظ على متانته، كما يتضح من خلال مؤشرات الأداء والنشاط والمؤشرات الاحترازية.

وهكذا، ارتفع مجموع القروض التي قدمتها مؤسسات الائتمان بواقع 9,3%، بعد أن سجلت ارتفاعا بنسبة 10,7% في السنة السابقة. وقد نتج هذا التراجع بالأساس عن عودة تسهيلات الإنعاش العقاري إلى التباطؤ من جديد، بينما واصلت كل من قروض تمويل شراء المساكن المقدمة للأسر وقروض الاستثمار، تسجيل معدلات نمو مهمة.

وفي الوقت الذي عرفت فيه المحافظ الائتمانية توجهات متناقضة حسب مؤسسات الائتمان، فإن متوسط الديون المعلقة الأداء قد انخفض من 6 إلى 5,5% بالنسبة لهذه المؤسسات فيما تراجع إلى 4,8% بالنسبة للبنوك على الخصوص. ومع ذلك، فإن تكلفة مخاطر الائتمان، كما في السنة السابقة، أثرت على نتائجها ولاسيما على شركات القروض الاستهلاكية. في ظل هذه الظروف، حققت البنوك على أساس نشاطها في المغرب، أرباحا صافية تراكمية بلغت 9,7 مليار درهم، أي بارتفاع بواقع 5,4%. ويعزى هذا التطور إلى الأداء الجيد للنتائج الصافي البنكي المترتب عن أنشطة الوساطة والخدمات، ومداخيل عمليات السوق التي حققت نموا مطردا، وإن بنسبة أقل من السنة السابقة. ونتج هذا التطور أيضا عن تحسن معامل الاستغلال الذي انخفض بواقع 1,2 نقطة ليصل إلى 46,3%.

وقد حققت المجموعات البنكية الثمانية – التي أعدت بياناتها المالية على أساس مجمع – نتيجة صافية إجمالية تراكمية بلغت 10,5 مليار درهم، أي بتحسن بلغ 12% بعد تراجعها الطفيف سنة 2009، مستفيدة من تعزيز مختلف المهن وتنويع أنشطتها على المستويين المحلي والدولي.

ومما عزز التوجه الجيد للنتائج الصافي البنكي لهذه المجموعات تراجع حدة ارتفاع تكلفة المخاطر مقارنة مع 2009، وذلك بالرغم من تكوين أرصدة تكميلية لتغطية المخاطر المرتبطة أساسا بتدهور المحيط السياسي على الصعيد الجهوي.

وبفضل تطور التحكم في المخاطر المرجحة، وتخصيص جزء أكبر من الأرباح للاحتياطي مقارنة بالسنة السابقة، فقد تزايد متوسط معدل الملاءة للبنوك، على أساس مجمع، ليصل إلى 12,7% مقابل 12% في سنة 2009.

وإذا كانت كل هذه العناصر تؤكد مرة أخرى متانة النظام البنكي، إلا أن هذا لا ينفي ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى تدبير المخاطر في مواجهة تزايد بعض عوامل الهشاشة.

وبالفعل، يتوقع أن ينعكس التدهور الظرفي لبعض القطاعات الاقتصادية على ارتفاع مخاطر عجز الشركات، مما من شأنه أن يؤثر على تكلفة مخاطر المؤسسات الائتمانية.

بالإضافة إلى ذلك، تراجعت ملاءة الزبناء من الخواص نظرا للارتفاع الملحوظ في المبالغ المتخلف عن أدائها للسنة الثانية على التوالي.

من جهة أخرى، من المنتظر أن تواجه المؤسسات التي تعرف تعرضا على المدى الطويل وبسعر ثابت، والتي تفتقر إلى تأطير كافي، هشاشة في ناتجها الصافي البنكي، إذا ما تم تجديد مواردها في ظروف غير مواتية.

وتتبين من خلال مظاهر الهشاشة هاته أهمية اعتماد حكمة سليمة تحدد لمؤسسات الائتمان إستراتيجية وأهدافا واضحة، وهو الأمر الذي ما فتئنا نذكر به مديري مؤسسات الائتمان.

في هذا الصدد، واصل البنك المركزي تعزيز مراقبته لمختلف مجالات القطاع البنكي التي تسجل ارتفاعا في المخاطر، كما طالب بعض المؤسسات بتعزيز تغطية هذه المخاطر باللجوء إلى الرفع من الأموال الذاتية الأساسية والأرصدة والموجودات السائلة.

من هذا المنظور، عمل بنك المغرب على تعزيز الإطار التنظيمي المتعلق بالأموال الذاتية من خلال اعتماد المقاربات المتقدمة لاتفاقية بازل II. وتهدف هذه المتطلبات الاحترازية الجديدة إلى تحسين قياس مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل وزيادة ملاءمة الأموال الذاتية.

ومن شأن هذه التغييرات التنظيمية أن تهيئ المنظومة البنكية بشكل أفضل لاعتماد منظومة بازل III. ويتعلق الأمر بمعايير احترازية جديدة، صادرة عن لجنة بازل في شهر دجنبر سنة 2010، بغية تعزيز الأموال الذاتية للبنوك من حيث الكمية والتنوعية وكذا مستوى سيولتها لجعلها أقل عرضة لصدمات خاصة أو ماكرو اقتصادية.

وبالنظر إلى السياق العام، تتأكد الحاجة إلى إدخال إصلاحات تنظيمية ومؤسساتية جديدة لمصاحبة تنفيذ عملية الإشراف الماكرو-احترازي. لأجل ذلك، قام البنك بمراجعة النصوص المنظمة للبنك المركزي وكذا القانون البنكي من أجل تنظيم عملية مراقبة المخاطر النظامية في إطار رؤية شاملة لتحقيق الاستقرار المالي وضمان تنسيق وثيق بين هيئات القطاع المالي.

أما على مستوى الإدماج المالي، فقد مكن تعزيز إنشاء البنوك وتكييف خدماتها المعروضة من رفع مستوى التعامل البنكي للسكان إلى حوالي 50%. وقد حث بنك المغرب المنظومة البنكية على مضاعفة جهودها من أجل بلوغ نسبة 66% في السنوات الثلاث القادمة.

أما في مجال القروض الصغرى، الذي يعتبر عاملا رئيسيا آخر في مكافحة الإقصاء المالي، فقد ظل يعرف نوعا من الركود نتيجة للهشاشة التي سجلت خلال سنة 2008. في هذا السياق، قام بنك المغرب بمتابعة دقيقة للإجراءات المتخذة من قبل جمعيات القروض الصغرى لإصلاح محافظها وتحسين ممارساتها في مجال الحكامة والمراقبة الداخلية وكذا نظامها الإعلامي. إذ ينبغي أن تنخرط آفاق تنمية أنشطة هذه المؤسسات بالضرورة في إطار سياسة سليمة لتدبير المخاطر بما يتفق مع الأهداف الاجتماعية المخصصة لها.

ومن جهة أخرى، سخر بنك المغرب موارد كبيرة لمراقبة تنفيذ التدابير التي اتخذت مؤخرا من أجل تحسين ممارسات الشفافية في مؤسسات الائتمان إزاء زبائنها وتقليص تكاليف الخدمات البنكية، كما لم يفت البنك معاقبة كل الانتهاكات المسجلة. وسجل مشروع الرقي ببورصة الدار البيضاء لتصبح مركزا ماليا جهويا تقدما كبيرا مع اعتماد قانون محدد لإحداث القطب المالي للدار البيضاء ومنح امتيازات ضريبية للمؤسسات المستفيدة من هذا الوضع. وبالموازاة مع ذلك، واصلت المؤسسات البنكية الرئيسية في البلد توسيع شبكتها عبر القارة الإفريقية.

ومن شأن هذه الإنجازات، إلى جانب اللمسات الأخيرة المتعلقة بالالتزامات الجارية الأخرى «لعرض المغرب» «l'Offre Maroc»، أن تهيئ الظروف الكفيلة بضمان جاذبية وتنافسية القطب المالي للدار البيضاء.

الأحداث البارزة لسنة 2010

- 24 مارس** : انعقاد اجتماع في القاهرة، لمبادرة العالم العربي (IMA) حول «آليات تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة» و«جهة شمال إفريقيا والشرق الأوسط (MENA): التمويل الجهوي للبنيات التحتية»، بمشاركة بنك المغرب.
- 5 أبريل** : انعقاد اجتماع لجنة مؤسسات الائتمان.
- 12 أبريل** : زيارة للسويد قام بها وفد عن وزارة المالية وبنك المغرب، و مجلس أخلاقيات القيم المنقولة و بورصة الدار البيضاء من أجل دراسة آفاق التعاون بين المؤسسات والهيئات المالية في كلا البلدين.
- 6 ماي** : انعقاد اجتماع في بيروت، لمجموعة هيئات الرقابة البنكية الفرنكفونية (GSBF)، بمشاركة بنك المغرب.
- 31 ماي** : تنظيم ندوة في دمشق من قبل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)، حول موضوع «سياسة التمويلات الصغرى في العالم العربي في سنة 2010» بمشاركة بنك المغرب.
- 11 يونيو** : اجتماع نصف سنوي بين والي بنك المغرب ومجلس المجموعة المهنية لبنوك المغرب.(GPBM)
- 17 يونيو** : تنظيم مائدة مستديرة من طرف بنك المغرب حول الحكامة في القطاع البنكي، بمشاركة البنك الدولي.
- 5 يوليوز** : انعقاد اجتماع لجنة تنسيق أجهزة الرقابة للقطاع المالي.
- 6 يوليوز** : انعقاد اجتماع المجلس الوطني للائتمان والادخار.
- 2 شتنبر** : تنظيم مؤتمر في سيول، في كوريا الجنوبية، من طرف مجلس الاستقرار المالي (FSB) حول الإصلاح المالي تحت عنوان «آفاق الاقتصادات الصاعدة»، بمشاركة بنك المغرب.
- 13 شتنبر** : لقاء بين والي بنك المغرب وأعضاء الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى (FNAM) حول آفاق «النمو في قطاع القروض الصغرى».
- 20 شتنبر** : تنظيم المؤتمر الدولي السادس عشر للمراقبين البنكيين في سنغافورة من طرف الهيئة النقدية في سنغافورة بتعاون مع لجنة بازل حول «متانة القطاع البنكي» و«بيئة مالية مستقرة لنمو اقتصادي مستدام»، بمشاركة بنك المغرب.
- 28 شتنبر** : تنظيم الندوة الاقتصادية العالمية (GES) في اسطنبول، بمشاركة بنك المغرب.
- 28 أكتوبر** : انعقاد الاجتماع السادس عشر لمحافظي البنوك المركزية الأورو متوسطية في مدينة بافوس في قبرص، حول «تأثير الأزمة المالية على القطاعات البنكية والاستقرار المالي: وجهة نظر منطقة البحر الأبيض المتوسط».
- 6 دجنبر** : انعقاد اجتماع لجنة مؤسسات الائتمان.
- 14 دجنبر** : - اجتماع نصف سنوي لوالي بنك المغرب مع مجلس المجموعة المهنية للبنوك في المغرب.
- اجتماع والي بنك المغرب مع مجلس الجمعية المهنية لشركات التمويل (APSF).
- 30 دجنبر** : نشر الظهير رقم 1-10-196 المؤرخ في 7 محرم 1432 (13 دجنبر 2010) في الجريدة الرسمية، لتنفيذ القانون رقم 10-44 المتعلق بصفة القطب المالي للدار البيضاء.

أرقام رئيسية خاصة بالنظام البنكي

1 - بنية النظام البنكي

83	:	عدد مؤسسات الائتمان و مثيلاتها
19	:	• البنوك
36	:	• شركات التمويل
6	:	• البنوك الحرة
12	:	• جمعيات القروض الصغرى
8	:	• شركات الوساطة في مجال تحويل الأموال
2	:	• مؤسسات أخرى

- شبكة البنوك :

- بالمغرب: 4.787 شبك، بما في ذلك 943 شبك خاص بالبريد بنك، أي بمعدل شبك لكل 6.600 نسمة.
- بالخارج: 19 فرعا، 75 وكالة وفرع و57 مكتب تمثيلي.
- الشبائيك الآلية البنكية: 4.545

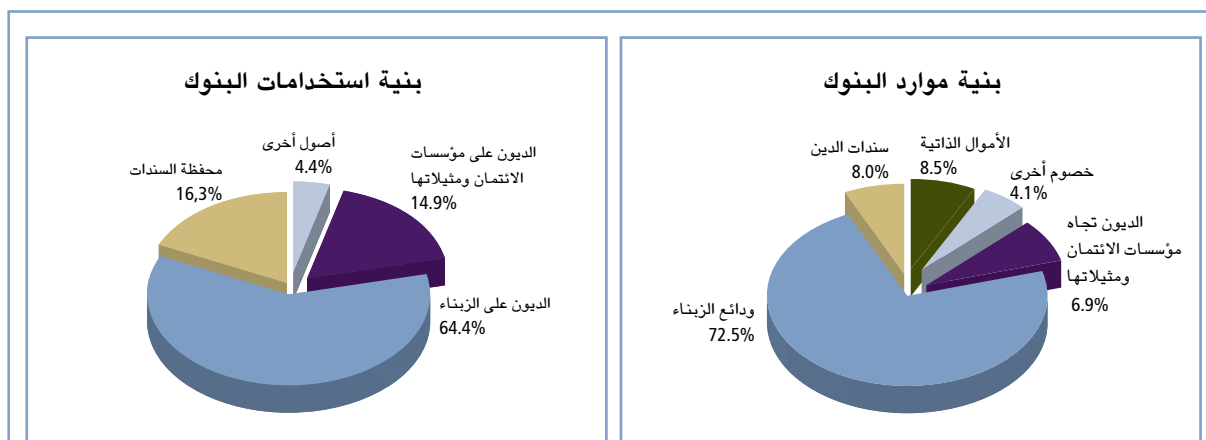
- عدد العاملين في مؤسسات الائتمان و مثيلاتها: 42.000 مستخدما

2 - مؤشرات نشاط ومردودية البنوك على أساس فردي¹:

(المبالغ بملايير الدراهم)

2010	2009	2008	
859	828	764	مجموع الحصيلة
601	552	499	قروض بواسطة الدفع من الصندوق (صافية من المون)
622	601	572	ودائع الزبناء
73	63	55	الأموال الذاتية (دون احتساب أرباح السنة المالية)
32.8	30	27.2	العائد الصافي البنكي
17.9	16.5	14.6	النتيجة الإجمالية للاستغلال
9.7	9.2	8.6	النتيجة الصافية
5.18%	5.18%	5.11%	متوسط مردود الاستخدامات
1.93%	2.05%	1.93%	متوسط كلفة الموارد
46.3%	47.5%	47.8%	متوسط معامل الاستغلال
1.2%	1.2%	1.2%	عائد الأصول (ROA)
14.2%	15.2%	16.7%	عائد رأس المال (ROE)
4.8%	5.5%	6.0%	نسبة الديون المعلقة الأداء
70.1%	74.1%	75.3%	معدل تغطية الديون المعلقة الأداء بالمون

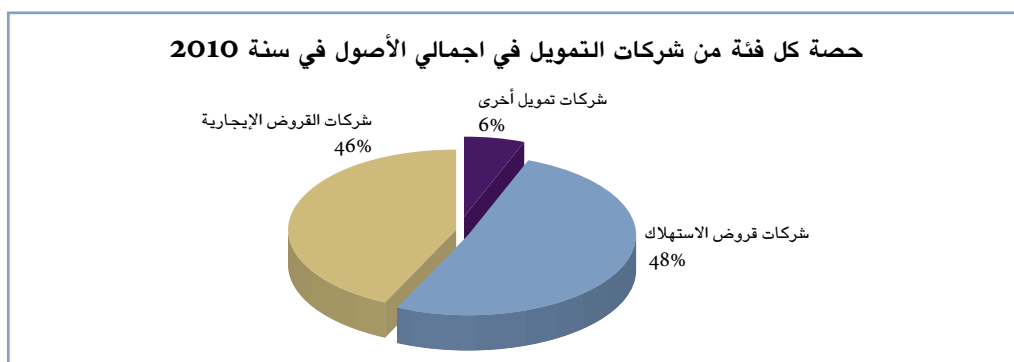
1 على أساس أنشطتها في المغرب، باستثناء البريد بنك الذي لم يستفد من التحويل الفعلي للخدمات المالية لبريد المغرب إلا ابتداء من شهر دجنبر 2010.



3 - مؤشرات نشاط ومردودية شركات التمويل

(بملايير الدراهم)

2010	2009	2008	
85	81.2	74.3	مجموع الحصيلة
78.6	73.9	67.2	قروض بواسطة الدفع من الصندوق (صافية من المون)
4.6	4.4	4.1	العائد الصافي البنكي
2.9	2.8	2.6	النتيجة الإجمالية للاستغلال
1.1	1.3	1.5	النتيجة الصافية
10.0%	9.5%	9.1%	نسبة الديون المتعلقة الأداء
1.4%	1.6%	1.9%	عائد الأصول (ROA)
14.0%	18.4%	22.4%	عائد رأس المال (ROE)



4 - مؤشرات نشاط ومردودية جمعيات القروض الصغرى :

(المبالغ بملايير الدراهم)

2010	2009	2008	
5.7	6.2	6.9	مجموع الحصيلة
4.7	4.8	5.7	جاري القروض
6.2%	6.4%	5.3%	نسبة الديون المتعلقة الأداء
0.03	-0.12	0.03	النتيجة الصافية

5 - مؤشرات نشاط ومردودية المجموعات البنكية الثمانية على أساس مجمع

(بملايير الدراهم)

2010	2009	2008	
930	878	799	مجموع الحصيلة
625	568	498	قروض بواسطة الدفع من الصندوق للزبناء (صافية من المون)
652	621	578	ودائع الزبناء
80	69	61	الأموال الذاتية - حصة المجموعة
43	38	34	العائد الصافي البنكي
22	20	17.7	النتيجة الإجمالية للاستغلال
10.5	9.3	9.4	النتيجة الصافية - حصة المجموعة
47.7%	47.6%	48.0%	متوسط معامل الاستغلال
1.1%	1.1%	1.2%	عائد الأصول (ROA)
13.1%	13.6%	15.5%	عائد الرأسمال (ROE)

الجزء الأول

المحيط القانوني والتنظيمي
وأنشطة الإشراف البنكي

بنك المغرب

بنك المغرب
بنك المغرب

أ. المحيط القانوني والتنظيمي

في محيط يشهد تغيرات كبيرة، عمد بنك المغرب إلى تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي لمؤسسات الائتمان لتتماشى مع المعايير الدولية.

في هذا الصدد، عمل البنك على مراجعة النصوص المنظمة للقانون الأساسي للبنك المركزي والقانون البنكي، قصد تنظيم عملية مراقبة المخاطر النظامية في إطار رؤية شمولية لتحقيق الاستقرار المالي وإرساء الآليات من أجل ضمان تنسيق وثيق بين الجهات التي تسهر على تنظيم القطاع المالي.

كما عمل البنك على تعزيز الإطار التنظيمي المتعلق بالأموال الذاتية من خلال تبني المقاربات المتقدمة لاتفاقية بازل II. وتهدف هذه المتطلبات الاحترازية الجديدة إلى تحسين عملية قياس مخاطر الائتمان والسوق وكذا مخاطر التشغيل.

وفي الوقت نفسه، عمل البنك على تتبع التغييرات المدرجة في إطار المنظومة الجديدة «بازل III»، وكذا تقييم آثارها على القطاع البنكي المغربي. يتعلق الأمر بمعايير احترازية جديدة، أصدرتها لجنة بازل في دجنبر من سنة 2010، بهدف تعزيز الأموال الذاتية للبنوك من حيث الكم والنوع، وكذا مستوى سيولة البنوك، حتى تصبح أقل عرضة لصدمات خاصة أو ماكرو اقتصادية.

وعلى مستوى الإدماج المالي، واصل بنك المغرب، بالتشاور مع مهنيي القطاع البنكي، جهوده الرامية إلى تشجيع الادخار البنكي وتعزيز الشفافية في الممارسات داخل القطاع.

1. تبني المقاربات المتقدمة لاتفاقية بازل II

في يونيو 2006، أصدرت لجنة بازل المنظومة المنقحة بعنوان «نقط التقارب الدولية في مجال حساب الأموال الذاتية وتحديد معاييرها». وتستند هذه المنظومة إلى ثلاث دعائم، وهي: المتطلبات الدنيا من الأموال الذاتية، وعملية الرقابة الاحترازية وانضباط السوق. وتنص هذه المنظومة، في إطار الدعامة الأولى، على ضرورة قيام مؤسسات الائتمان بمراقبة المتطلبات من الأموال الذاتية لتغطية مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

ومن أجل تنفيذ اتفاق بازل II، ارتأى بنك المغرب اتباع منهج تدريجي. فبعد تنفيذ هذه المنظومة حسب المقاربات المعيارية لسنة 2007، شهدت سنة 2010 تبني النص المتعلق بقواعد تغطية المخاطر بالأموال الذاتية وفقا للمقاربات المتقدمة.

إلى جانب ذلك، استدعى هذا التغيير التنظيمي مراجعة المنشور الذي ينظم الأموال الذاتية الاحترازية.

1.1 – الأموال الذاتية الاحترازية

لم يكن تطبيق المجموعات البنكية للمعايير الدولية لرفع التقارير المالية IFRS¹ انطلاقا من سنة 2008 دون تأثير على تحديد أموالها الذاتية المجمعة. في هذا السياق، قدم بنك المغرب توصيات قصد توضيح طرق معالجة هذا الأثر.

وقد تم إدراج هذه التوصيات في المنشور الجديد رقم G/2010/7 المتعلق بالأموال الذاتية لمؤسسات الائتمان، والصادر في 31 دجنبر 2010، كما تم إلغاء الأموال الذاتية التكميلية الإضافية، وإدخال قواعد احترازية أخرى تتقارب مع المعايير الدولية. وتشمل هذه الإجراءات الاحترازية على وجه الخصوص حصة الأقلية، والمساهمات في شركات التأمين وإعادة التأمين والخسائر المتوقعة.

الإطار 1 : آثار المعايير الدولية لرفع التقارير المالية على الأموال الذاتية المجمعة

من أجل الحد من آثار المعايير الدولية لرفع التقارير المالية – IFRS على الأموال الذاتية المجمعة للمجموعات البنكية، تقوم المؤسسات بإعادة معالجة العناصر التالية:

- فائض أو ناقص القيمة غير المحقق؛
- حصص المشاركة وشهادات الاستثمار والأدوات المختلطة؛
- محفظة التداول؛
- خيار القيمة العادلة؛
- الموجودات المرجحة؛
- نطاق التجمع.

2.1 – المتطلبات من الأموال الذاتية وفقا للمقاربات الداخلية لمؤسسات الائتمان من أجل تغطية المخاطر

بمقتضى المنشور الجديد رقم G/2010/8 المتعلق بالمتطلبات من الأموال الذاتية لتغطية مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وفقا للمقاربات الداخلية لمؤسسات الائتمان، تم تحديد الإطار الواجب أتباعه لتصبح بعض المؤسسات البنكية مخولا لها اعتماد هذه المقاربات.

وستواصل مؤسسات أخرى تنفيذ أحكام المنشور رقم G/2006/26 المتعلق بالمتطلبات من الأموال الذاتية الخاصة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وفقا للمقاربات المعيارية.

ويتعين على المؤسسات الالتزام باستمرار، على أساس مجمع أو شبه مجمع أو فردي، بمعامل أدنى للملاءة لا يقل عن 10%.

1.2.1 – المتطلبات من الأموال الذاتية لتغطية مخاطر الائتمان

تنص بنود المنشور رقم G/2010/8 على اعتماد مقاربتين لتحديد المتطلبات من الأموال الذاتية لتغطية مخاطر الائتمان،

وهما: المقاربة «الأساس» والمقاربة «المتقدمة». ويحدد المنشور أيضا مجالات التعرض، وطرق حساب المخاطر المرجحة والخسائر، وقواعد التخفيف من المخاطر، وكذلك الحد الأدنى من المتطلبات النوعية والكمية.

ففي إطار المقاربة «الأساس»، تعمل مؤسسات الائتمان حسب النماذج الخاصة بها، على تقدير احتمال إفسار المدين. ويتولى بنك المغرب تحديد باقي معايير قياس المخاطر، وهي الخسارة في حالة الإعسار، والتعرض في حالة الإعسار، والمدة. أما في حالة استخدام النوع «المتقدم» من مقاربة التنقيط الداخلي، فيتعين على مؤسسات الائتمان أن تتولى تقييم كافة هذه المعايير بنفسها.

وتقوم المؤسسات بتصنيف تعرضاتها إلى ست مجموعات: سيادية، ومؤسسات ائتمان، ومقاولات، وزبناء التقسيط، وأسهم، وأصول أخرى لا تعتبر ديونا.

أما بخصوص المقاولات، تمت مراجعة المعايير الاحترازية للتصنيف لتأخذ بعين الاعتبار تطور النسيج الاقتصادي، وملاءمته قدر الإمكان مع التعريف الوطني للمقاولات الصغرى والمتوسطة المعتمد من طرف وزارة التجارة و الصناعة.

الإطار 2 : معايير جديدة للتصنيف الاحترازي

فيما يلي توضيح الحدود والمعايير الاحترازية التي يقوم عليها التصنيف إلى محافظ: المقاولات الكبرى، والمقاولات الصغرى والمتوسطة، والمقاولات الصغيرة جدا.

يقصد بالمقاولات الكبرى المقاولات التي يتجاوز رقم مبيعاتها، دون احتساب الرسوم، أو رقم مبيعات المجموعة ذات منفعة التي تنتمي إليها، 175 مليون درهم.

أما المقاولات الصغرى والمتوسطة، بما في ذلك المقاولون الأفراد، فهي التي تستجيب لأحد الشرطين التاليين:

– أن يكون رقم مبيعاتها دون احتساب الرسوم، أو رقم مبيعات المجموعة ذات المنفعة التي تنتمي إليها، يتجاوز 10 ملايين درهم و يقل عن أو يساوي 175 مليون درهم؛

– أن يكون رقم مبيعاتها دون احتساب الرسوم، أو رقم مبيعات المجموعة ذات المنفعة التي تنتمي إليها، أقل من أو يساوي 10 ملايين درهم وإجمالي الديون التي على ذمة المقاول، أو على ذمة المجموعة ذات المنفعة التي تنتمي إليها، يفوق 2 مليون درهم.

أما المقاولات الصغيرة جدا، بما في ذلك المقاولون الأفراد، فهي التي تلبى الشرطين التاليين:

– أن يكون رقم مبيعاتها دون احتساب الرسوم، أو رقم مبيعات المجموعة ذات المنفعة التي تنتمي إليها، أقل من أو يساوي 10 ملايين درهم؛

– أن يكون مجموع الديون التي على ذمة المقاول، أو على ذمة المجموعة ذات المنفعة التي تنتمي إليها، أقل من أو يساوي 2 مليون درهم.

وعندما تكون المقاولات جزءا من مجموعة ذات منفعة، فيؤخذ بعين الاعتبار، لغرض التصنيف، رقم مبيعات هذه المجموعة على أساس مجمع.

ويتعين على المؤسسات حساب الخسائر غير المتوقعة والمتوقعة. إذ يتوافق مبلغ الخسائر غير المتوقعة مع المتطلبات من الأموال الذاتية المحصل عليها من خلال حساب الأصول المرجحة وفقا للصيغ الاحترازية التي أعدها بنك المغرب. ويتعين تغطية الخسائر المتوقعة بواسطة المون اللازمة.

ويمكن أن تؤخذ في الاعتبار، عند حساب مخاطر الائتمان المرجحة، أساليب التخفيف من حدة هذه المخاطر. وتتكون الآليات المؤهلة لتطبيق هذه الأساليب من الضمانات الفعلية والضمانات الشخصية ومشتقات القروض، مع احترام الشروط التي حددها بنك المغرب.

كما يتعين على المؤسسات الالتزام بالمتطلبات النوعية والكمية، لاسيما من حيث إعداد وتثبيت أدوات التنقيط، والتوثيق، وإشراك هيئات الإدارة والتسيير في هذه العملية وتقدير متغيرات المخاطر.

2.2.1 – المتطلبات من الأموال الذاتية اللازمة لتغطية مخاطر السوق

لقد تمت ملاءمة طرق حساب المتطلبات من الأموال الذاتية لتغطية مخاطر السوق مع مقارنة النماذج الداخلية المنصوص عليها في اتفاقية بازل II وكذا مع المقتضيات الجديدة المنصوص عليها في الوثيقة التي نشرتها لجنة بازل في يونيو 2009.

وتُمكن مقارنة النماذج الداخلية من قياس مخاطر السوق حسب الأساليب الرياضية والإحصائية من نوع VaR، التي تسمح بتقييم الحد الأقصى من الخسارة التي قد تتحملها محفظة ما خلال فترة معينة نتيجة تغير أسعار السوق، وحسب منطقة ثقة معينة.

وفي أعقاب الأزمة المالية الدولية، قامت لجنة بازل بتعزيز منظومة قياس مخاطر السوق عن طريق إنشاء نموذج VaR تحت الضغط (stressed VaR)، الذي تم اعتماده بمقتضى المنشور رقم G/2010/8.

3.2.1 – المتطلبات من الأموال الذاتية اللازمة لتغطية مخاطر التشغيل

اقترحت لجنة بازل أربعة مقاربات لحساب المتطلبات من الأموال الذاتية لتغطية مخاطر التشغيل، وهي: مقارنة المؤشر الأساسي، والمقاربة المعيارية، والمقاربة المعيارية البديلة، ومقاربة القياس المتقدم.

وقد تم بالفعل تنفيذ المقاربات الثلاث الأولى بمقتضى المنشور رقم G/2006/26. أما بالنسبة لمقاربة القياس المتقدم، فيحدد المنشور رقم G/2010/8 الطرق الخاصة بها لحساب المتطلبات من الأموال الذاتية. وفي إطار هذه المقاربة، يتم تقييم مخاطر التشغيل وفقا لمنهج كمية و/أو نوعية.

وفي هذا السياق، يتم حساب المتطلبات من الأموال الذاتية من خلال مقارنة كمية تسمى «مقاربة توزيع الخسائر». تقوم هذه المقاربة على وضع منحنيين لتوزيع احتمال الخسائر لكل خط وظيفي ولكل نوع من الأحداث، حيث يظهر المنحنى الأول التردد، ويمثل المنحنى الثاني الحدة. ويتم الجمع بين هذين المنحنيين للحصول على منحنى مجمع يخصص له نموذج VaR عملي.

وعلى غرار مخاطر الائتمان والسوق، ينص المنشور الجديد على ضرورة الامتثال لمجموعة من المتطلبات النوعية والكمية الدنيا بالنسبة للمؤسسات التي تعتمد اعتماد مقارنة القياس المتقدم.

وإلى جانب اعتماد المنشور المتعلق بالمقاربات المتقدمة لاتفاقية بازل II، بدأ العمل على إعداد ورقات تقنية تهدف إلى توضيح بعض أحكام هذا المنشور.

3.1 - إرساء آلية لإعداد التقارير الاحترازية والمالية

في إطار مشروع اعتماد التقارير الاحترازية بازل II والتقارير المالية IFRS، تماشياً مع أفضل الممارسات في مجال التواصل المالي، قدم بنك المغرب نماذج التقارير العامة «COREP» و التقارير المالية «FINREP»¹ في صيغتها النهائية إلى البنوك، كما عمل على تكييفها مع القطاع البنكي المغربي. إلى جانب ذلك، عقد البنك عدة اجتماعات مع البنوك بغية مساعدتها على تطبيق هذه التقارير الجديدة التي من المتوقع أن تدخل حيز التنفيذ في النصف الثاني من السنة المقبلة.

2 - المنظومة الجديدة لاتفاقية بازل III

ينخرط تعزيز المنظومة الاحترازية المتعلقة بالبنوك، خاصة المرتبطة منها بالأموال الذاتية والسيولة، ضمن أولويات مخطط العمل الدولي، الذي بدأ مع ظهور الأزمة المالية، وذلك بتنسيق من مجلس الاستقرار المالي ولجنة بازل.

وفي شتنبر 2010، توصلت لجنة بازل إلى الاتفاق على منظومة جديدة يطلق عليها اسم «بازل III». ويعمل هذا الإطار على توحيد تعريف الأموال الذاتية الأساسية، ومراجعة الحد الأدنى من المتطلبات من الأموال الذاتية، كما يؤسس، لأول مرة، المعايير الكمية لتوفير السيولة. وقد تمت المصادقة على هذه المنظومة في نونبر 2010، من طرف قمة مجموعة العشرين التي انعقدت في سيول، والتي سلطت الضوء على ضرورة انضمام جميع الدول، بغض النظر عن مستوى نموها، وذلك من أجل تحقيق هدف مزدوج (1): جعل النظام المالي أكثر متانة ومرونة في أوقات التوتر، (2) ضمان نمو اقتصادي مستدام.

1.2 - معايير جديدة للأموال الذاتية

تنخرط المنظومة الجديدة للأموال الذاتية النابعة من اتفاقية بازل III، في إطار منظور احترازي شمولي، وذلك لكونها تهدف إلى الحد من المخاطر النظامية في القطاع المالي.

1.1.2 - تحسين نوعية الأموال الذاتية

من المتوقع أن تعمل اتفاقية بازل III على تحسين جودة الأموال الذاتية للمؤسسات البنكية بغية تعزيز قدرتها على امتصاص الخسائر الناجمة عن الضغوط المالية والاقتصادية.

1 COREP: التقارير العامة - FINREP: التقارير المالية

وتعطي المتطلبات الجديدة من الأموال الذاتية أهمية كبرى للجوهر الأساسي (رأس المال والاحتياطيات والأرباح غير الموزعة) والذي يشكل أقوى عنصر للأموال الذاتية للبنوك¹.

علاوة على ذلك، وخلافا لاتفاقية بازل II، يتم تطبيق الخصوم الواجب إسقاطها من الأموال الذاتية، مباشرةً على مكونات النواة الصلبة، إلى جانب كونها تمتد إلى عناصر إضافية. من ناحية أخرى، تمت مراجعة تعريف الشريحة Tier 1 لتشمل النواة الصلبة وغيرها من الأدوات المالية المؤهلة على أساس معايير جد صارمة.

2.1.2 – رفع مستوى الأموال الذاتية

إلى جانب تحسين نوعية الأموال الذاتية، سيتم العمل على رفع مستواها. فقد أثبتت الدروس المستخلصة من الأزمة المالية ضرورة توفر البنوك على كميات متزايدة من الأموال الذاتية.

ومن أهم ما تنص عليه اتفاقية بازل III، زيادة الحد الأدنى من المتطلبات بالنسبة للجوهر الأساسي للأموال الذاتية إلى 4,5%، مقابل 2% التي تنص عليها اتفاقية بازل II. وبالمثل، ارتفع الحد الأدنى بالنسبة للشريحة الأولى من الأموال الذاتية Tier 1 إلى 6% بدلا من 4%.

بالإضافة إلى ذلك، يتعين على البنوك التوفر بانتظام على هامش السلامة يسمى «الحماية الإضافية»، يحدد في 2,5% من النواة الصلبة للأموال الذاتية، مما من شأنه أن يمكن البنوك من التوفر باستمرار على رؤوس الأموال اللازمة لدعم أنشطتها في الأوقات الصعبة. وهكذا، وفي ظل الظروف العادية، يتم رفع مجموع المتطلبات الأساسية من مكون النواة الصلبة إلى نسبة لا تقل عن 7%. أما بالنسبة للمؤسسات التي لم تعتمد أي هامش سلامة، فتطبق عليها بعض القيود من حيث توزيع الأرباح.

وستنضاف إلى هذه المتطلبات الجديدة نسبة رافعة مالية² تحدد في 3% من النواة الصلبة للأموال الذاتية. ومن شأن هذا الإجراء المساعدة على الحد من اللجوء المفرط للديون في النظام البنكي. ولتمكين لجنة بازل من تتبع تطور هذه النسبة الجديدة على مدى الدورة الاقتصادية ودراسة تأثيرها على نشاط البنوك، تم الاتفاق على اختبارها في مرحلة أولية ابتداء من يناير سنة 2013، قبل تنفيذها الفعلي في سنة 2018.

ويتعين على البنوك التوفر على أموال ذاتية كافية تتعدى النسب المقررة، أخذاً في الاعتبار نوعية المخاطر التي تواجهها ونموذجها للأعمال والظرفية الاقتصادية.

3.1.2 – البعد الاحترازي الشمولي

يتميز الإطار الجديد لاتفاقية بازل III ببعده الاحترازي الشمولي الذي يهدف إلى مواجهة المخاطر النظامية التي قد تمتد إلى

1 في إطار اتفاقية بازل II، تتكون الأموال الذاتية التنظيمية، بالنسبة للنصف على الأقل، من الأموال الذاتية الأساسية (أو ما يعرف بالشريحة الأولى لرأس المال Tier 1)، فيما تتكون، بالنسبة للبقية، من العناصر الأخرى الأقل قدرة على امتصاص الخسائر (الشريحة 2 و 3). ويتكون نصف الأموال الذاتية للشريحة الأولى Tier 1 من النواة الصلبة، بينما يتكون النصف الباقي من عناصر ذي مستوى أقل مقارنة بالنواة الصلبة، وإن كانت ذات جودة عالية.

2 تحسب هذه النسبة بالعلاقة بين عروض الحصيلة وعروض دون الحصيلة غير المرجحة.

النظام المالي بأكمله وإلى الاقتصاد. ويشمل هذا الإطار جانبين اثنين:

- يهدف الجانب الأول إلى الحد من التقلبات الدورية، في حين يتولى الجانب الثاني أخذ العلاقات المترابطة والعروض المشتركة للمؤسسات المالية في الاعتبار، لاسيما ذات الأهمية النظامية.
- وبخصوص التقلبات الدورية، تنص المنظومة الجديدة، علاوة على الحماية الإضافية المحددة في %2,5 من النواة الصلبة للأموال الذاتية، على إنشاء هامش لمواجهة التقلبات الدورية، يتراوح بين 0 و%2,5 من هذه النواة، والذي يرتبط بتطور الدورة الاقتصادية.

هكذا، وبناء على تقدير كل سلطة تنظيمية وطنية، سيتم تشكيل هذا الهامش خلال فترات التوسع السريع للائتمان، الذي قد يؤدي إلى تفاقم المخاطر النظامية.

من هذا المنظور، يتم العمل في لجنة بازل ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB¹ من أجل وضع مقاربة للتكوين الاستباقي للمؤونة، تكون مبنية على أساس الخسائر المتوقعة.

أما بالنسبة للخوف من المخاطر النظامية التي تنشأ من العلاقات المترابطة والتعرضات المشتركة، يتم الآن تحديد إطار جديد يهدف إلى ضمان ملاءمة المتطلبات الجديدة من الأموال الذاتية مع الأهمية النظامية لكل مؤسسة مالية داخل النظام ككل، وليس فقط على أساس الخطر الفردي الذي يواجه كل مؤسسة.

وينبغي على المؤسسات التي تعتبر نظامية، من حيث المبدأ، أن تمتلك القدرة على امتصاص الخسائر التي تتجاوز المعايير المعلنة، وأن تكون خاضعة لمتطلبات إضافية من الأموال الذاتية. وتسعى الأعمال الجارية في كل من لجنة بازل ومجلس الاستقرار المالي إلى إرساء مبادئ يتم الارتكاز عليها في هذا الصدد.

وفي الوقت نفسه، أصدرت لجنة بازل سلسلة من التوصيات المتعلقة بتدبير المخاطر الناجمة عن تعرض الأنشطة المعقدة المتعلقة بالمتاجرة وتلك الخاصة بالمنتجات المشتقة للمخاطر. وأشارت اللجنة إلى المتطلبات من الأموال الذاتية المرتبطة بالتعرضات الخاصة بالتسديد، كما عملت على إرساء مقترحات جديدة متعلقة بالمخاطر عن المقابلات المركزية وتغطيتها بالأموال الذاتية.

2.2 – معايير جديدة للسيولة

يعتبر التسيير غير الملائم لمخاطر السيولة من بين العوامل الرئيسية التي تسببت في حدوث الأزمة المالية. وأصدرت لجنة بازل، لأول مرة، متطلبات احترازية جديدة من شأنها تحسين قدرة البنوك على مواجهة صدمات السيولة.

في هذا الإطار، تم اقتراح نوعين من النسب. تهدف النسبة الأولى، القصيرة المدى (30 يوماً)، إلى ضمان قدرة البنوك على مواجهة صدمات السيولة (تزايد غير متوقع في تدفقات الخزينة)، وذلك باللجوء إلى تعبئة الموجودات السائلة التي تتوفر عليها. أما النسبة الثانية، ألا وهي النسبة الهيكلية للسيولة، فيتم حسابها في أفق سنة واحدة. وتهدف إلى الحد من مخاطر التحول، وتجنب الإفراط في الاعتماد على التمويل بين البنوك (أجل قصير).

الإطار 3 : الجدول الزمني لتفعيل اتفاقية بازل III

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
4,5% (*)	4,5%	4,5%	4,5%	4,5%	4%	3,5%	نسبة النواة الصلبة
2,5%	1,875%	1,25%	0,625%				الحماية الإضافية
6,0% (*)	6,0%	6,0%	6,0%	6,0%	5,5%	4,5%	Tier 1 نسبة الشريحة
8,0% (*)	8,0%	8,0%	8,0%	8,0%	8,0%	8,0%	المتطلبات الدنيا من الأموال الذاتية
10,5%	9,875%	9,25%	8,625%	8,0%	8,0%	8,0%	المتطلبات الدنيا من الأموال الذاتية والحماية الإضافية
3,0%	الانتقال نحو الدعامة 1	اختبار وإعداد التقرير الأول					نسبة الرافعة المالية
				اعتماد المعيار			نسبة السيولة على المدى القصير
	اعتماد المعيار						نسبة السيولة على المدى الطويل

(*) مع أخذ الحماية الإضافية في الاعتبار، بلغت مستويات نسبة النواة الصلبة والشريحة الأولى ومعامل الملاءة 7% و8.5% و10.5% على التوالي.

3 - المنظومة المحاسبية

منذ سنة 2008، أصبحت مؤسسات الائتمان تعدّ حساباتها المجمعة وفقا للمعايير الدولية لرفع التقارير المالية IFRS الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB. وقد تابع بنك المغرب عن كثب التعديلات التي تم إدخالها على هذا المعيار انطلاقا من الدروس المستخلصة من الأزمة المالية.

الإطار 4 : أهم التعديلات التي جاء بها المعيار الدولي لرفع التقارير المالية رقم 9

ارتكزت أعمال مجلس معايير المحاسبة الدولية بالأساس على استبدال معيار IAS 39 بمعيار IFRS 9. ويجري هذا التعديل عبر ثلاث مراحل. وتتعلق المرحلة الأولى، التي تم تنفيذها سنة 2009، بتصنيف وتقييم الأصول المالية. وتعنى الثانية بخفض قيمة تلك الأصول، بينما تهم الثالثة المحاسبة الخاصة بالتغطية.

وتم تخصيص سنة 2010 لمراجعة المسودة المطروحة للنقاش والخاصة بالمرحلة الثانية من التعديل في إطار مشروع التقارب بين مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية¹. وقد أدى هذا العمل إلى نشر ملحق المسودة² 12/2009 «الأدوات المالية: التكلفة المستخدمة وانخفاض القيمة».

وتنص المعايير الدولية لرفع التقارير المالية IFRS والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً الأمريكية³ على ضرورة حساب الخسائر عن الديون طبقاً لنموذج الخسائر الجارية الذي يستدعي تبرير خسارة ما حتى يتم تخفيض قيمة الأصول المالية. وقد اقترحت الجهتان المنظمتان، الأوروبية والأمريكية، اعتماد نموذج للخسائر المتوقعة، والذي ينص على اتباع مقارنة أكثر استباقية.

علاوة على ذلك، فقد نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية مسودة للنقاش تحت رقم (13/ED/2010) بعنوان «المحاسبة الخاصة بالتغطية». وعلى إثر الانتهاء من هذا المشروع، يرتقب أن يتم إدخال تعديلات على المعيار الدولي التاسع IFRS 9 «الأدوات المالية» في النصف الثاني من سنة 2011.

وخلال سنة 2010، ناقشت مصلحة الدراسات المحاسبية التابعة لإدارة الإشراف البنكي مع المؤسسات العديد من الموضوعات المرتبطة أساساً بطرق نشر بعض المعلومات المالية، وتكوين مؤونة الديون على أساس مجمع، ونطاق التجميع وعمليات تسديد الديون المستقبلية.

كما عملت المصلحة على مراجعة مجموعة من المخططات المحاسبية المتعلقة بعمليات السوق، إثر ظهور منتجات جديدة. وبصفته عضواً دائماً في مجلس المحاسبة الوطنية، شارك البنك المركزي في مشاريع تعديل المعايير المحاسبية المطبقة على صناديق الاستثمار الجماعي في التسديد والمخطط المحاسبي لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة.

4 – الإطار المنظم للعلاقات بين مؤسسات الائتمان وزبائنها

سعيًا منه إلى تشجيع تطوير الخدمات المالية وتعزيز المتطلبات الخاصة بالشفافية، واصل بنك المغرب أعماله بالتشاور مع القطاع البنكي من أجل تحسين استفادة العموم من هذه الخدمات.

فبعد تحديد قائمة تضم 16 خدمة بنكية وجب على البنوك تقديمها بالمجان، وتوحيد البنود العامة الدنيا الواجب ورودها في اتفاقيات فتح حسابات الودائع، وضمان تجانس بيانات كشوفات حسابات الزبناء، وإرساء بيان مجمل عن العمولات المحصلة، تم اتخاذ تدابير أخرى من أجل تعزيز عملية الإدماج المالي.

في هذا الصدد، وبغية الحد من استخدام العملة الائتمانية وتوسيع التعامل البنكي، أصدر بنك المغرب تعليمية مرتبطة بفتح حسابات الودائع تحت الطلب، دون دفع أي مبلغ مقدما.

وبموجب هذه التعليمية، يتعين على البنوك فتح حسابات الودائع تحت الطلب، دون أن يكون فتح الحساب رهينا بدفع مبلغ مقدما. ولا يتحمل صاحب هذا النوع من الحساب أي رسوم أو عمولة لمدة لا تقل عن ستة أشهر من تاريخ فتح الحساب، وذلك، ما لم تسجل أي عملية على حسابه. بعد هذه الفترة، وإذا لم تسجل أية عملية على حسابه، يمكن إغلاقه دون سابق إنذار من قبل المؤسسة البنكية.

علاوة على ذلك، اتفقت البنوك على أن لا تمنح للأشخاص الخاضعين للضريبة المهنية إلا الشيكات المسطرة مسبقا وغير القابلة للتظهير. ومن شأن هذا الإجراء أن يحد من استخدام السيولة في تسوية الصفقات وضمن تأمين الأداء عن طريق مكافحة الغش وغيره من الحوادث.

من ناحية أخرى، أصدرت وزارة المالية إجراءات جديدة لتطوير الادخار البنكي. وتتمثل هذه الإجراءات في رفع سقف الحساب على الدفتر من 300.000 إلى 400.000 درهم، وإعداد منتجات جديدة معفية من الضرائب كمخطط الادخار للسكن، ومخطط الادخار في الأسهم و مخطط الادخار للتعليم.

وأمام تزايد حالات الغش في قطاع قروض الاستهلاك، طلب بنك المغرب من شركات التمويل تعزيز يقظتها عند معالجة ملفات القروض. في هذا السياق، أصدر البنك في سنة 2010، بالتشاور مع الجمعية المهنية لشركات التمويل، تعليمية دخلت حيز التنفيذ سنة 2011، تتعلق بتحديد الإجراءات الدنيا التي يتعين على هذه الشركات مراعاتها عند منح القروض، وبتشجيعها على وضع إطار تبادل بينها حول حالات الغش المرصودة.

وبالمثل، شهدت سنة 2010 الانطلاقة الفعلية لمنظومة الوساطة داخل قطاع شركات التمويل، التي جاءت لتكمل المنظومة الخاصة بالمجموعة المهنية لبنوك المغرب GPBM.

5 - مشروع «القطب المالي للدار البيضاء»

خلال سنة 2010، سجل مشروع تدشين مدينة الدار البيضاء كمركز مالي إقليمي تقدما ملحوظا مع اعتماد قانون خاص بصفة «القطب المالي للدار البيضاء»، ومنح الامتيازات الضريبية للمؤسسات التي تستفيد من هذه الصفة، وإنشاء المجلس المالي المغربي. ويتولى هذا الأخير مهمة تسيير القطب وتعزيز المؤسسات وقيادة المشروع.

وقد تكون الشركات الوطنية والأجنبية المؤهلة للاستفادة من صفة «القطب المالي للدار البيضاء»:

- شركات مالية تعمل في قطاعات البنوك والتأمين والوساطة في التأمين؛
- شركات تدبير الأصول؛
- مقدمي خدمات مهنية يزاولون ويديرون أنشطتهم، خاصة المتعلقة منها بالتعهد المالي والخدمات المعلوماتية والخدمات المالية المتخصصة؛
- الشركات التي تعمل كمقرات إقليمية أو دولية مكلفة بالتنسيق بين أنشطة الخدمات المزاولة في بلد أو عدة بلدان.

وعلاوة على ذلك، تواصلت أشغال وضع اللمسات الأخيرة على «عرض المغرب l'Offre Maroc». ويتكون هذا العرض من جميع الالتزامات الواجب تقنينها بغية توفير باقي شروط استقطاب «القطب المالي للدار البيضاء». وتشمل هذه الشروط الإطار الماكرواقتصادي وممارسة أنشطة الأعمال «doing business»، وتدفق الأشخاص، والتكوين، والربط الجوي والتراخيص والاعتمادات الخاصة وجاهوية أسواق رأس المال.

II. أنشطة الإشراف البنكي والاستقرار المالي

على إثر ظهور بعض بوادر الهشاشة في القطاع البنكي، واصل بنك المغرب التركيز، في إطار مهمته الخاصة بالإشراف، على تعزيز الأموال الذاتية والسيولة لدى المؤسسات، فضلا عن الرفع من جودة حكومتها وتدبيرها للمخاطر.

وفي الوقت نفسه، وانطلاقا من الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية، وبالنظر إلى الترابط الموجود بين القطاع البنكي من جهة وباقي مكونات القطاع المالي، من جهة أخرى، واصل بنك المغرب أنشطته الهادفة إلى الحفاظ على الاستقرار المالي وإرساء عملية إشراف ماكرواقتصادية.

1. نشاط الإشراف البنكي

يتولى بنك المغرب مهمة الإشراف على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها. وبهذا، فإنه يقوم بإصدار التراخيص والتصاريح اللازمة للمؤسسات من أجل ممارسة أنشطتها، كما يسهر على مراقبتها احترازيا، ويعاقب، عند الضرورة، كل انتهاك للنصوص التنظيمية المحاسبية والاحترازية.

ويتم الإشراف على المؤسسات طبقا لإطار تنظيمي وإشرافي يتماشى والمعايير الدولية، ووفق مقارنة قائمة على المخاطر التي تمكن من تحديد أولويات المراقبة الاحترازية.

ويتولى بنك المغرب هذه المهمة في إطار تعاوني يتم تعزيزه باستمرار إلى جانب الهيئات التنظيمية للقطاع المالي وكذا مع نظرائه الأجانب.

1.1 – الاعتمادات والتراخيص

خلال سنة 2010، توصلت لجنة مؤسسات الائتمان، التي تتألف من بنك المغرب ووزارة المالية، بطلبات اعتماد وترخيص همت بالأساس تواجد بعض البنوك بالخارج وكذا ممارسة النشاط المرتبط بتحويل الأموال.

الإطار 5: معايير تقييم ملفات الاعتمادات البنكية

تُمنح الاعتمادات لممارسة الأنشطة البنكية من قبل والي بنك المغرب. وتبقى مسطرة تقييم طلبات الحصول على الاعتماد هي نفسها بالنسبة لجميع المترشحين، بغض النظر عن جنسياتهم.

وتشمل هذه المسطرة تقييم جودة أسهم المؤسسة وحكامتها والمجموعة التي تنتمي إليها، وكذا الكفاءة والسمعة الطيبة لمسيرتها ولإدارتها العامة، واستراتيجيتها وخطة اشتغالها والآليات التي تعتمدها من أجل المراقبة الداخلية وتدبير المخاطر، بالإضافة إلى وضعيتها المالية المتوقعة، بما في ذلك أموالها الذاتية.

من أجل ذلك، يقدم طالب الاعتماد، بالإضافة إلى برنامج أنشطته وموارده البشرية والتقنية والمالية والمعلوماتية المخصصة، خطة عمل مفصلة على مدى 3 سنوات، بما في ذلك البيانات المالية والمعاملات الرئيسية للتدبير والتوقعات الاحترازية.

في هذا الصدد، يجب أن تكون خطة العمل في تناسق مع الاستراتيجية التي ينوي المساهمون اعتمادها وإظهار مدى ملاءمة الموارد المالية بالنظر إلى المخاطر المرتبطة بها.

ومن جانب آخر، تؤخذ بعين الاعتبار في تقييم المشاريع، القيمة المضافة للمشروع بالنسبة للنظام البنكي والمالي بشكل خاص وبالنسبة للاقتصاد الوطني بشكل عام.

وما إن يصبح ملف الاعتماد كاملا، حتى يقوم بنك المغرب بالإجابة عليه، بعد التشاور مع لجنة مؤسسات الائتمان، في أجل لا يتعدى أربعة أشهر. ويتم تبرير أي جواب سلبي.

في هذا السياق، ويرسم سنة 2010، قام بنك المغرب بمنح أربعة اعتمادات من أجل:

- إنشاء شركة تمويل تختص حصرا في تسويق المنتجات البديلة؛
- اندماج بنكين عضوين في مجموعة؛
- توسيع نطاق الغرض الاجتماعي لأحد البنوك؛
- ممارسة النشاط المرتبط بتحويل الأموال من طرف شركة جديدة.

كما أعطى بنك المغرب موافقته المسبقة من أجل:

- إنشاء أحد البنوك لمؤسسة بنكية تابعة في غينيا الاستوائية؛
- زيادة أحد البنوك لمساهمتها في رأسمال مجموعة بنكية إفريقية لتشكل حصة مساهمتها الأغلبية في رأسمال هذا البنك؛
- تشارك بنكين معا وبالتضامن في المساهمة في رأسمال أحد البنوك في موريتانيا؛
- فتح بنكين لمكاتب تمثيلية لها في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

ومن جهة أخرى، قام بنك المغرب بدراسة 12 ملفا متعلقا بالموافقة على تعيين مراقبي الحسابات لأداء مهامهم المتعلقة بالتدقيق داخل مؤسسات ائتمانية. كما وافق البنك على تعيين 35 متصرفا ومسيرا داخل أجهزة الإدارة والتسيير التابعة لاثني عشرة مؤسسة ائتمان.

2.1 – أنشطة المراقبة

تعتمد المراقبة التي يقوم بها بنك المغرب، على غرار المعايير المتعلقة بالإشراف البنكي، على مقاربتين: مراقبة المستندات، التي تتم بصفة دائمة، والمراقبة الميدانية، التي تتم بشكل دوري أثناء القيام بمهام داخل مؤسسات الائتمان والهيئات المماثلة.

ويتسم هذان الشكلان من المراقبة بتكاملهما. وتقودها فرق منفصلة. ومع ذلك، فإن المراقبة الدائمة تساهم أكثر فأكثر في القيام بمراقبات ميدانية بغية فهم عمل المؤسسات بشكل أفضل.

الإطار 6: طرق المراقبة الاحترافية

تستند المراقبة الدائمة إلى مراجعة البيانات المحاسبية والاحترافية وكذا التقارير الموجهة من قبل المؤسسات ومدقي حساباتها بانتظام إلى بنك المغرب. ويتم استكمال هذه المعطيات بالمعلومات المحصلة خلال اللقاءات التي تم عقدها مع كبار المسؤولين في هذه المؤسسات، خاصة منهم المكلفين بمهام مالية، وبتدبير المخاطر، والافتحاص الداخلي والملاءمة، وكذلك أثناء المناقشات التي أجريت مع مدقي حسابات هذه المؤسسات.

ويستند بنك المغرب أيضا إلى نتائج مهام المراقبة الميدانية حيث يحرص على ضمان تتبع مستمر لمدى تقدم تنفيذ التوصيات المقترحة في أعقاب هذه المهام.

ويتم اعتماد كافة هذه المعلومات كأساس للتحليل المنتظمة التي تقوم بها مصالح المراقبة الدائمة بغية تقييم الوضعية المالية والاحترافية للمؤسسات والقيام بتنقيطها وفقا لنظام التصنيف الداخلي لبنك المغرب «SANEC»، وكذا تحديد نقاط الضعف التي تتطلب اتخاذ إجراءات وقائية أو تصحيحية.

ويتواجد نظام التنقيط هذا في مركز المقاربة التي يتبناها البنك المركزي والتي تعتمد الإشراف عن طريق المخاطر. ذلك أن هذا النظام يساعد مهمة المراقبة الدائمة على لعب دور الإنذار من خلال تحديد أعراض تدهور الوضعية المالية لمؤسسة معينة وتقييم التدابير اللازمة لمعالجتها.

ومن جانب آخر، تتجلى أهمية المراقبة الميدانية في تقييم الجوانب المتعلقة بتدبير المؤسسات التي لا يمكن تقييمها عن بعد، وكذا التأكد من وثوقية المعلومات المقدمة إلى بنك المغرب والتعمق في تحليل المخاطر التي تواجهها هذه المؤسسات. وتتميز الاستقصاءات التي تتم في إطار المراقبة الميدانية بطابع عام أو موضوعاتي.

ويركز الاستقصاء العام على دراسة مجموع أنشطة المؤسسات التي تتم مراقبتها، في حين يهتم الاستقصاء الموضوعاتي بجانب معين من هذه الأنشطة، كما يمكنه أن يشمل عدة مؤسسات في آن واحد.

على غرار السنوات السابقة، تم وضع البرنامج السنوي للمراقبة المالية الميدانية في سنة 2010 أخذا بعين الاعتبار معايير عديدة منها:

- مجالات المخاطر في القطاع البنكي، التي تستدعي، حسب ما يتبين من خلال المراقبة الدائمة، تحريات ميدانية؛

- الأجال المحددة التي عند تجاوزها، تصبح مراقبة المؤسسات ضرورية.
- المعايير التنظيمية الجديدة التي تتطلب تدقيقاً ميدانياً من أجل ضمان تطبيقها على الوجه الصحيح.

في سنة 2010، تم تنفيذ 13 مهمة بما فيها 7 ذات طبيعة عامة و6 موضوعاتية. وركزت هذه الأخيرة، في ما يتعلق بالبنوك، على مخاطر المقابلات النظامية، وعلاقات هذه المؤسسات مع الزبناء وتتبع مشاريع اعتماد المقاربات المتقدمة لاتفاقية بازل الثانية. كما تم إجراء استقصاءات موضوعاتية على الأبنك الحرة، وعلى شركات القروض الاستهلاكية، وشركات الوساطة في مجال تحويل الأموال، وذلك للوقوف على تطور المخاطر المرتبطة بأنشطتها.

وقد ركزت عملية مراقبة وتقييم متانة المؤسسات، المنجزة عن بعد أو ميدانياً، في سنة 2010 على العوامل الرئيسية للمخاطر وسياسات تدبيرها.

كما أجريت عدة عمليات مراقبة ركزت على مراقبة ممارسات الحكامة. في هذا الصدد، ذكر بنك المغرب بعض المؤسسات بضرورة تحسين هذه الممارسات من أجل إرساء تدبير سليم للمخاطر.

وقد تم إيلاء أهمية كبرى بالخصوص إلى تتبع جودة محفظة الائتمان، بما في ذلك الديون المستحقة على المقابلات الهامة. وبالإضافة إلى التحقيقات التي أجريت حول مخاطر الائتمان في إطار الاستقصاءات المبرمجة، وكذا في إطار الزيارات الفصلية لأبرز المؤسسات، والتي قامت بها فرق مشتركة تابعة للفرق المكلفة بالمراقبة الدائمة وبالمراقبة الميدانية بغية تقييم أثر تراجع نشاط بعض القطاعات الاقتصادية. وفي هذا الصدد، طلب بنك المغرب من المؤسسات المعنية اعتماد الصرامة في تدبير مخاطر الائتمان، واستخدام المعلومات الصادرة عن مكتب القروض (مركز المعلومات الائتمانية) من أجل تقييم ملاءة الزبناء وتغطية المقابلات الهشة بمؤن كافية.

وقد شهدت سنة 2010 أيضاً تنفيذ مهام تدقيق ميدانية لدى بعض البنوك لتقييم مدى استعدادها لتطبيق المقاربات المتقدمة لاتفاقية بازل الثانية، برسم مخاطر الائتمان. وقد نتج عن هذه المهام إصدار توصيات تدعو إلى مطابقة أنظمة التنقيط الداخلية وتحسين المحيط التنظيمي والتقني المرتبط بها.

وبالنظر إلى تضيق السيولة البنكية وزيادة خطر التحول، قامت مصالح المراقبة الدائمة بإجراء تحاليل معمقة لنوعية المخاطر التي تواجه البنوك الرئيسية. وقد واصلت هذه الأخيرة تعزيز آلياتها المتعلقة بتدبير الأصول والخصوم خاصة عن طريق إجراء اختبارات الضغط طبقاً للتعليمات الجديدة الصادرة عن بنك المغرب حول هذا الموضوع. وتهدف هذه الاختبارات إلى تقييم قدرتها على مواجهة سيناريوهات صدمات السيولة. ومن المرتقب أن يتم استكمال هذه الاختبارات بخطط لتدبير أزمة السيولة يتم اللجوء إليها عند وقوع هذه الصدمات. وفي السياق نفسه، طلب من بعض المؤسسات العمل من أجل الحفاظ على مستوى كاف من الأصول السائلة والمتاحة ومن أجل إسناد جيد لآجال استحقاق مواردها واستخداماتها.

أما فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وفي أعقاب انطلاق اشتغال وحدة معالجة المعلومات المالية (UTRF)، قامت مصلحة المراقبة الدائمة بتعيين تقييماً لمطابقة آليات يقظة البنوك للمتطلبات القانونية والتنظيمية. وبالموازاة مع ذلك، شكلت آليات يقظة البنوك الحرة موضوع استقصاء شامل ميداني. وقد طلب من مجموعة من المؤسسات تعزيز آلياتها على مستوى الإجراءات والمعلومات.

أما من حيث مخططات استمرارية الأنشطة البنكية، فقد مكنت التقلبات الجوية التي شهدتها المغرب في شهر نونبر 2010 من استخلاص كافة الدروس ولفت انتباه بعض المؤسسات إلى مكامن الخلل التي تم تحديدها.

وبفضل تخصيص جزء أكبر من الأرباح المحققة كاحتياطي، تعززت الأموال الذاتية الاحترازية للبنوك. ومع ذلك، طلب بنك المغرب من بعض المؤسسات تعزيز أموالها الذاتية الأساسية، إثر ظهور بعض نقاط الضعف، وامتدادا لسياسته الاحترازية الاستباقية.

وأخذا بعين الاعتبار نقاط الهشاشة التي تم رصدها في قطاعات القروض الاستهلاكية وتحويل الأموال، أفضت عمليات التفتيش والمراقبة المشددة التي خضعت لها هذه القطاعات إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى التصدي لنقط الضعف المسجلة وتعزيز المتطلبات التنظيمية المطبقة عليها.

أما في ما يخص قطاع القروض الصغرى، واصل البنك المركزي تتبعه عن كثب لعملية إعادة الهيكلة التي بدأتها الجمعيات العاملة في هذا القطاع، وذلك بغية صيانة محافظها وتحسين آليات تدبير المخاطر والمراقبة الداخلية وكذا نظامها المعلوماتي.

وفي مجال حماية الزبناء، سخر البنك المركزي وسائل مهمة لتتبع تطبيق الإجراءات المتخذة مؤخرا لتحسين شفافية ممارسات مؤسسات الائتمان تجاه زبائنهم، وتخفيض تكاليف الخدمات البنكية.

وقد تم فرض مجموعة من العقوبات على بعض المؤسسات لعدم التزامها بالمقتضيات التنظيمية.

3.1 - التعاون الدولي

وقد أظهرت الأزمة الأخيرة بأن التعاون بين السلطات التنظيمية المالية على المستوى الدولي أمر ضروري للوقاية من الأزمات المالية ولإيجاد حلول لها.

وفي هذا السياق، فقد استدعى تطوير بعض البنوك المغربية على مستوى القارة الإفريقية تعزيز التعاون بين بنك المغرب ونظرائه في البلدان المضيفة.

كما عمل بنك المغرب على تبادل مجموعة من المعلومات مع سلطات البلدان الأصلية للمجموعات البنكية التي تمتلك فروعاً في المغرب، كما شارك في المجلس الاستشاري للمشرفين لإحدى هذه المجموعات.

الإطار 7: المجالس الاستشارية للمشرفين البنكيين

إن المجالس الاستشارية للمشرفين هي مجموعات عمل متعددة الأطراف، تتألف من مشرفين من جنسيات مختلفة. تتجلى المهمة الأساسية لهذه المجالس في تعزيز الإشراف المجمع لمجموعة بنكية دولية، بصفة جماعية ودائمة، لاسيما من خلال تبادل المعلومات والمعطيات حول نوع المخاطر التي تواجه المجموعات البنكية الدولية. ويعد تعزيز دور هذه المجالس من أهم المحاور التي ركزت عليها مجموعة العشرين (G20) بغية تحسين عملية مراقبة هذه المجموعات البنكية.

وفي شهر أكتوبر من سنة 2010، أصدرت لجنة بازل ثمانية مبادئ تحدد الممارسات الجيدة التي يجب أن تتقيد بها هذه المجالس. وتطرقت هذه المبادئ إلى أهداف هذه المجالس، وبنياتها، وإلى تبادل المعلومات، وقنوات اتصالها، وإرساء عمل جماعي، والتفاعل مع المجموعة البنكية المعنية، وتدبير الأزمات، والمراقبة الماكرو احترازية.

وتهدف هذه المبادئ إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال الإشراف على البنوك الدولية على أساس إطار عملياتي يضمن حسن سير هذه المجالس.

ومن جهة أخرى، شارك بنك المغرب في مؤتمر نظم من طرف مجلس الاستقرار المالي في سيول حول الإصلاح المالي الذي أتت به اتفاقية بازل III. وفي هذا الإطار، تم دعوة بعض الاقتصادات الصاعدة، بما فيها المغرب، أن تدلي برأيها حول هذا الإصلاح.

وقد استقبل بنك المغرب وفودا عن أربعة بنوك مركزية عربية وأفريقية في إطار زيارات دراسية هدفها التعرف على تجربته في مجال الإشراف البنكي، لاسيما في ما يتعلق بالتنظيمات الخاصة باتفاقيات بازل II وبالمعايير الدولية لرفع التقارير المالية (IFRS).

كما استقبل بنك المغرب، على غرار السنوات السابقة، العديد من الوفود تمثل مؤسسات مالية دولية ووكالات تنقيط وبنوك أجنبية، بغية التحاور وتبادل الآراء حول مجموعة من القضايا المتعلقة بالقطاع البنكي وبالإطار التنظيمي والإشراف. وبالموازاة مع ذلك، طلبت بعض المؤسسات المالية الدولية من بنك المغرب إفادة البنوك المركزية الأخرى بالخبرة التي اكتسبها في مجال الإشراف البنكي.

كما تدخل أيضا ممثلو بنك المغرب في ندوتين لفائدة المشرفين على البنوك المركزية للبلدان الإفريقية. وتمحورت الندوة الأولى حول المراقبة العابرة للحدود، في حين تطرقت الثانية إلى الجهود المبذولة على الصعيد الدولي بخصوص مراقبة المخاطر النظامية.

4.1 - التشاور مع الجمعيات المهنية

عقد البنك المركزي خلال سنة 2010 عدة لقاءات مع الجمعيات المهنية البنكية بهدف دراسة تنفيذ خارطات الطريق التي تم رسمها في إطار مسعى البنك للتشاور وتبادل الآراء بشأن الإصلاحات والقضايا التي تهم القطاع البنكي بشكل مباشر أو غير مباشر.

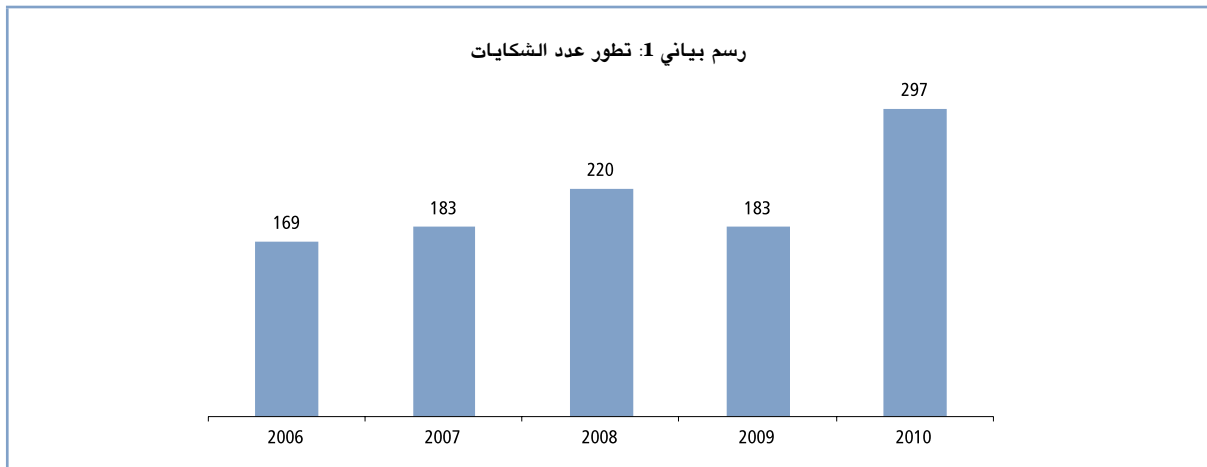
وقد همت الموضوعات التي تمت معالجتها مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب (GPBM) خلال هذه السنة بالأساس مشروع «القطب المالي لمدينة الدار البيضاء»، وإتمام الإصلاحات التي نصت عليها اتفاقيات بازل II، وإصلاحات بازل III، ومشاريع إصلاح القانون البنكي، والقانون الأساسي لبنك المغرب، والاندماج المالي، وأنظمة ووسائل الأداء، وكذا مكتب القروض.

وركز تبادل الخبرات مع الجمعية المهنية لشركات التمويل (APSF) على إعادة هيكلة قطاع القروض الاستهلاكية، وتحسين ممارسات الحكامة والشفافية، ومكافحة الغش والمسائل الضريبية.

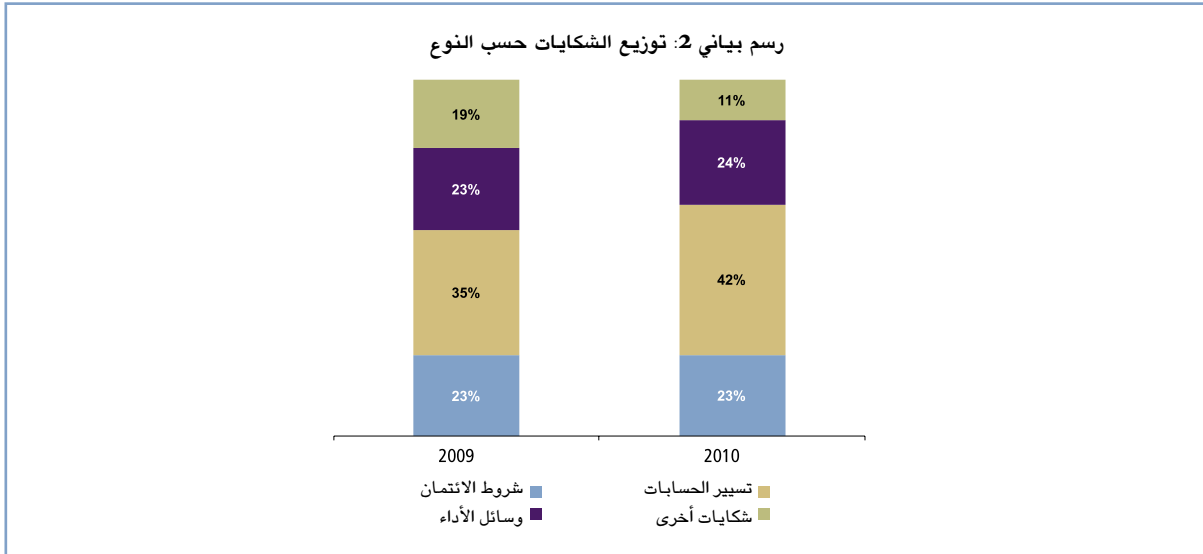
أما القضايا التي تمت مناقشتها مع الفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى (FNAM)، فقد همت بالأساس إعادة هيكلة القطاع خاصة عن طريق إرساء شبكة للتمويلات الصغرى التضامنية تضم 7 جمعيات، واعتماد المهنة لميثاق أخلاقيات وانخراطها في مكتب القروض.

5.1 - معالجة الشكايات والطلبات

قامت مديرية الإشراف البنكي في سنة 2010 بدراسة 297 شكاية تقدم بها زبناء مؤسسات الائتمان مقابل 183 شكاية سنة 2009.



وتمحورت هذه الشكايات بالأساس حول القضايا المتصلة بتسيير الحسابات البنكية، وبنسبة أكبر، حول وسائل الأداء وكذا الشروط البنكية المطبقة.



2 - أنشطة الاستقرار المالي

انطلاقاً من الدروس المستفادة من التطورات التي سجلت مؤخراً على الصعيد الدولي، واصل بنك المغرب جهوده الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار المالي، خاصة في إطار لجنة التنسيق بين أجهزة الإشراف على القطاع المالي، التي أنشئت بموجب مقتضيات المادة 81 من القانون البنكي. وتحقيقاً لهذه الغاية، واصل بنك المغرب تعزيز أدواته التحليلية وسهره على تدبير نظام ضمان الودائع.

1.2 - لجنة التنسيق بين أجهزة الإشراف على القطاع المالي

في سنة 2010، همت أعمال لجنة التنسيق بين أجهزة الإشراف على القطاع المالي بالأساس تحسين إطار تبادل المعلومات ودراسة ممارسات الحكامة في القطاع المالي. في هذا الصدد، تم التركيز على الحاجة إلى تعزيز حضور متصرفين مستقلين في مجالس إدارة المؤسسات البنكية والمالية وتأطير الجمع بين عدة توكيلات.

وتطرقت هذه الأعمال أيضاً إلى إرساء آلية لتدبير الأزمات المالية في المغرب. ويتوقع أن تدعم مذكرة تفاهم هذا الجهاز لتحديد طرق التنسيق بين السلطات وكذا سبل تبادل المعلومات واتخاذ القرارات.

الإطار 8: تطور المؤشرات الأساسية للمتانة المالية للبنوك (%)

2010	2009	2008	
			ملاءمة الأموال الذاتية
12.3	11.8	11.2	معامل الملاءمة
9.7	9.2	9.5	الأموال الذاتية الأساسية/ مجموع المخاطر المرجحة
12.2	12.7	13.9	الديون المعلقة الأداء الصافية من المؤن/ الأموال الذاتية
			جودة الأصول
4.8	5.5	6.0	الديون المعلقة الأداء/ مجموع القروض الإجمالية
			التوزيع القطاعي للقروض
6.1	6.0	6.9	القروض الممنوحة للقطاع الأولي
13.3	14.1	12.5	القروض الممنوحة لقطاع البناء والأشغال العمومية
16.9	15.8	15.9	القروض الممنوحة لقطاع الصناعة التحويلية
5.0	4.3	3.7	القروض الممنوحة للإدارة العمومية والجماعات المحلية ¹
6.2	6.6	6.5	القروض الممنوحة لقطاع التجارة
2.9	3.2	2.6	القروض الممنوحة لقطاع السياحة
28.1	27.6	26.5	الأسر
21.5	22.4	25.4	القروض الممنوحة للقطاعات الأخرى ¹
			النتيجة و المردودية
1.2	1.2	1.2	متوسط عائد الأصول
14.2	15.2	16.7	متوسط عائد الأموال الذاتية
76.3	76.7	78.1	هامش الفائدة/ الناتج الصافي البنكي
46.3	47.5	47.8	التكاليف العامة للاستغلال / الناتج الصافي البنكي
			السيولة
12.0	17.3	18.6	الأصول السائلة/ مجموع الأصول
16.0	23.0	24.7	الأصول السائلة/ الخصوم القصيرة الأجل
			مدى التأثر بمخاطر السوق
10.3	13.5	6.5	الوضعيات المفتوحة الصافية بالعملات/ الأموال الذاتية

1 تمت مراجعته الأرقام الخاصة بسنتي 2008 و 2009

بالموازاة مع ذلك، تم الشروع في دراسة إمكانية توسيع صلاحيات اللجنة لتشمل مراقبة المخاطر النظامية، واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من آثارها. وتتطلب هذه المسؤولية استكمال الإطار التحليلي الذي يتوفر عليه البنك المركزي، بوسائل جديدة تمكن من تعميق فهم قنوات انتقال المخاطر والتفاعل بين القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي.

الإطار 9: تعريف المخاطر النظامية

يقصد بالمخاطر النظامية، حسب مجلس الاستقرار المالي، «مخاطر تعطل الخدمات المالية، بسبب خلل كلي أو جزئي في النظام المالي، والتي يمكن أن تكون لها آثار سلبية كبرى على الاقتصاد الحقيقي». ويشمل هذا التعريف كل مكونات النظام المالي: المؤسسات والأسواق والأدوات المالية.

ويتم تقييم الأهمية النظامية على أساس ثلاثة معايير هي: الحجم، وضعف قابلية الاستبدال وضعف الترابط:

- الحجم: تقاس أهميته بالمقارنة مع حجم الخدمات المالية المقدمة من طرف أحد أو بعض المتدخلين في النظام المالي ككل.
- ضعف قابلية الاستبدال: تزداد الأهمية النظامية لفاعل وحيد ما في النظام المالي عندما يكون من الصعب على باقي الفاعلين في النظام، تقديم نفس الخدمات التي يقدمها هذا الفاعل الوحيد قبل إفلاسه.
- الترابط: ينتج عن العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين المكونات المختلفة للنظام المالي بحيث أن أي إفلاس فردي أو أي خلل تكون له انعكاسات على النظام المالي برمته.

2.2 – نظام ضمان الودائع

تهدف أنظمة ضمان الودائع، بصورة عامة، إلى تحقيق غاية مزدوجة: حماية المودعين، والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المالي. وتشكل هذه الأنظمة عنصرا أساسيا في المنظومة الأمنية لنظام بنكي معين.

منذ الأزمة المالية العالمية، وأنظمة ضمان الودائع تحظى بمزيد من الاهتمام من طرف الهيئات الدولية المعنية، خاصة منها لجنة بازل ومجلس الاستقرار المالي. فقد نشرت لجنة بازل في سنة 2010، بالتعاون مع اللجنة الدولية لضمان الودائع (IADI)، منهجية تقييم مدى احترام المبادئ الأساسية الثمانية عشر، الصادرة في شهر يونيو 2009، من أجل نظام فعال لضمان الودائع. أما فيما يخص مجلس الاستقرار المالي، فقد أدمج هذه المبادئ الأساسية منذ شهر دجنبر 2010، في ملخص يضم 12 مبدأ إجماليا سيتم على أساسه تقييم جميع البلدان من خلال مهام تقييم القطاعات المالية التي أجراها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ومن جانب آخر، شرع بنك المغرب في دراسة إمكانية مواءمة نظام ضمان الودائع الجاري به العمل مع هذه المعايير. وتجدر الإشارة إلى أنه تم إنشاء هذا النظام، الذي يطلق عليه اسم الصندوق الجماعي لضمان الودائع (FCGD)، بموجب القانون البنكي لسنة 1993. ويهدف هذا النظام أساسا إلى حماية المودعين في حال عدم توفر أموالهم، ويتم تمويله من طرف مؤسسات الائتمان التي تحصل على الأموال من الزبناء عن طريق اشتراكات سنوية تحسب على أساس متوسط الودائع المؤهلة، وذلك بتطبيق سعر فائدة أقصاه 20%.

كما ارتفعت الموارد المالية المتراكمة للصندوق الجماعي لضمان الودائع برسم سنة 2010، إلى 10 مليار درهم، 83% منها برسم المساهمات السنوية للمؤسسات المنخرطة في الصندوق، فيما تشكل الاحتياطيات النسبة الباقية. وقد بلغ الربح الصافي، برسم نفس السنة المالية، 260 مليون درهم، أي بزيادة قدرها 11.6% مقارنة بسنة 2009.

3 - وسائل وموارد الإشراف البنكي

بلغ إجمالي عدد العاملين بإدارة الإشراف البنكي 84 مستخدما، مقابل 82 في السنة الماضية.

ولاتزال الدورات التكوينية الدائمة تشكل حجر الزاوية بالنسبة لسياسة بنك المغرب، الذي يسعى إلى تطوير كفاءات المشرفين على القطاع المالي. وتهدف هذه السياسة إلى تمكين هؤلاء من تعميق معارفهم التقنية، بشكل يراعي تطورات المجالين البنكي والمالي، وكذا الإصلاحات التنظيمية وممارسات الإشراف.

علاوة على الدورات التكوينية المحلية، التي حدد برنامجها وفقا للأولويات والحاجيات التي أعرب عنها المشرفون، فقد استفاد عدة مستخدمين من عدة حلقات تكوينية في الخارج نظمتها مؤسسات مالية أجنبية، وهيئات لتنظيم القطاع البنكي والمالي وبنوك مركزية.

وركزت المواضيع التي تم تناولها على الإشراف الاحترازي الشمولي والاستقرار المالي، والإصلاح الجديد للمنظومة المالية (بازل III)، والتطورات التي سجلت بعد الأزمة في مجال الحكامة وتدبير المخاطر البنكية، وكذا المالية الإسلامية.

كما تم تنظيم زيارات دراسة لدى بعض البنوك المركزية حول مواضيع ذات أهمية خاصة بالنسبة لبنك المغرب.

من ناحية أخرى، شارك العديد من أطر إدارة الإشراف البنكي في مؤتمرات وندوات وأورش عمل وغيرها من الاجتماعات على الصعيد الوطني والجهوي والدولي، مع بعض ممثلي البنوك المركزية وبعض المشرفين من أجل تبادل وتشارك الخبرات. وفي إطار سياسة الإدارة الهادفة إلى دعم الطلبة الشباب، فقد عملت على استضافة 22 طالبا متدربا في المجالين البنكي والمالي.

الجزء الثاني

بنية النظام البنكي وأنشطته ونتائجه

بنك المغرب

بنك المغرب
بنك المغرب

1. بنية النظام البنكي

رغم الظرفية الاقتصادية غير الملائمة، واصلت البنوك تنويع أنشطتها وتطوير شبكتها على الصعيدين الوطني والإقليمي.

1 - تنويع مهنة مجال النظام البنكي

خلال سنة 2010، تعزز القطاع البنكي إثر اعتماد شركة متخصصة في مجال التمويل البديل. وبالموازاة مع ذلك، استمرت عملية إعادة هيكلة مجموعة القرض الشعبي للمغرب من خلال اندماج البنك الشعبي المركزي والبنك الشعبي للدار البيضاء. وأصبحت هذه المجموعة¹ تضم، بالإضافة إلى البنك الشعبي المركزي، عشر بنوك شعبية جهوية.

ومع الانتقال النهائي لجميع الخدمات التي تقدمها شركة أنتربنك (Interbank) إلى مركز المعالجة التابع لمركز النقديتات، فقد توقفت هذه الشركة عن مزاولة أنشطتها. كما تقلص عدد الشركات المتخصصة في تدبير وسائل الأداء إلى شركتين فقط. وهم مجال المراقبة التي ينجزها بنك المغرب، في المجموع، 83 مؤسسة موزعة بين 19 بنكا، و36 شركة تمويل، و12 جمعية للقروض الصغرى، و6 بنوك حرة، و8 شركات لتحويل الأموال، وصندوق الإيداع والتدبير وصندوق الضمان المركزي.

تطور عدد مؤسسات الانتماء والهيئات المعتمدة في حكمها

2010	2009	2008	2007	2006	
19	19	18	16	16	البنوك
					بما فيها :
7	7	7	5	5	البنوك التي يمتلك الأجانب غالبية رأسمالها
6	6	5	5	5	البنوك التي يمتلك القطاع العمومي غالبية رأسمالها
36	36	37	37	36	شركات التمويل
19	19	20	20	19	شركات قروض الاستهلاك
6	6	7	7	7	شركات قروض الإيجار
2	2	2	2	2	شركات قروض العقار
2	2	2	2	2	شركات الكفالة
2	2	2	2	2	شركات شراء وتحصيل الديون
2	3	3	3	4	شركات تدبير وسائل الأداء
3	2	1	1	-	شركات أخرى
55	55	55	53	52	مجموع مؤسسات الانتماء
6	6	6	6	6	البنوك الحرة
12	12	13	14	13	جمعيات القروض الصغرى
8	9	7			شركات تحويل الأموال
2	2	3	3	3	مؤسسات أخرى
83	84	84	76	74	المجموع

1 يعتبر القرض الشعبي للمغرب، في هذا التقرير من منظور احترازي، كمجموعة واحدة.

وتعتبر مساهمة النظام البنكي، التي تضم فاعلين مغاربة وأجانب، متنوعة نسبياً، مع غلبة حصة مساهمة القطاع الخاص. ذلك أن هذه الأخيرة، التي تملك ما يقارب ثلثي رأسمال النظام البنكي، تتكون بالأساس من مجموعات بنكية أجنبية وشركات التأمين ومؤسسات الاحتياط الاجتماعي وشركات قابضة.

أما المساهمة الأجنبية، فقد أصبحت تمتلك، إلى غاية متم سنة 2010، حصص مهيمنة من رؤوس أموال سبعة بنوك و10 شركات للتمويل. كما أنها تمتلك حصصاً مهمة في سبع مؤسسات أخرى. من جهة أخرى، تميزت مساهمة القطاع العام بهيمنتها في ستة بنوك وخمس شركات التمويل وامتلاكها لحوافز كبيرة في أربع مؤسسات أخرى.

ويشكل القطاع البنكي أول مساهم في رسملة البورصة، بحصة قدرها 32% إلى غاية نهاية شهر دجنبر 2010. فقد تم إدراج 14 مؤسسة ائتمان، من بينها ستة بنوك، أي دون تغيير مقارنة بالسنوات السابقة.

2 - استمرار البنوك في تطوير عروضها البنكية سنة 2010، إلى جانب عملها على توسيع شبكتها

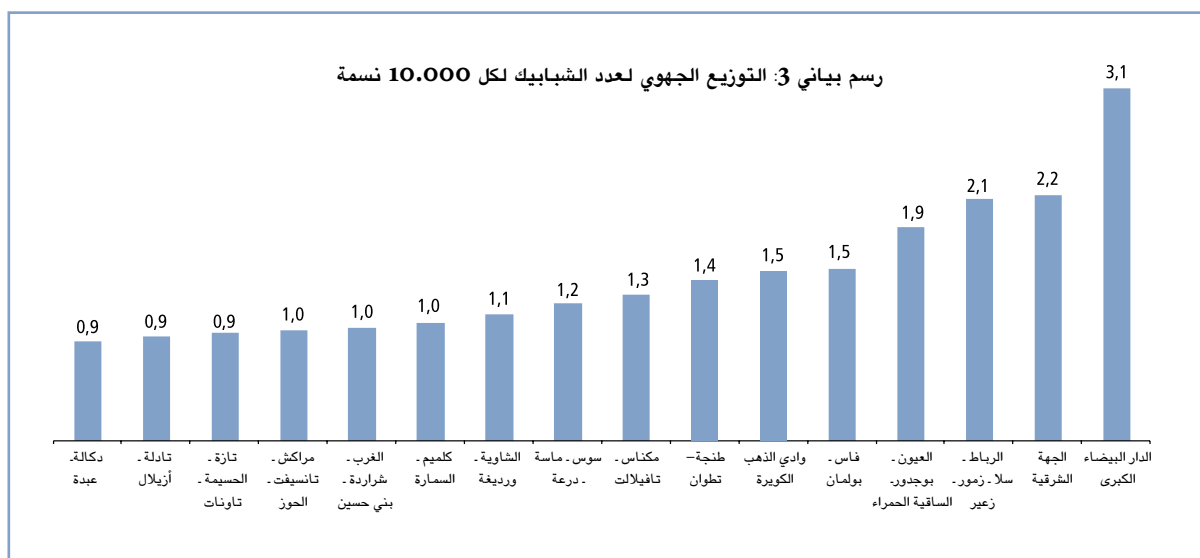
موازاة مع ارتفاع عدد شبابيك المؤسسات البنكية، واصلت هذه الأخيرة تحديث الخدمات التي تقدمها لزيائنها، وتطوير الشبائيك الآلية، وإصدار البطائق البنكية والعمليات المنجزة عن بعد.

وبفضل استمرار الجهود المبذولة من أجل توسيع التعامل البنكي، عملت البنوك على فتح 306 وكالة جديدة، مقابل 390 و400 سنتي 2008 و2009 على التوالي، ليصل مجموعها إلى 3.844 وكالة، أي بمعدل 8.200 نسمة لكل شبك، مقابل 8.900 في السنة الماضية. وبإدراج شبائيك «البريد بنك»، البالغ عددها 943 مع متم 2010، انتقلت الكثافة البنكية من 7.100 إلى 6.600 نسمة لكل شبك، أي بمعدل 1,5 شبك لكل 10.000 نسمة، وهو مستوى أعلى من المستويات المسجلة في معظم البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وتعتبر ما يقارب 72% من الوكالات المحدثّة تابعة لثلاثة بنوك، مقابل 64% خلال السنة السابقة. وقد تمركزت حوالي 53% من هذه الوكالات المحدثّة في أربع جهات (الدار البيضاء الكبرى والرباط-سلا-زمور-زعيير والجهة الشرقية ومراكش-تانسيفت-الحوز).

ومع ذلك، لا يزال توسيع شبكة البنوك يعرف اختلالاً في التوزيع الجغرافي للشبائيك، حيث لا يزال حوالي 87% منها يرتكز بالمناطق الحضرية.

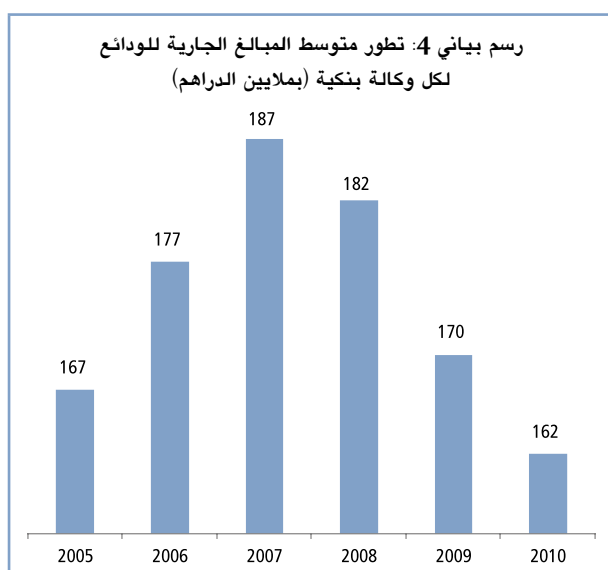
وحسب ما يتضح من الرسم البياني 3 أدناه، فإن جهة الدار البيضاء الكبرى، التي تمتلك 25% من الشبكة البنكية، تسجل أعلى كثافة بنكية بثلاث شبائيك لكل 10.000 نسمة. ويتركز في هذه الجهة 40% من الودائع و63% من القروض الموزعة من طرف النظام البنكي.



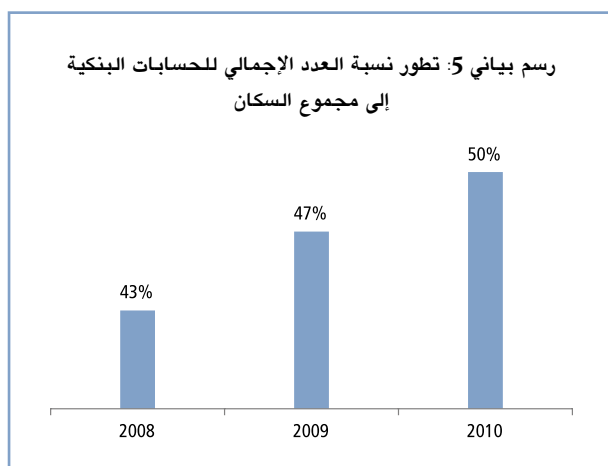
وتحتل الجهة الشرقية المرتبة الثانية للسنة الثانية على التوالي، إذ تتوفر على 2,2 شبك لكل 10.000 نسمة. كما تستقطب هذه المنطقة 9% من الودائع و2,3% فقط من القروض الموزعة بالنسبة للمجموع.

وباستقطاب جهة الرباط – سلا – زمور- زغير لما قدره 14% من الودائع و13% من القروض، فإنها تحتل المرتبة الثالثة بواقع 2,1 شبك لكل 10.000 نسمة.

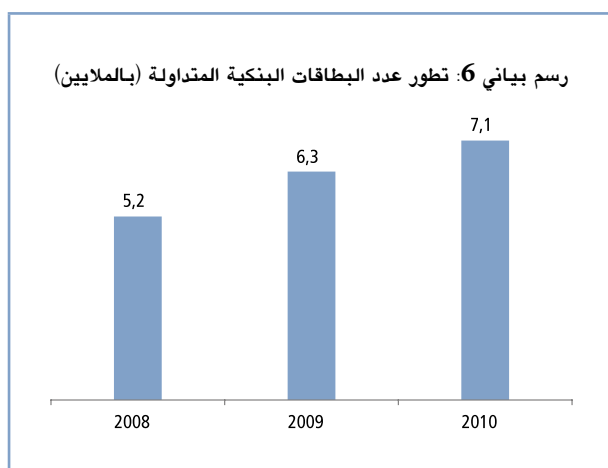
وفي المرتبة الأخيرة، نجد جهات دكالة – عبدة وتادلة – أزيلال وتازة – الحسيمة – تاونات، التي تمثل أدنى كثافة بنكية بأقل من شبك واحد لكل 10.000 نسمة.



وقد واكب تطور شبكة النظام البنكي انخفاضاً في متوسط مبلغ الودائع لكل شبك. فقد تراجع هذا المبلغ، كما هو مبين في الرسم البياني 4 المقابل، خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 و2010، لينتقل من 167 إلى 162 مليون، بعد أن بلغ 187 مليون درهم سنة 2007.¹



من جهة أخرى، ارتفع العدد الإجمالي للحسابات المفتوحة لدى البنوك بالنسبة لمجموع السكان بحوالي 50%. ويرجع هذا التطور إلى اعتماد سياسة خفض أرباح العمليات البنكية «Low Income Banking»، حيث بلغ عدد الزبناء الجدد الذين تم استقطابهم في هذا الإطار مع نهاية دجنبر 2010، أكثر من 840.000.



وعرفت البطاقات البنكية، منذ بدء العمل بها في المغرب في بداية الثمانينات، نموا متزايدا تسارع خلال السنوات الخمس الأخيرة. وفي نهاية سنة 2010، ارتفع عددها بنسبة 13,3% ليصل إلى 7,1 مليون، أي بمعدل بطاقة بنكية لكل حساب تحت الطلب، مقابل بطاقة بنكية لكل حسابين قبل خمس سنوات.

ورغم ذلك، فإن استخدام البطاقات البنكية كوسيلة للأداء لا يزال ضعيفا، إذ تستخدم أساسا لسحب الأموال.

وفي السياق ذاته، ارتفع عدد عمليات الأداء بنسبة 24,5%، لتصل إلى 10 مليون عملية، بقيمة إجمالية بلغت 6,3 مليار درهم، أي بزيادة بنسبة 24,6%. وفيما يتعلق بعمليات سحب الأموال، فقد بلغ عددها 139 مليون عملية، أي ما يمثل قيمة إجمالية قدرها 118 مليار درهم، مسجلة نموا بنسبة 16,6%.

وقد سجلت عمليات التجارة الإلكترونية هي الأخرى نموا ملموسا. إذ انتقل عددها، خلال سنة واحدة، من 74.446 إلى 284.052 عملية، لتنتقل بذلك قيمتها الإجمالية من 97 إلى 277 مليون درهم.

ومن جانب آخر، تم تعزيز الشبكة النقدية بإحداث 401 شبك آلي جديد، ليبلغ مجموعها 4.545 شبك، أي ما يقارب شبك واحد لكل وكالة بنكية.

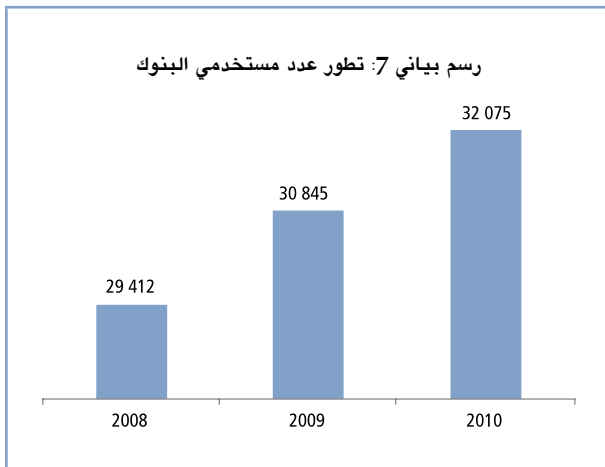
3 - على الرغم من صعوبة ظروف المحيط الدولي، واصلت البنوك المغربية توسعها في الخارج

لم يكن لتدهور المحيط الاقتصادي الدولي أي تأثير على سياسة فتح البنوك بالخارج. ففي سنة 2010، اغتنمت بعض البنوك الفرص المتاحة لتعزيز مساهماتها في بعض فروع الشركات والقيام بعمليات شراء جديدة في بعض البلدان الأفريقية.

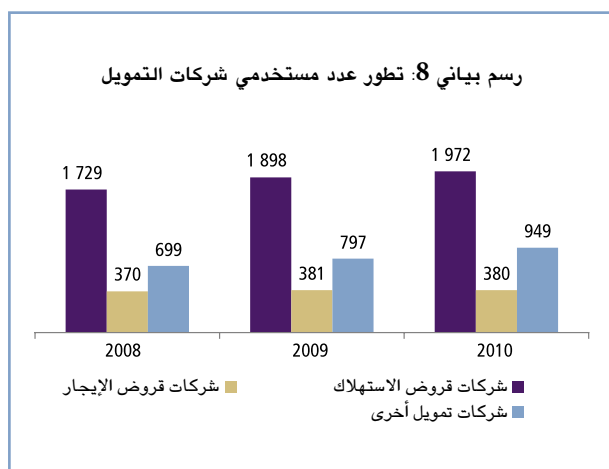
وإجمالاً، تنتشر البنوك المغربية إلى اليوم في حوالي ثلاثين بلداً، من بينها 18 بلداً في إفريقيا، من خلال 151 وكالة موزعة على 19 شركة تابعة، و75 فرعاً و57 مكتبة تمثيلية. وتمتلك هذه الشركات التابعة والفروع أكثر من 700 نقطة بيع.

4 - استمرار تعزيز الموارد البشرية للقطاع البنكي، وإن بوتيرة أقل مقارنة مع السنة السابقة

في نهاية سنة 2010، بلغ عدد مستخدمي مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، حوالي 42.000 مستخدماً، من بينهم 76% في البنوك، و14% في جمعيات القروض الصغرى، و8% في شركات التمويل.



ويبلغ عدد المستخدمين في البنوك 32.075 فرداً، أي بزيادة قدرها 1.230 شخصاً مقارنة مع سنة 2009، و1.433 مقارنة مع سنة من قبلها.

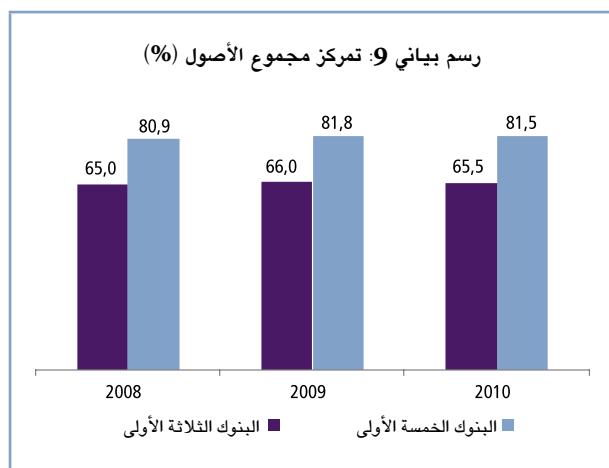


ارتفع عدد مستخدمي شركات التمويل بنسبة 7,3% ليصل إلى 3.301 مستخدماً.

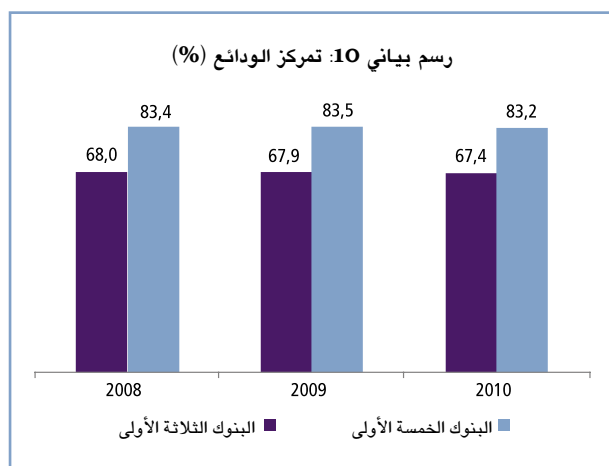
5 - ارتفاع مستوى تمركز نشاط الائتمان

1.5 - تمركز النشاط البنكي على أساس فردي

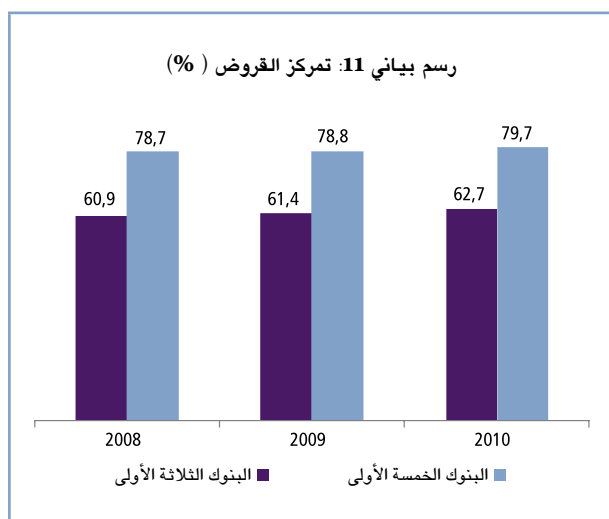
عرف مستوى التمرکز تراجعاً طفيفاً بالنسبة لمجموع الأصول والودائع، فيما ارتفع من حيث القروض.



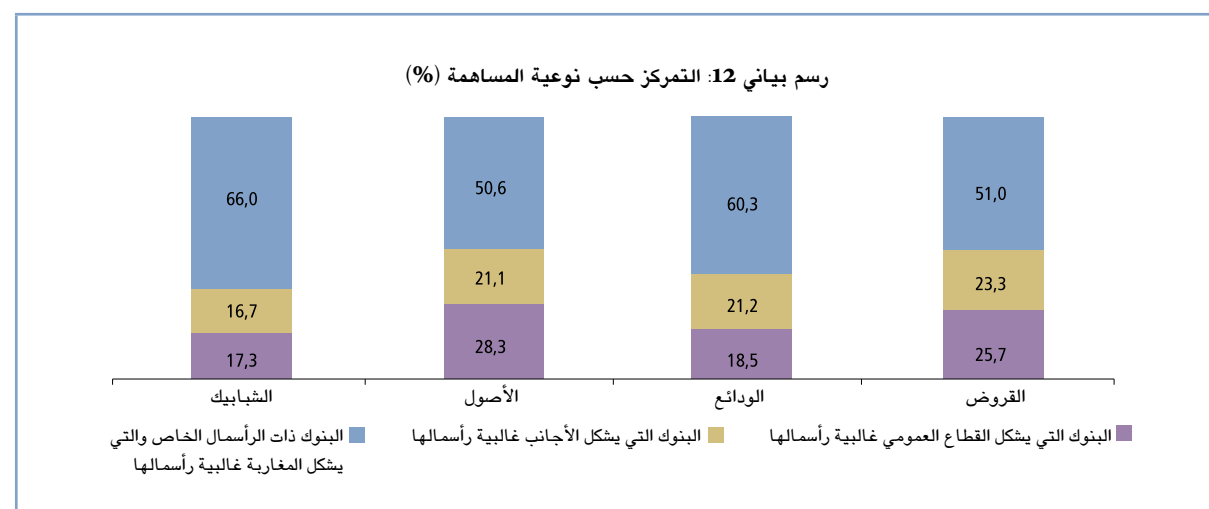
من حيث مجموع الأصول، بلغت نسبة التمرکز 65,5% بالنسبة للبنوك الثلاثة الأولى، متراجعة بواقع 0,5 نقطة مقارنة بسنة 2009. أما بالنسبة للبنوك الخمسة الأولى، فقد بلغت هذه النسبة 81,5%، متراجعة بشكل طفيف.



فيما يخص الودائع، تقلصت حصة البنوك الثلاثة الأولى بمقدار 0,5 نقطة لتبلغ %67,4، كما شهدت حصة البنوك الخمسة الأولى هي الأخرى انخفاضا طفيفا لتبلغ %83,2.

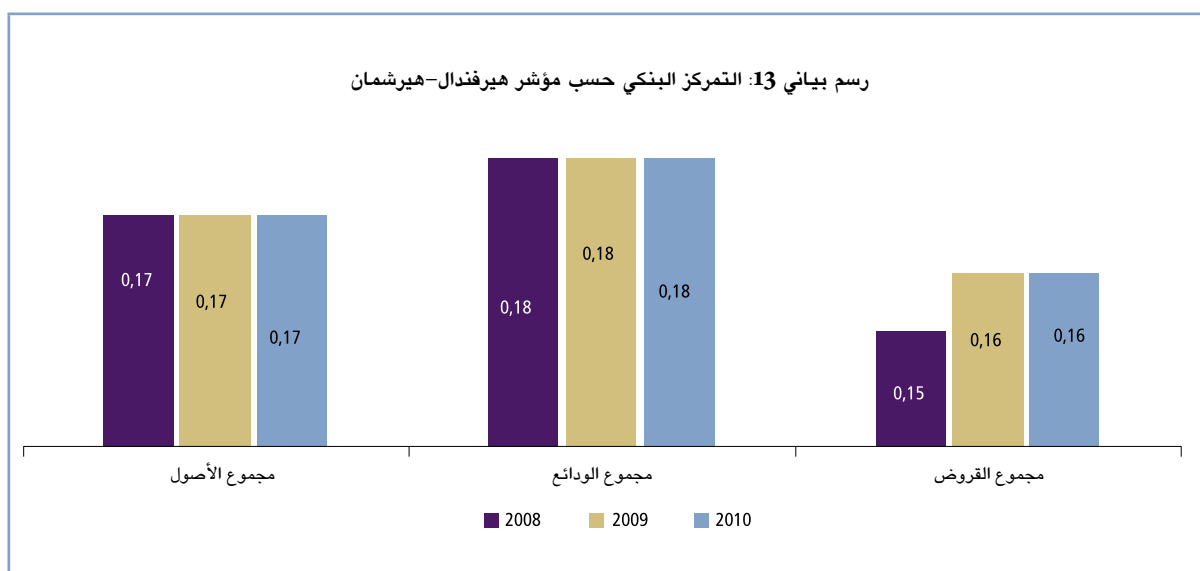


أما في ما يتعلق بالقروض، فقد تعزز مستوى تمرکزها في سنة 2010. وهكذا، بلغت حصة البنوك الثلاثة الأولى نسبة %62,7، بزيادة قدرها 1,3 نقطة، وارتفعت حصة البنوك الخمسة الأولى بواقع 0,9 نقطة لتصل إلى %79,7.



كما يتضح من الرسم البياني 12 أعلاه، توفرت البنوك ذات الرأسمال الخاص، والتي يشكل المغاربة غالبية رأسمالها، على 66% من الشبابيك، 50,6% من الأصول، 60,3% من الودائع و 51% من القروض، إلى غاية متم سنة 2010. أما البنوك التي يشكل الأجانب غالبية رأسمالها، فقد سجلت تمركز 16,7% من الشبابيك، 21,1% من الأصول، 21,2% من الودائع و 23,3% من القروض، في حين تملك البنوك التي يشكل القطاع العمومي غالبية رأسمالها 17,3% من الشبابيك، 28,3% من الأصول، 18,5% من الودائع و 25,7% من القروض.

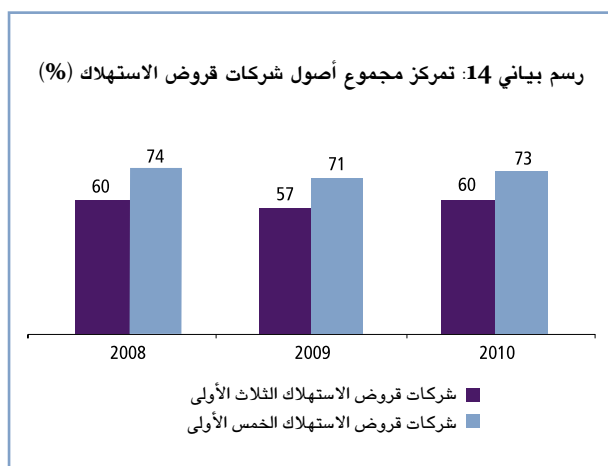
ويمكن حساب مستوى التركيز أيضا من خلال مؤشر هيرفندال-هيرشمان، الذي يمثل مجموع القوى المربعة لحصص البنوك من السوق، وتنحصر قيمته بين 0 و 1. إذا قلّ المؤشر عن 0,10، هذا يعني أن السوق قليل التمركز، أما إذا انحصرت قيمته بين 0,10 و 0,18، فذلك يدل على سوق ذات تمركز معتدل، فيما يدل على ارتفاع تمركز السوق إذا فاقت قيمته 0,18.



ويتضح من خلال الرسم البياني 13 أعلاه أن التمركز البنكي، الذي يحسب عن طريق مؤشر هيرفندال-هيرشمان، يتخذ منحى معتدلا بالنسبة لمجموع الأصول والقروض في حين يبدو التمركز ملحوظا بالنسبة للودائع.

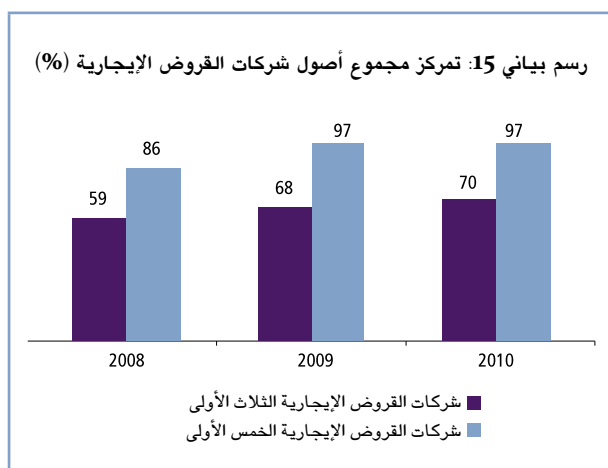
2.5 - تمركز نشاط شركات التمويل

ساهم تراجع أنشطة شركات القروض الاستهلاكية، الذي أثر بشكل كبير على المؤسسات الصغيرة، في تعزيز مستوى التمركز داخل القطاع. أما فيما يخص شركات القروض الإيجارية، فقد ظل مستوى التمركز إجمالا في نفس مستواه المسجل سنة 2009.



بلغ مجموع أصول شركات قروض الاستهلاك الثلاث الأولى، في متم سنة 2010، حوالي 60% من مجموع أصول القطاع ككل. وقد ارتفعت هذه الحصة لتصل إلى 73% بالنسبة للمؤسسات الخمس الأولى.

وبلغت حصة شركات القروض الاستهلاكية التابعة للمؤسسات المالية، والتي وصل عددها إلى 12 مؤسسة، ما قدره 97% من مجموع الأصول.



في ما يخص شركات القروض الإيجارية، سجلت الشركات الثلاثة الأولى تركز 70% من مجموع أصول القطاع، في حين ارتفعت هذه النسبة إلى 97% بالنسبة للشركات الخمس الأولى.

3.5 – تركز نشاط الائتمان على أساس مجمع

على غرار التركز على أساس فردي، تعزز مستوى تركز النشاط الائتماني على أساس مجمع. هكذا، ارتفعت حصة المجموعات البنكية الثلاث الأولى بواقع 3 نقاط لتصل إلى 62%، في حين تزايدت حصة المجموعات البنكية الخمس الأولى بنفس الوتيرة إلى 81%.

تطور تركز القروض على أساس مجمع (%)

مجموع القروض			قروض الاستهلاك			قروض عقارية			قروض التجهيز وتسهيلات الخزينة الممنوحة للمقاولات			
2010	2009	2008	2010	2009	2008	2010	2009	2008	2010	2009	2008	
62	59	62	65	63	66	64	64	64	62	57	60	البنوك الثلاثة الأولى
81	78	82	84	83	85	81	82	83	81	77	80	البنوك الخمسة الأولى

من خلال دراسة التمرکز حسب نوع عمليات الائتمان، تتبين زيادة التمرکز بالنسبة لتسهيلات الخزينة وقروض التجهيز والقروض الاستهلاكية وانخفاضه بالنسبة للقروض العقارية.

وقد حققت المجموعات البنكية الثلاث الأولى 62% من تسهيلات الخزينة وقروض التجهيز، و64% من القروض العقارية و65% من قروض الاستهلاك. وبلغت حصة المجموعات البنكية الخمسة الأولى 81% بالنسبة لتسهيلات الخزينة وقروض التجهيز والقروض العقارية، و84% بالنسبة للقروض الاستهلاكية.

II. نشاط البنوك ونتائجها

في سياق يتسم بتراجع اقتصادي طفيف على الصعيد الوطني، واصلت البنوك تطوير أنشطتها، وإن بوتيرة أقل مقارنة بسنة 2009، في حين ظلت النتائج المحققة إيجابية على العموم.

1. تراجع نشاط البنوك

سنة 2010، شهد النشاط البنكي تضييقاً في السيولة حيث واصلت البنوك اللجوء إلى سيولة البنك المركزي وإلى سوق القروض الخاصة بغية تمويل الاقتصاد. وقد ساهمت كل من القروض السكنية وقروض التجهيز الممنوحة للشركات مرة أخرى في تحفيز النشاط البنكي.

أما في ما يخص الاستخدامات، فيعود تباطؤ النشاط البنكي إلى انخفاض الديون على المؤسسات الائتمانية ومثيلاتها وكذا الانخفاض الواضح في محفظة سندات الخزينة. ومن حيث الموارد، لم يمكن ارتفاع سندات الدين التي تم إصدارها من تعويض تراجع الودائع وانخفاض القروض ما بين البنوك.

سيتم التطرق في ما يلي إلى تطور النشاط البنكي على أساس حصيلة عملياته في المغرب.

1.1 - شهدت استخدامات البنوك تطورات متباينة لمكوناتها

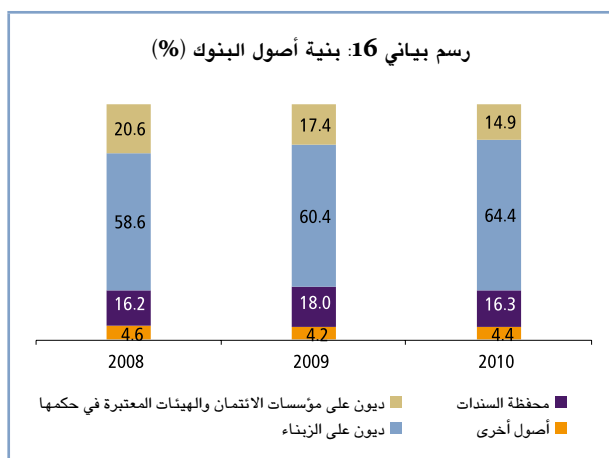
ببلوغ مجموع الأصول ما قدره 859 مليار درهم، سجل حجم نشاط البنوك زيادة بنسبة 3,7%، مقابل 8,4% في سنة 2009 و 16,7% في سنة 2008، مما يعكس العودة إلى مستويات قريبة من تلك المسجلة في بداية العقد 2000. وبحساب هذه النسب على أساس الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية، يتضح أن حجم الأنشطة البنكية يمثل 112% مقابل 113% سنة من قبل.

وهكذا، يظهر أن تباطؤ النشاط البنكي ناتج عن تراجع مختلف مكونات الحصيلة، ولكن بنسب متفاوتة.

تطور استخدامات البنوك (نشاط البنوك في المغرب)

(بملايين الدراهم)

التغير 2009/2010 (%)	2010	2009	2008	
-10.8	128 164	143 715	157 520	ديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها
10.6	553 432	500 394	447 729	ديون على الزبناء
-5.3	140 337	148 155	124 079	محفظة السندات
-14.1	69 269	80 684	72 452	بما في ذلك سندات الخزينة
8.9	17 654	16 204	15 256	قيم مستعقرة
-2.6	19 132	19 649	19 310	أصول أخرى
3.7	858 719	828 117	763 894	مجموع الأصول



من خلال تحليل بنيات استخدامات البنوك، يتبين أن نسبة الديون على الزبناء قد تعززت بواقع 4 نقاط لتصل إلى 64,4% على حساب الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات الاعتبارية في حكمها، التي انخفضت حصتها بواقع 2,5 نقطة لتصل إلى 14,9%، كما تراجعت حصة محفظة السندات بواقع 1,7 نقطة إلى 16,3%.

1.1.1 - عادت الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات الاعتبارية في حكمها إلى التراجع مرة أخرى

بلغت الديون على المؤسسات الائتمانية والهيئات الاعتبارية في حكمها 128 مليار درهم، لتعود مرة أخرى إلى الانخفاض بواقع 10,8% مقابل 8,8% في السنة السابقة. ويفسر هذا التغير بانكماش الودائع لدى البنك المركزي نتيجة انخفاض الاحتياطي الإلزامي، وتراجع القروض الممنوحة لشركات التمويل وانكماش الديون على مؤسسات الائتمان في الخارج للسنة الثالثة على التوالي.

وسعى منه إلى تمكين البنوك من الاستمرار في توفير التمويل المناسب للاقتصاد، قلص مجلس بنك المغرب، سنة 2010، نسبة الاحتياطي الإلزامي بمقدار نقطتين. نتيجة لذلك، انخفضت الودائع لدى البنك المركزي، والتي تتكون أساسا من الموجودات برسم الاحتياطيات النقدية، بنسبة 18% لتصل إلى 30 مليار درهم.

وسجلت الديون على البنوك المحلية، والتي بلغت 18,7 مليار درهم، ارتفاعا بواقع 18,8% مقابل 28% في السنة السابقة. ويشمل هذا الارتفاع نمو تسهيلات الخزينة بنسبة 21,8% لتصل إلى 9,7 مليار مقابل 25%، فيما استقرت القيم المستحقة في 3,4 مليار. أما القروض التمويلية، فقد ارتفعت بما قدره 28,7% لتصل إلى 5,6 مليار، مقابل انخفاضها بواقع 19,5% سنة من قبل.

واستمرارا في نفس المنحى التنافسي، شهدت الديون على البنوك الموجودة في الخارج، التي بلغت ما يقرب من 9 مليار درهم، تراجعاً أكثر حدة بواقع 44% مقابل 9,7%، وذلك نتيجة لضعف استقرار المحيط الدولي.

وبعد أن سجلت القروض المقدمة لشركات التمويل ركودا في سنة 2009، عادت إلى الانخفاض بنسبة 7,8% لتصل إلى 47,8 مليار، منها 34,2 مليار في شكل قروض تمويلية و13,6 مليار في شكل تسهيلات الخزينة. ويعزى هذا التراجع إلى استمرار تباطؤ نشاط هذه المؤسسات وزيادة لجوئها إلى السوق المالية.

وبلغت الديون على باقي مؤسسات الائتمان¹ ما قدره 22,5 مليار، بانخفاض بنسبة 2%، مقابل زيادة بواقع 11,7% في سنة 2009. وتتكون معظم هذه الديون من القروض الممنوحة للبنوك الحرة.

1 تشمل باقي مؤسسات الائتمان الأخرى البنوك الحرة وجمعيات القروض الصغرى وصندوق الإيداع والتدبير والصندوق المركزي للتضامن.

وعموماً، تراجعت القروض بالدرهم، التي تمثل ثلاثة أرباع الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، بنسبة 7,5%، في حين سجلت القروض بالعملة الأجنبية انخفاضاً أكثر حدة بواقع 20%.

2.1.1 – عرفت القروض الممنوحة للزبناء تطوراً مستمراً بفضل نمو القروض السكنية، وقروض تجهيز الشركات.

بالرغم من تباطؤ وتيرة نمو الائتمان، فإن توزيعه ظل مستمراً في سنة 2010 بفضل انتعاش تسهيلات الخزينة ونمو القروض السكنية وقروض تجهيز الشركات.

وهكذا سجل المبلغ الجاري للقروض بواسطة الدفع من الصندوق 616 مليار درهم، أي زيادة قدرها 8,5% مقابل 9,4% في السنة السابقة، وهي وتيرة شبيهة بالمتوسط المسجل قبل الفترات الاستثنائية لسنتي 2007 و2008.

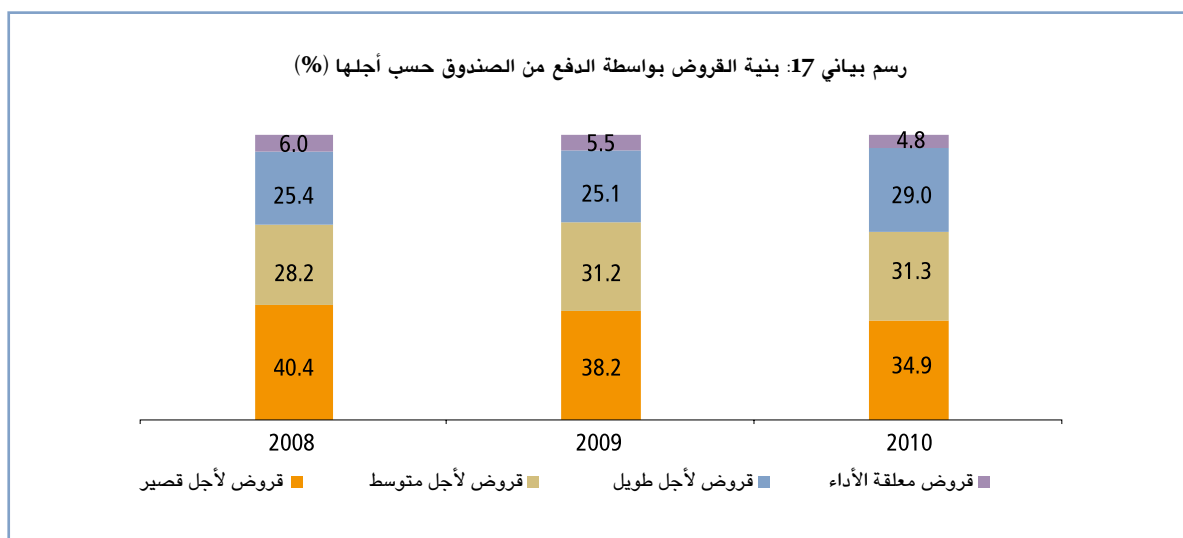
وباعتبار الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية، شكل المبلغ الجاري للقروض 81% مقابل 78% في السنة السابقة، وهي نسبة تفوق بكثير النسبة الملاحظة في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

إطار 10: مفهوم القرض البنكي حسب مقارنة «الإحصائيات النقدية» والمقاربة الاحترازية

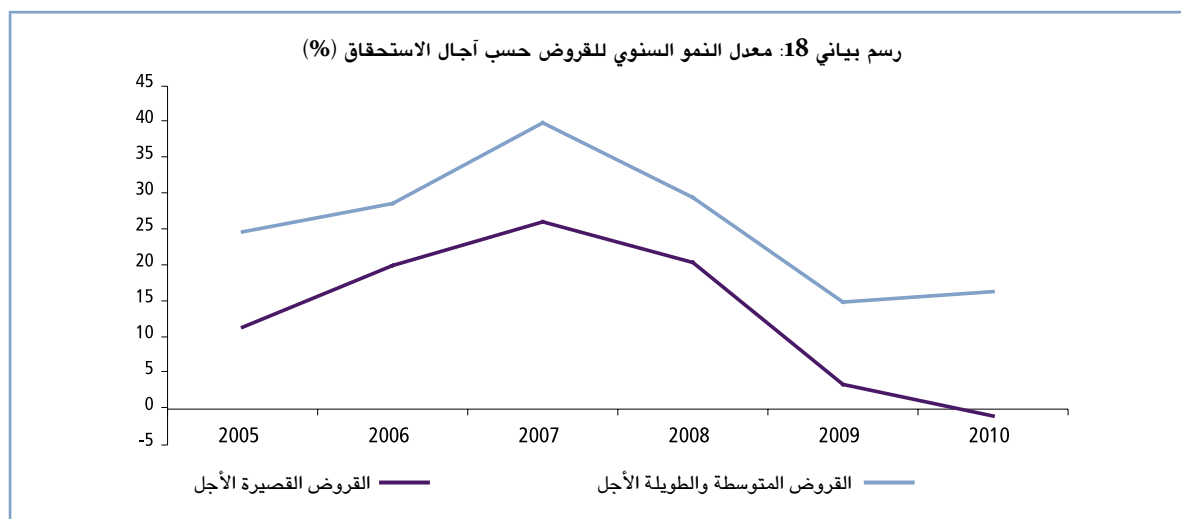
تختلف الأرقام الخاصة بالائتمان، كما هي محددة في إطار الإحصاءات النقدية وفقاً لدليل صندوق النقد الدولي، عن تلك المحسوبة من منظور احترازي. وتتجلى الاختلافات الرئيسية في كون المقاربة الأولى تستثني القروض الممنوحة للإدارة المركزية، ولغير المقيمين باستثناء المغاربة المقيمين بالخارج.

ويعتمد هذا التقرير، على غرار التقارير السابقة، المعطيات الرقمية للائتمان كما هي محددة حسب المقاربة الاحترازية.

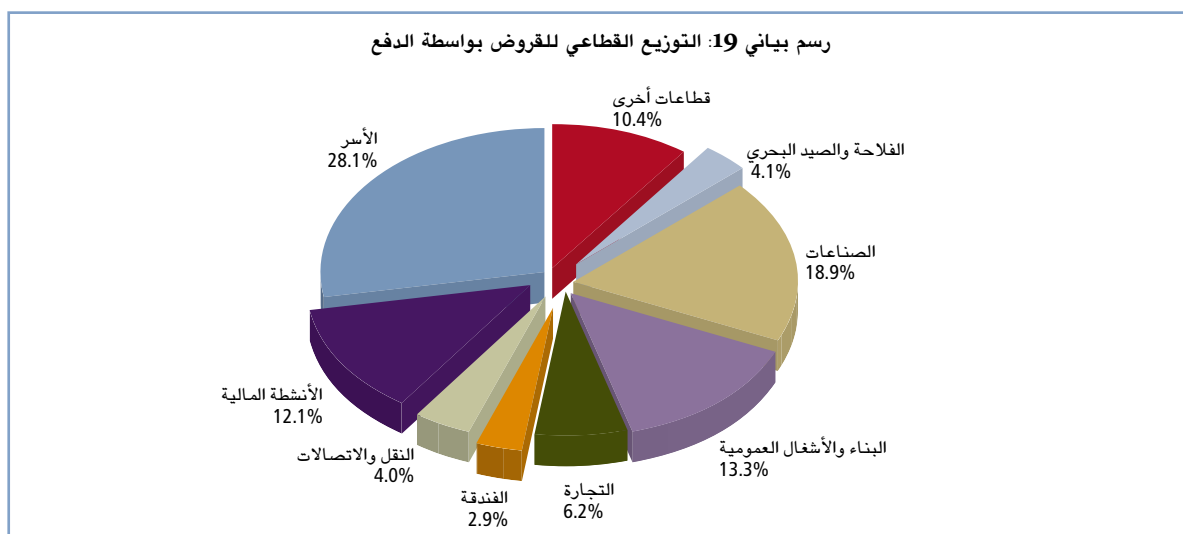
تتميز بنية القروض حسب آجالها بتزايد حصة القروض المتوسطة والطويلة الأمد على حساب القروض القصيرة الأمد، مما يؤكد استمرار عملية تمديد آجال الاستحقاق التي بدأت في سنة 2005.



هكذا، ويفضل الارتفاع السريع لقروض التجهيز والقروض السكنية، تنامت القروض لأجل متوسط ولأجل طويل بواقع 16% لتصل إلى 371,6 مليار درهم، وهي وتيرة أعلى من نسبة 14,9% الملاحظة في سنة 2009. بذلك، ارتفعت حصة هذه القروض من مجموع القروض بواقع 4 نقاط، أي بنسبة 60,3%. بالموازاة مع ذلك، تراجعت المبالغ الجارية للقروض القصيرة الأمد، التي تقل مدتها عن سنتين، بما قدره 215 مليار، وتراجعت حصتها بواقع 3,3 نقطة لتصل إلى 34,9%.



يبرز التوزيع القطاعي للقروض تنوع محفظتها مع تسجيل انخفاض في قطاع البناء والأشغال العمومية.



استفاد قطاع الصناعة من مبلغ جار بقيمة 116,5 مليار درهم، بزيادة قدرها 12% مقابل 7,3% في السنة السابقة. وهكذا ارتفعت حصة هذا القطاع في إجمالي القروض بواقع 0,6 نقطة لتبلغ 18,9%. ويشمل هذا النمو اتجاهات متباينة. فقد سجلت أنشطة قطاع الصناعات التحويلية، التي استفادت من أكثر من ثلثي القروض المخصصة لهذا القطاع، زيادة بنسبة 9,8% في جاري ديونها. أما في ما يخص قطاعي الطاقة والمياه، فقد عرفا نموا بنسبة 47% في المبلغ الجاري للديون. وفي المقابل، انخفض جاري الديون المخصصة لقطاع الصناعات الاستخراجية بنسبة 16,4% من سنة إلى أخرى.

وارتباطا بتباطؤ القروض المخصصة لقطاع الإنعاش العقاري، استفاد قطاع البناء والأشغال العمومية من ديون وصل مبلغها الجاري إلى 81,8 مليار، في ارتفاع بنسبة 2,2% فقط في حين تراجع حصتها ضمن إجمالي القروض من 14,1% إلى 13,3%.

وقد استفادت الأسر من قروض وصل مبلغها الجاري إلى 173 مليارا، مسجلة بذلك زيادة قدرها 10,4% مقابل 13,9% سنة من قبل، بعد أن ارتفعت حصتها بنسبة 0,5 نقطة لتصل إلى 28,1% ويعزى هذا التطور إلى انتعاش قروض السكن، على الرغم من التباطؤ المسجل في قروض الاستهلاك.

وعلى الرغم من تدني القروض الممنوحة لشركات التمويل، فقد استفادت الأنشطة المالية من ديون وصل مبلغها الجاري إلى 74,4 مليار درهم، بزيادة قدرها 5,1% مقابل 3,7%، نتيجة نمو القروض المقدمة لباقي الشركات ذات الطبيعة المالية، لا سيما في شكل قيم مستلمة للاستحفاظ.

وهكذا، وبعد أن سجلت القروض الممنوحة للقطاع التجاري زيادة بنسبة 8,7%، ارتفعت بواقع 4,4% لتصل إلى 38,4 مليار، حيث تقلصت حصتها في إجمالي القروض بنسبة 0,4 نقطة لتصل إلى 6,2%. وفي المقابل، تقلصت القروض الممنوحة لقطاع الفنادق بنسبة 4,9% لتبلغ 17,7 مليار، أي ما يعادل 2,9% من إجمالي القروض.

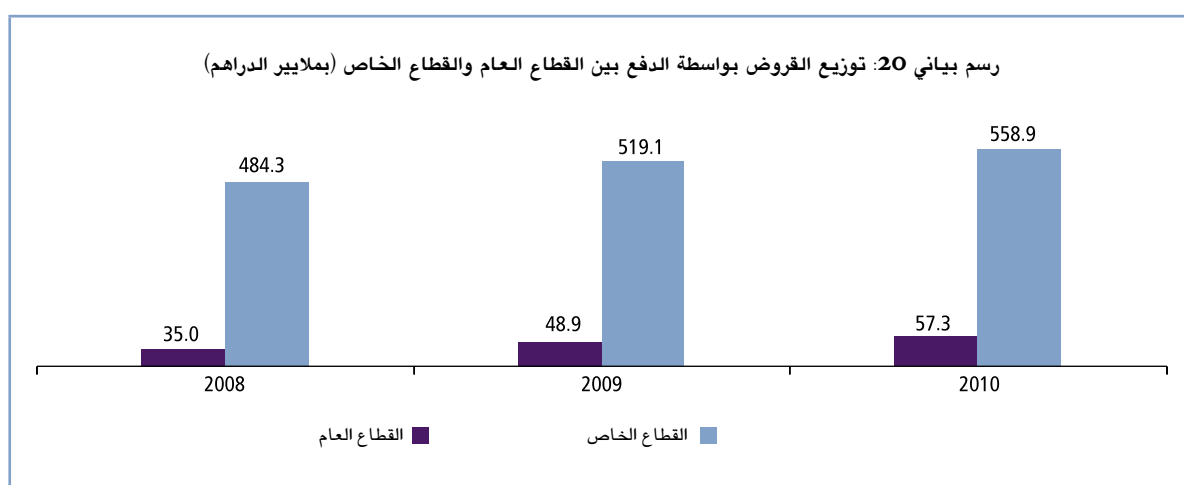
إطار 11: تطور شروط منح القروض في سنة 2010

أبرز الاستقصاء السنوي الذي يجريه بنك المغرب لدى البنوك، والخاص بسنة 2010، بشأن شروط منح القروض تشديد الشروط المطبقة على الشركات بصفة عامة. ومع ذلك، فهذا التشديد لم يؤثر على أسعار الفائدة. فقد كشفت التقارير الفصلية، التي ترفعها البنوك لبنك المغرب والمتعلقة بأسعار الفائدة المدينة، تراجعاً بلغ 17 نقطة أساس في متوسط سعر الفائدة المرجح للقروض البنكية، حيث بلغ 6.34%. وقد استفادت الشركات من هذا الانخفاض بشكل رئيسي، كما يتضح من خلال تطور متوسط سعر الفائدة المرجح المطبق على تسهيلات الخزينة، والذي انخفض بواقع 37 نقطة أساس ليصل إلى 6.29%. أما متوسط سعر الفائدة المرجح المطبق على قروض التجهيز، فقد سجل ارتفاعاً طفيفاً بواقع 6 نقطة أساس، ليصل إلى 6.32%.

ويعود سبب تشديد شروط منح القروض إلى ارتفاع التكاليف المرتبطة بالأموال الذاتية وتصور المخاطر المتعلقة بتنفيذ الضمانات. وقد أدى ذلك على وجه الخصوص إلى تقليص مبلغ التمويل وزيادة في النفقات مع استثناء الفوائد. أما في ما يخص الطلب على القروض من طرف الشركات، فقد انخفض بشكل طفيف بالنسبة لكبرى الشركات في حين استمر في التصاعد بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الصغيرة جداً. وهكذا شكل الاستثمار في الرأسمال الثابت العامل الأساسي الذي عزز الطلب على القروض من قبل الشركات.

في هذا السياق، سجلت القروض الممنوحة للشركات الخاصة غير المالية زيادة قدرها 7%، وهي وتيرة أعلى من تلك التي سجلت سنة من قبل. وقد وصل مبلغها الجاري إلى 324 مليار درهم، أي 53% من إجمالي القروض.

وفي المجموع، استفاد القطاع الخاص، الذي يتألف من الأسر والشركات الخاصة، من قروض بمبلغ جار قدره 559 مليار درهم، مسجلاً بذلك زيادة بنسبة 7.7% مقابل 7% في السنة السابقة¹. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المبلغ الجاري مثل 91% من إجمالي القروض، دون تغيير بالمقارنة مع سنة 2009، كما مثل 73% من الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية، مقابل 71%.



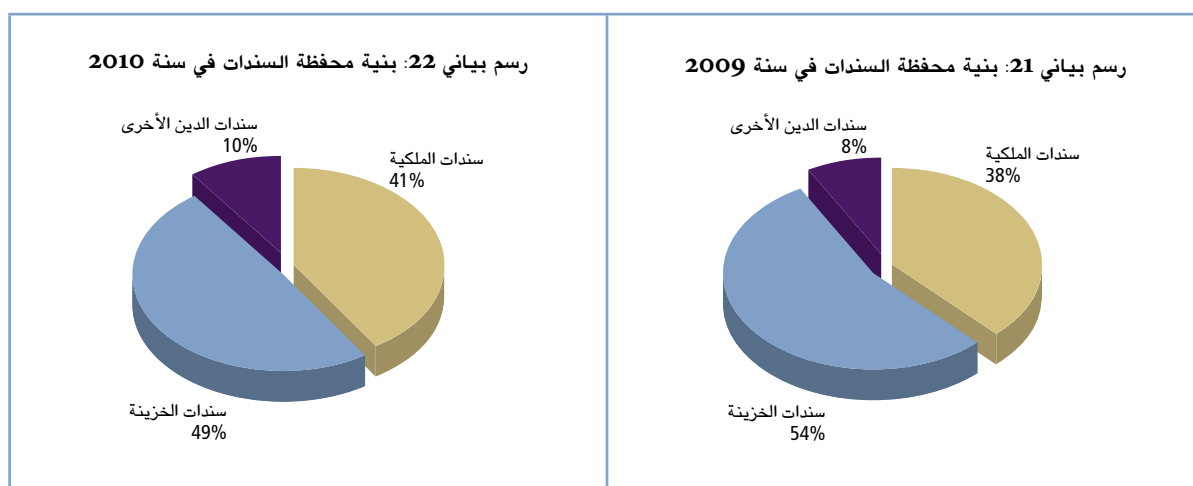
1 تمت مراجعة المبالغ الجارية للقروض الممنوحة للقطاع الخاص والقطاع العمومي والمحصورة في متم 2008 و2009.

وارتفع المبلغ الجاري للقروض الممنوحة للقطاع العام، نتيجة لتنامي القروض الممنوحة للإدارات ومقاولات القطاع العمومي، بنسبة 17% ليصل إلى 57 مليار درهم، مقابل 40% في سنة 2009. وقد بلغت حصتها ضمن إجمالي القروض 9% فيما وصلت حصتها ضمن الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى 8%.

3.1.1 - تطور محفظة السندات يعكس انخفاضا في حصة سندات الخزينة

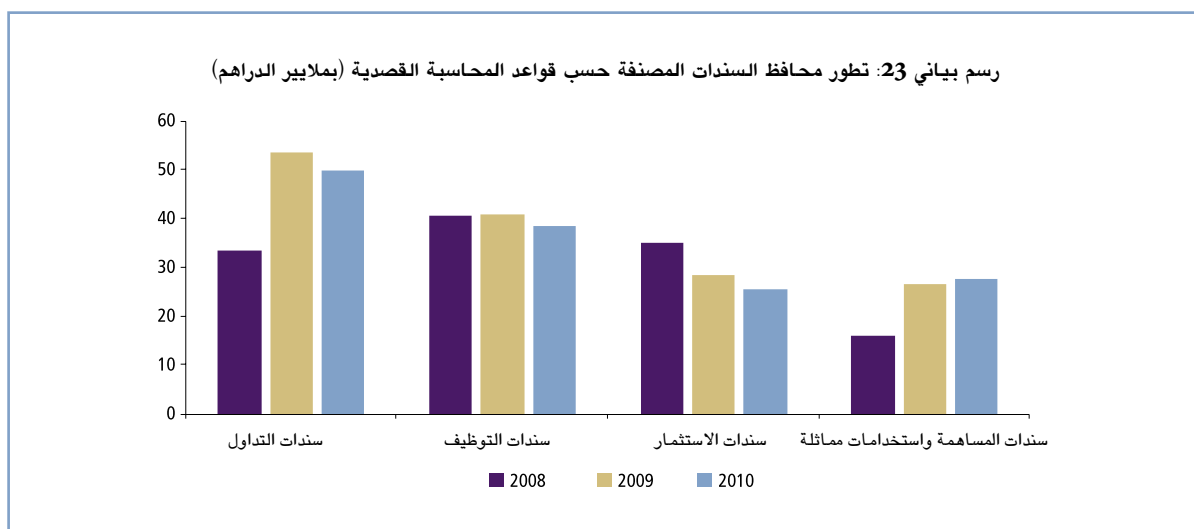
في نهاية سنة 2010، بلغت قيمة محفظة السندات 141.6 درهم، حيث سجلت انخفاضا بوتيرة 5,3% مقابل زيادة بنسبة 19,2% في السنة السابقة، وهو تطور نتج عن انخفاض حاد في محفظة سندات الخزينة وتباطؤ في نسبة نمو سندات الملكية. وفي المقابل، عرفت باقي سندات الدين، التي تتكون من سندات الاقتراض وشهادات الإيداع، نموا ملحوظا.

وقد سجل المبلغ الجاري لسندات الخزينة الموجودة في حوزة البنوك، التي تشكل 49% من محفظة السندات، انخفاضا بنسبة 14,1% لتصل إلى 69,3 مليار درهم، بعد أن تزايدت بنسبة 11,4% في السنة السابقة، لتتراجع بذلك حصتها ضمن الاستخدامات من 9,7% إلى 8,1%. ويعود هذا التباطؤ أساسا إلى عدم تجديد بعض البنوك لعمليات اقتراض السندات.



ارتفعت سندات الدين الأخرى، التي تمثل 10% من محفظة السندات، بنسبة 15% لتصل إلى 14,4 مليار درهم، مقابل 12,6%. أما سندات الملكية، فقد بلغت 58 مليار درهم، بزيادة قدرها 2,8% فقط، مقابل 34,5% سنة من قبل. ويعود هذا التباطؤ بالأساس إلى تراجع نمو سندات المساهمة.

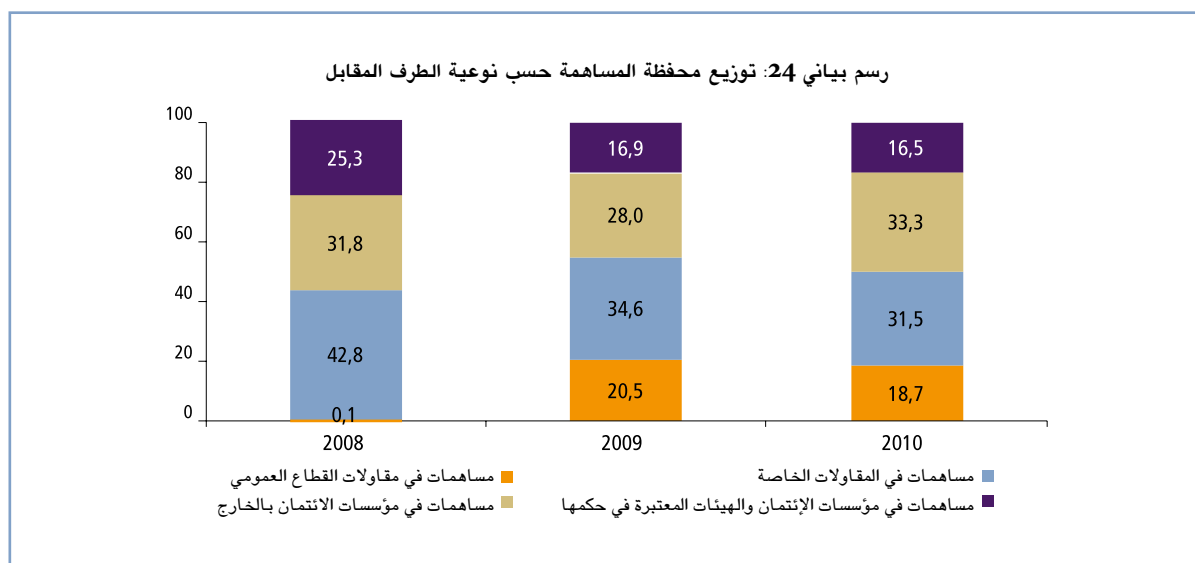
ويظهر تحليل السندات المصنفة وفق قواعد المحاسبة القصدية أن المبلغ الجاري لمحفظة التداول، التي تمثل سندات الملكية 52% منها وسندات الخزينة 38% منها وسندات الدين الأخرى 10% منها، انخفض بنسبة 6,9% ليصل إلى 49,8 مليار درهم. ويأتي هذا التدني بعد نمو بنسبة 59,4% خلال سنة 2009، التي شهدت لجوء البنوك بشكل كبير لاقتراض السندات.



بعد الاستقرار الذي شهدته سنة 2009، سجل المبلغ الجاري لمحفظه التوظيف انخفاضا نسبته 5,8% ليصل إلى 38,5 مليار درهم. وتمثل سندات الخزينة 68% من هذه المحفظة، و سندات الدين الأخرى 21% منها وسندات الملكية 11% منها.

وتقلص المبلغ الجاري لمحفظه الاستثمار، الذي وصل إلى 25,5 مليار درهم، من جديد وذلك بنسبة 10,3%، مقابل 19,2% في السنة الفارطة. وتمثل سندات الخزينة حوالي 94% من هذه المحفظة.

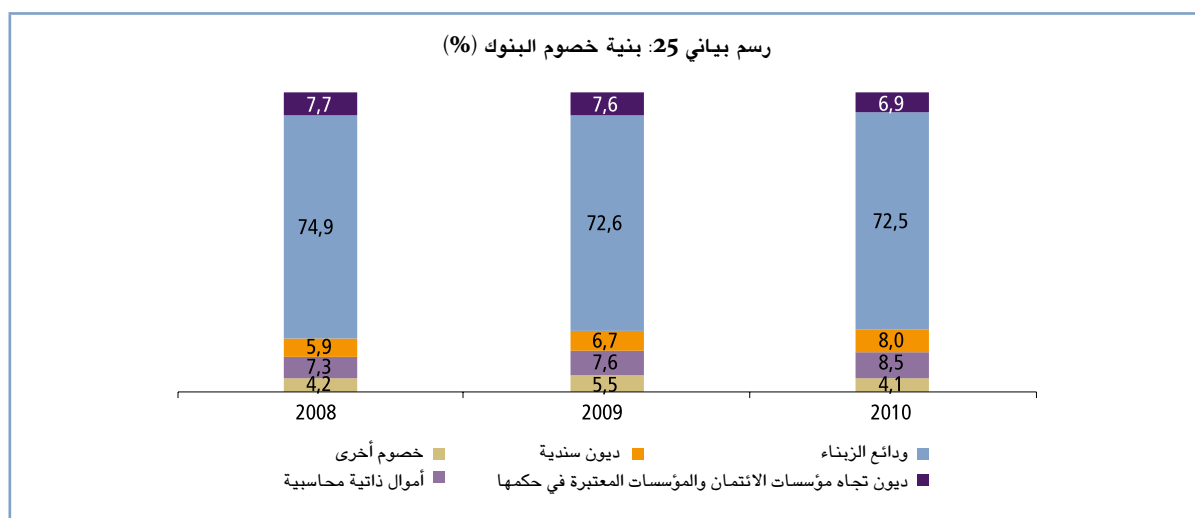
وبعد تنفيذ عدة عمليات جديدة لاقتناء مساهمات في الخارج، تعززت محفظة المساهمات ، التي بلغت قيمتها 27,8 مليار درهم، من جديد وإن بمعدل أدنى بكثير مقارنة مع السنة السابقة، أي بنسبة 4% مقابل 66,3% سنة 2009، وهي السنة التي تميزت بالقيام بعدد كبير من الاستثمارات في أسهم الأسهم في المغرب وفي الخارج على حد سواء.



وارتفع مبلغ الاستثمارات في رأسمال مؤسسات الائتمان الموجودة بالخارج من 6,8 مليار درهم إلى حوالي 9 مليارات درهم، أي ثلث محفظة المساهمات و12% من الأموال الذاتية المحاسبية للبنوك.

2.1 – واصلت البنوك تطوير مواردها مع تنويعها

اضطرت البنوك إلى اللجوء بشكل متزايد إلى السوق المالية بفعل الحاجة إلى تكافؤ أفضل بين الاستخدامات والموارد وتباطؤ نمو ودائع الزبناء.



وهكذا، تغيرت بنية خصوم البنوك بشكل طفيف، حيث ارتفعت حصة الديون السنديّة بواقع 1,3 نقطة لتصل إلى 8% والأموال الذاتية بواقع 0,9 نقطة لتصل إلى 8,5%. وبالمقابل، استقرت حصة ودائع الزبناء في نفس المستوى المسجل سنة من قبل: وانخفضت حصة الديون تجاه مؤسسات الائتمان والمؤسسات المعتبرة في حكمها بواقع 0,7 نقطة.

(بملايين الدراهم)

تطور موارد البنوك (نشاط البنوك داخل المغرب)

التغير 2009/2010 (%)	2010	2009	2008	
-5.5	59 301	62 742	58 922	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها
3.5	622 143	601 268	572 294	ودائع الزبناء
22.8	68 546	55 830	45 207	ديون سنديّة
32.9	48 472	36 476	32 013	الإصدارات من سندات الدين
3.7	20 074	19 354	13 194	الديون الثانويّة
15.3	72 730	63 056	55 400	الأموال الذاتية
-27.0	26 280	36 003	23 459	خصوم أخرى
5.4	9 719	9 218	8 612	النتيجة الصافية
3.7	858 719	828 117	763 894	مجموع الخصوم

1.2.1 - انخفضت الديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها

انخفضت الديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها بواقع 5,5% لتبلغ 59,3 مليار درهم. وبفعل تحسن وضعية خزائن البنوك، على مدى الشهرين الأخيرين من السنة قيد الدراسة، تقلص لجوء البنوك إلى البنك المركزي. فقد تدنى المبلغ الجاري لاقتراضاتها لدى البنك المركزي بمقدار النصف ليصل إلى 9,8 مليار درهم، وقد كانت على شكل تسبيقات مضمونة بسندات. وبالمقابل، ارتفعت الديون ما بين البنوك، التي وصلت إلى 24,7 مليار درهم، بشكل ملموس، أي بنسبة 33%، مقابل زيادة طفيفة سنة 2009.

أما بخصوص الديون تجاه مؤسسات الائتمان بالخارج، فبعد انخفاضها بنسبة 10,6% في السنة الماضية، سجلت زيادة قدرها 36% لتصل إلى 8,9 مليار درهم.

وبعد نمو بواقع 8% في السنة الفارطة، تراجع الديون تجاه مؤسسات الائتمان الأخرى بوتيرة 20,5% لتبلغ 13 مليار درهم، تخص 82% منها القروض المقدمة من البنوك الحرة.

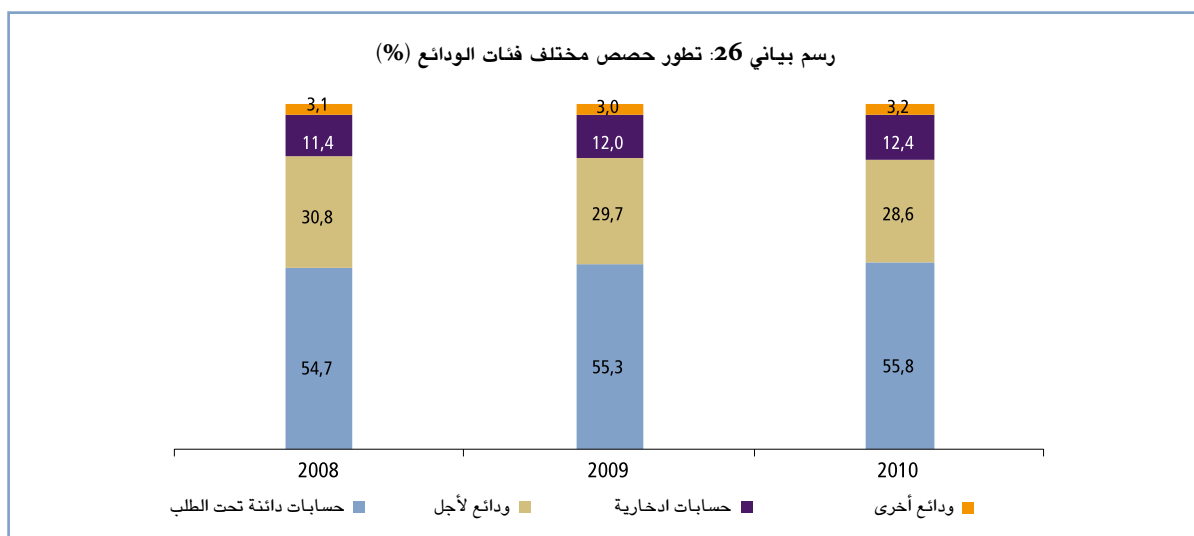
وبشكل إجمالي، ارتفعت الديون بالعملات الأجنبية بنسبة 25,4% مقابل 27,3% في سنة 2009، وهي تمثل ثلث الديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها.

2.2.1 - تراجع نمو الودائع من جديد

في نهاية دجنبر 2010، بلغت الودائع التي تم جمعها من الزبناء 622 مليار درهم، وهو ما يمثل تباطؤاً في معدل النمو للسنة الثالثة على التوالي، إذ بلغ ما يقارب 3,5% مقابل 5% في السنة الفارطة. وكنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي والأسعار الجارية، فقد مثلت الودائع 81%، أي في انخفاض بنقطة واحدة مقارنة بالسنة المنصرمة. وقد أدى نمو القروض بنسبة تمثل ضعفي وتيرة ارتفاع الودائع إلى زيادة في معامل الاستخدام¹ بأربع نقاط مئوية ليبلغ 99%.

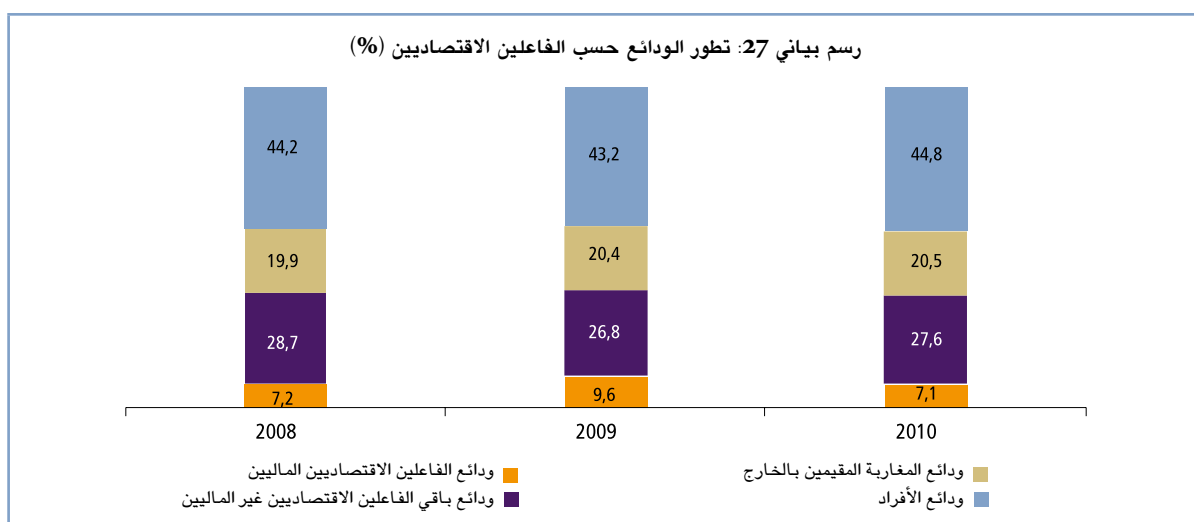
وفي حين ساهمت الحسابات تحت الطلب والحسابات على الدفتر بشكل إيجابي في نمو الموارد المحصلة من الزبناء، إلا أن الودائع الأخرى، التي يتألف ما يقارب نصفها من القيم المقدمة للاستحفاظ التي تتميز بتقلبها، قد أثرت سلباً على هذا التطور. فمع استثناء هذه القيم، ارتفعت ودائع الزبناء بواقع 5%، مقابل 4,3% سنة من قبل.

1 النسبة بين القروض والودائع



بعد أن ارتفعت الودائع على شكل حسابات تحت الطلب بنسبة 6,3% في السنة السابقة، تزايدت بواقع 4,5% لتصل إلى 347,4 مليار درهم. واستقرت الودائع لأجل، التي تعرف تذبذبا في تطورها، للسنة الثانية على التوالي، في مبلغ 178 مليار درهم. وإذا استثنينا من هذه الودائع عمليات إعادة الشراء لأجل، يبلغ نمو هذه الودائع 2%. ومن جهة أخرى، زادت حسابات الادخار، التي استقر تطورها مع مرور الوقت، بنسبة 7,7% لتبلغ 77,4 مليار درهم، ولكنها انخفضت مقارنة بالسنة السابقة حين نمت بوتيرة 9,7%.

وكشف تحليل تطور الودائع حسب الفاعلين الاقتصاديين عن زيادة في حصة الأفراد المقيمين وغيرهم من الفاعلين الاقتصاديين غير الماليين، على حساب حصة الفاعلين الماليين الذين كانت ودائعهم غير مستقرة. وهكذا، كانت 44,8% من الودائع بحوزة الأفراد المقيمين، يليهم باقي الفاعلين الاقتصاديين غير الماليين (مقاولات القطاع الخاص والعام) بحصة بلغت 27,6%، ثم المغاربة المقيمون بالخارج، بحصة وصلت إلى 20,5%. وبالمقابل، انخفضت حصة الفاعلين الاقتصاديين الماليين من غير مؤسسات الائتمان، بواقع 2,5 نقطة مئوية لتصل إلى 7,1%.



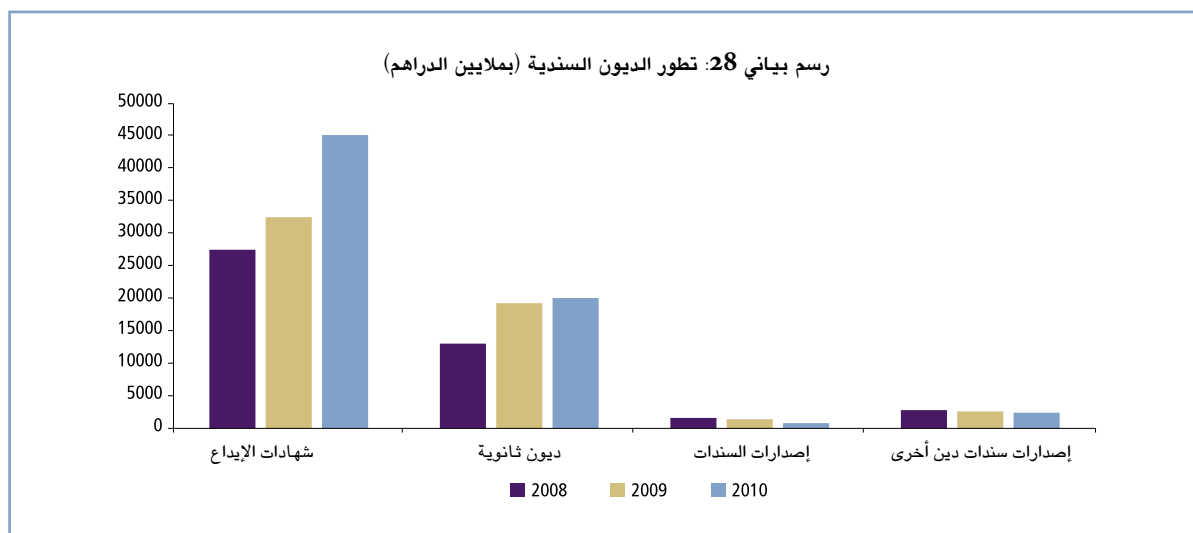
شهدت الودائع المحصل عليها من الأفراد (باستثناء المغاربة المقيمين بالخارج)، والبالغة 277,7 مليار درهم، زيادة قدرها 7,6% مقابل 2,3% في السنة السابقة. ووصل مجموع ودائع المغاربة المقيمين بالخارج، التي استقر تطورها عبر الزمن، إلى ما يقارب 127 مليار درهم، مسجلا بذلك زيادة قدرها 4,5%، وإن تراجعت بالمقارنة مع المستوى المسجل سنة 2009 (6,8%)، وذلك على الرغم من التوجه الجيد لتحويلات هذه الفئة خلال سنة 2010. وضمن هذا المجموع، بلغت نسبة الودائع تحت الطلب 60%، مقابل 35% للودائع لأجل و5% للحسابات على الدفتر.

وبعد انخفاض ودائع باقي الفاعلين الاقتصاديين غير الماليين بنسبة 3% في نهاية سنة 2009، انتعشت بشكل ملموس، حيث وصل ارتفاعها إلى 6,7% لتبلغ 170,8 مليار درهم. أما بالنسبة لودائع الفاعلين الاقتصاديين الماليين، فقد انخفضت بنسبة 22,6% لتصل إلى 44,3 مليار درهم، مقابل زيادة قدرها 39% في سنة 2009.

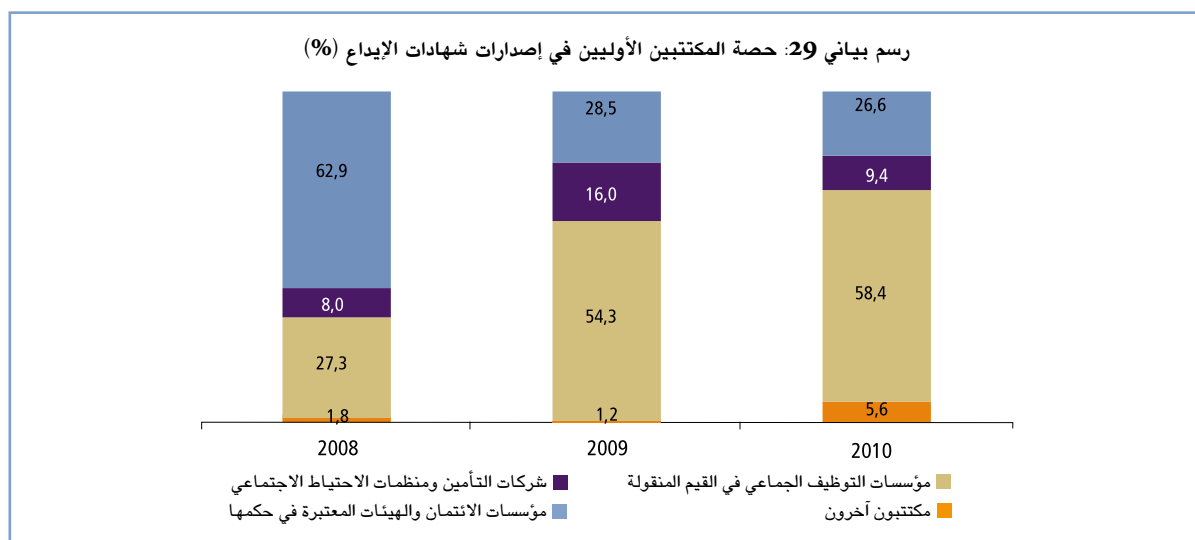
وإجمالا، ارتفعت ودائع الزبناء بالعملة الأجنبية بواقع 5% لتبلغ 6,9 مليار درهم، مقابل 10,5%، وتنامت الودائع بالدرهم القابل للتحويل بنسبة 7,7% لتصل إلى 13,5 مليار درهم، مقابل تراجع طفيف في السنة السابقة. وتشكل هاتان الفئتان معا 3% من مجموع الودائع.

3.2.1 – تواصل اللجوء إلى الديون الخاصة

تم تعويض تأثير تباطؤ الودائع على قدرة البنوك على الإقراض، جزئيا، عن طريق زيادة لجوئها إلى الاستدانة من القطاع الخاص. ففي سنة 2010، كانت البنوك أكثر نشاطا من حيث إصدار شهادات الإيداع مقارنة بالديون الثانوية.



وإجمالا، وصل المبلغ الجاري للديون السنوية، المكونة من سندات الدين الصادرة والديون الثانوية، 68,5 مليار درهم، بزيادة قدرها 22,8% مقابل 23,5% في السنة السابقة. وضمن هذا المجموع، تعزز المبلغ الجاري لشهادات الإيداع بنسبة 39% فيما ارتفع المبلغ الجاري للديون الثانوية، الذي نما بنسبة 47% في السنة الماضية، بواقع 3,7% فقط. ويفسر هذا التطور الأخير بأن بعض البنوك وصلت إلى الحد القانوني بالنسبة لهذه الأدوات الأخيرة، من أجل أخذها بعين الاعتبار في الأموال الذاتية الاحترازية.



ويظهر تحليل إصدارات شهادات الإيداع من المكتتبين الأوليين أن مساهمة مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة قد ازدادت بشكل ملحوظ، حيث انتقلت من 27,3% إلى 58,4% بين سنتي 2008 و2010، على حساب مساهمة مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها التي تراجعت من 62,9% إلى 26,6%. وفي ما يتعلق بشركات التأمين ومنظمات الاحتياط الاجتماعي، فقد بلغت حصتها 9,4%، أي بزيادة قدرها 1,4 نقطة.

واستمراراً للمنحى التنافسي الذي بدأ منذ عدة سنوات، تراجع المبلغ الجاري لسندات الاقتراض وسندات الدين الأخرى المصدرة، من سنة لأخرى، بنسبة 39% و6,5% على التوالي، وذلك يرجع بالأساس إلى انخفاض المبلغ الجاري لسندات الدين القديمة الصادرة عن بعض البنوك العمومية.

4.2.1 – تعززت الأموال الذاتية المحاسبية للبنوك من جديد

دفعت القيود التنظيمية ومتطلبات النمو على المستوى الدولي البنوك إلى رفع مستوى أموالها الذاتية عن طريق تعزيز الاحتياطيات، التي تنامت بنسبة 17% مقابل 15% في سنة 2009، وزيادة الرأسمال بنسبة 7% مقابل 5%.

وهكذا، ارتفعت الأموال الذاتية المحاسبية، دون حساب نتائج السنة، بنسبة 15,3% لتبلغ 72,7 مليار درهم، وارتفعت حصتها ضمن مجموع الموارد بواقع 0,9 نقطة إلى 8,5%.

3.1 – تزايدت تعهدات خارج الحصيلة بوتيرة أبداً من السنة الماضية

تتألف عناصر خارج حصيلة البنوك أساساً من التعهدات بالتمويل الممنوحة إلى أو المستلمة من مؤسسات الائتمان و/أو الزبناء، لا سيما في شكل اعتمادات مؤكدة. وهي تشمل أيضاً التعهدات بالضمان الممنوحة إلى أو المستلمة من مؤسسات الائتمان و/أو من الزبناء، وكذا التعهدات المقومة بالعملات الأجنبية والمتعلقة بالمنتجات المشتقة.

وبلغت التعهدات الممنوحة من البنوك، عند نهاية دجنبر 2010، 173 مليار درهم، بزيادة قدرها 4%، ارتباطاً بارتفاع التعهدات بالتمويل بنسبة 7,5% لتصل إلى 77 مليار درهم، والتعهدات بالضمان بنسبة 1% لتبلغ 96 مليار درهم.

ومن جهة أخرى، ارتفعت التعهدات بالتمويل وبالضمان الممنوحة لصالح أو بأمر من الزبناء بنسبة 6,2% لتبلغ 139,7 مليار درهم، أي 81% من المجموع؛ في حين أن التعهدات الممنوحة لصالح أو بأمر من مؤسسات الائتمان والهيئات الاعتبارية في حكمها انخفضت بواقع 5% لتصل إلى 33,5 مليار درهم.

وبعد الانخفاض البالغ 15,5% سنة من قبل، تطورت التعهدات المستلمة من طرف البنوك بنسبة 5,7% لتصل إلى 54,3 مليار درهم. وهي تتألف من تعهدات بالضمان بمبلغ جار قدره 51 مليار درهم، في ارتفاع بواقع 5,4%، وتعهدات بالتمويل بمبلغ 3,2 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 12%.

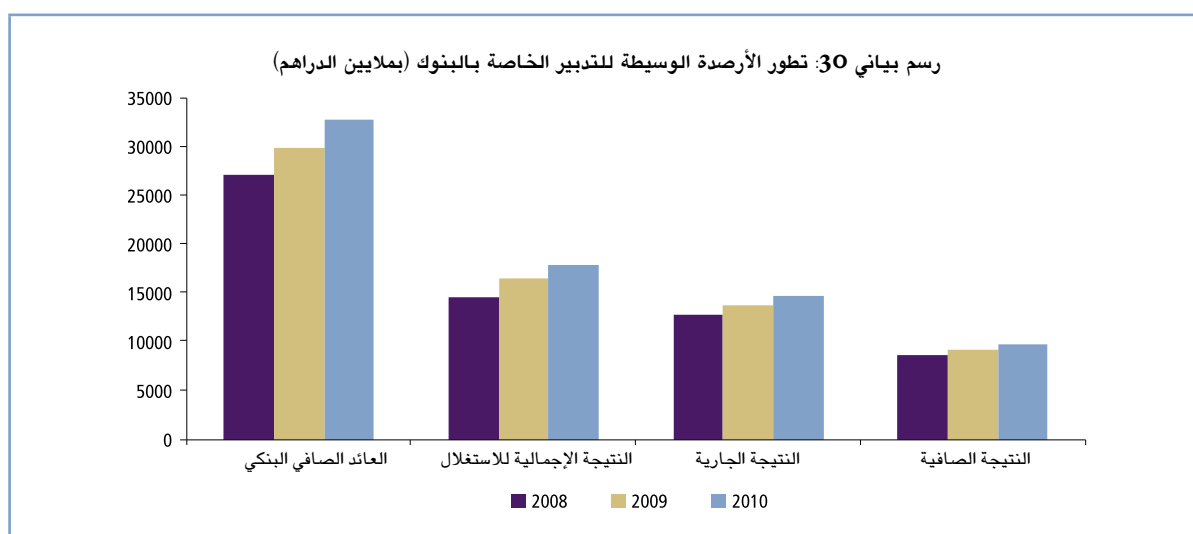
وشهدت التعهدات المقومة بالعملة الأجنبية الخاصة بالشراء والبيع زيادة قدرها 2,2% لتصل إلى 84 مليار درهم. وبلغت عمليات الصرف، ما مجموعه 13,8 مليار درهم، أي في انخفاض بنسبة 61%؛ وبلغ مجموع العمليات الآجلة 70,3 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 49%، بفضل انتعاش عمليات التجارة الخارجية.

وتواصل نمو التعهدات المتعلقة بالمنتجات المشتقة، التي تهدف إلى تحويل المخاطر المرتبطة بالأصل الأساسي من فاعل اقتصادي إلى آخر، في سياق اقتصادي دولي لا يزال يتسم بالمخاوف. فقد ارتفعت هذه التعهدات بنسبة 30% لتبلغ 25,3 مليار درهم؛ وهي تتكون من تعهدات متعلقة بأدوات سعر الصرف بمبلغ 13 مليار درهم ومن تعهدات تتعلق بأسعار الفائدة بمبلغ 10,4 مليار درهم.

2 - تحسنت النتيجة الصافية الإجمالية للبنوك من جديد

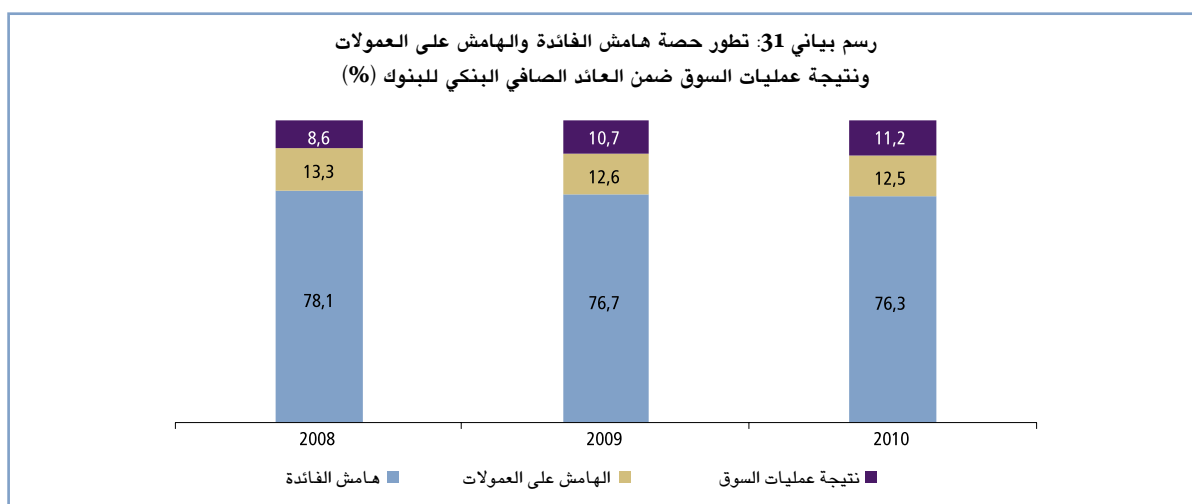
على الرغم من تباطؤ أنشطة البنوك، تحسنت نتائجها عموماً مع نهاية سنة 2010، بفضل زيادة أدنى في النفقات العامة وارتفاع مطرد في العائد الصافي البنكي.

ويتم تحليل تطور مردودية البنوك من خلال إبراز أهم الأرصدة الوسيطة للتدبير، التي تمكن من تحديد العناصر التي ساهمت في الحصول على النتيجة النهائية.



1.2 - تطور العائد الصافي البنكي بفضل التوجه الإيجابي لهامش الفائدة

حققت البنوك عائدا صافيا بنكيا بقيمة 32,8 مليار درهم، في ارتفاع بواقع 9,7% مقابل 10,3% في السنة السابقة. ويرجع هذا النمو إلى زيادة أكبر في هامش الفائدة والهامش على العمولات، فيما تراجعت نتيجة عمليات السوق.



تزايد حجم هامش الفائدة، نتيجة ارتفاع العائدات بوتيرة أكبر من التكاليف، بنسبة 10,4%، ليبلغ 24,8 مليار درهم، مقابل زيادة قدرها 5,6% في السنة المنصرمة. ويعزى هذا التطور إلى حفاظ نشاط الوساطة، الذي يعد أقل تأثرا بالتقلبات المالية، بمستوى عال.

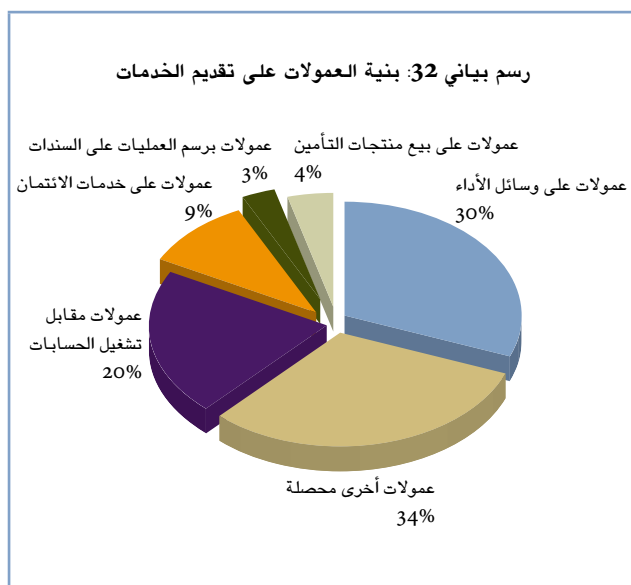
ويبين تحليل هامش الفائدة أن العائد الصافي للفوائد برسم العمليات المنجزة مع مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها انخفض بواقع 22,6% ليصل إلى مليار درهم، نتيجة تراجع الفوائد المستلمة بواقع 6,8% لتبلغ 2,9 مليار درهم، وزيادة الفوائد المؤداة بنسبة 4,6% لتصل إلى 1,9 مليار درهم.

ومن جهة أخرى، ارتفع العائد الصافي للفوائد على العمليات المنجزة مع الزبناء، بنسبة 17% ليصل إلى 22 مليار درهم. وتعزى هذه الزيادة إلى نمو الفوائد المحصلة بنسبة 9,2% لتبلغ 31,3 مليار درهم، حيث سمح تزايد حجم القروض، إلى حد ما، بتعويض تقلص العائد. وبالمقابل، انخفضت الفوائد المؤداة بنسبة 6% لتصل إلى 9,1 مليار درهم، ويرجع ذلك بالأساس إلى انخفاض تكلفة الموارد وزيادة حصة الودائع غير المؤدى عنها.

وتراجع العائد الصافي للفوائد على سندات الدين من جديد. فقد سجل انخفاضا بنسبة 10% ليبلغ 2,7 مليار درهم، وذلك بسبب تراجع الفوائد والعائدات المماثلة المحصلة بواقع 3,6% ونمو الفوائد والمصاريف المماثلة المؤداة بنسبة 4,7%.

وفي ما يخص الهامش على العمولات، فبعد ارتفاعه بنسبة 4,8% في سنة 2009، تزايد من جديد، بواقع 8,6% ليصل إلى 4 ملايير درهم، أي ما يمثل 12,5% من العائد الصافي البنكي، على غرار السنة الفارطة.

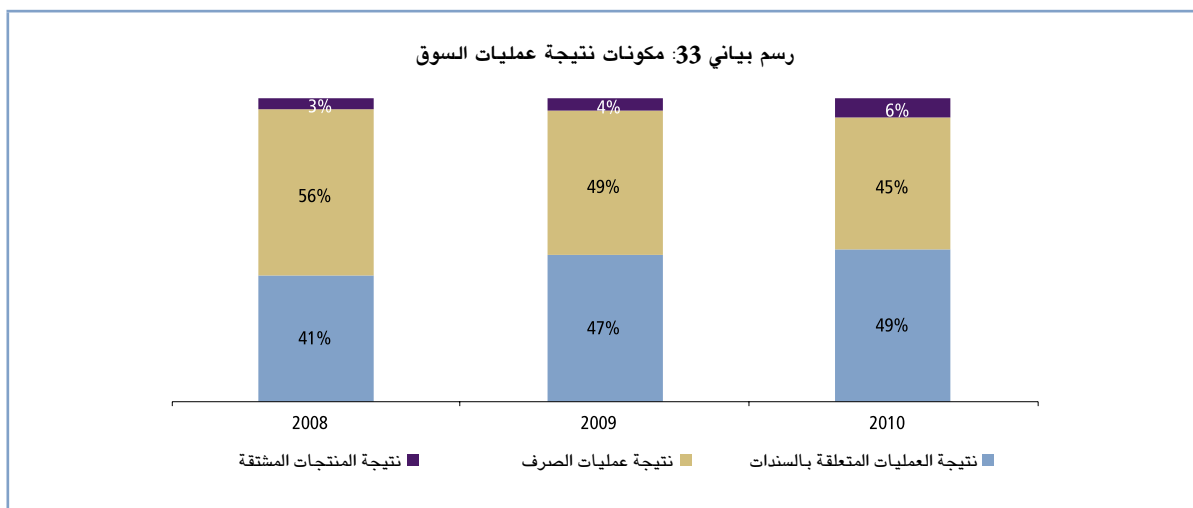
ويرجع هذا التطور إلى النمو الذي شهده نشاط الوساطة التقليدي وكذلك إلى الخدمات المتصلة بالأنشطة المتعلقة بالسندات والتأمين وتسيير وتسويق مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة والهندسة المالية.



وهكذا، أفرزت هذه الخدمات في سنة 2010 إيرادات بقيمة 4,2 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 9,9% مقابل 6,3% سنة من قبل.

وباستثناء العمولات على خدمات الائتمان التي لا تزال في نفس مستوى السنة الماضية، ارتفعت جميع العمولات الأخرى. فقد تزايدت العمولات على وسائل الأداء بنسبة 7%، مقابل 8% بالنسبة للعمولات المحصلة مقابل تشغيل الحسابات، و9,6% بالنسبة للعمولات المستلمة على عمليات السندات، و7,5% في ما يتعلق بالعمولات على مبيعات منتجات التأمين.

وبالمقابل، بلغت نتيجة أنشطة السوق، التي تمثل 11,2% من العائد الصافي البنكي دون أن تعتبر مصدرا قارا للدخل، 3,7 مليار درهم، مسجلة بذلك زيادة أدنى بكثير من السنة السابقة، أي بواقع 14,3% مقابل 36,7%.



يظهر تحليل نتيجة أنشطة السوق أن نتيجة العمليات على السندات بلغت 1,8 مليار درهم، مسجلة بذلك زيادة قدرها 19% مقابل 59% في السنة السابقة.

وقد نتج هذا التباطؤ، الذي يأتي في سياق ارتفاع أسعار الفائدة على سندات الخزينة، عن نمو الأرباح المتأتية من سندات التداول بوتيرة أدنى من الوتيرة المسجلة في السنة السابقة، وهي 16,3% مقابل 6,3%، في حين انخفضت الخسائر المقابلة من جديد، بواقع 9,4% مقابل 3,2%. أما في ما يخص فائض القيمة الذي تم تحقيقه من بيع سندات التوظيف، فقد تدنت بنسبة 3,2% بعد انخفاض قدره 22,2%، فيما تراجع ناقص القيمة المتعلق به بنسبة 27% مقابل ارتفاع بواقع 8% في سنة 2009.

أما بالنسبة لعمليات الصرف، فقد أفرزت ربحاً صافياً قدره 1,7 مليار، بزيادة قدرها 5,6% ارتباطاً بانخفاض الخسائر (-29%) بوتيرة أعلى منه بالنسبة للأرباح (-13%).

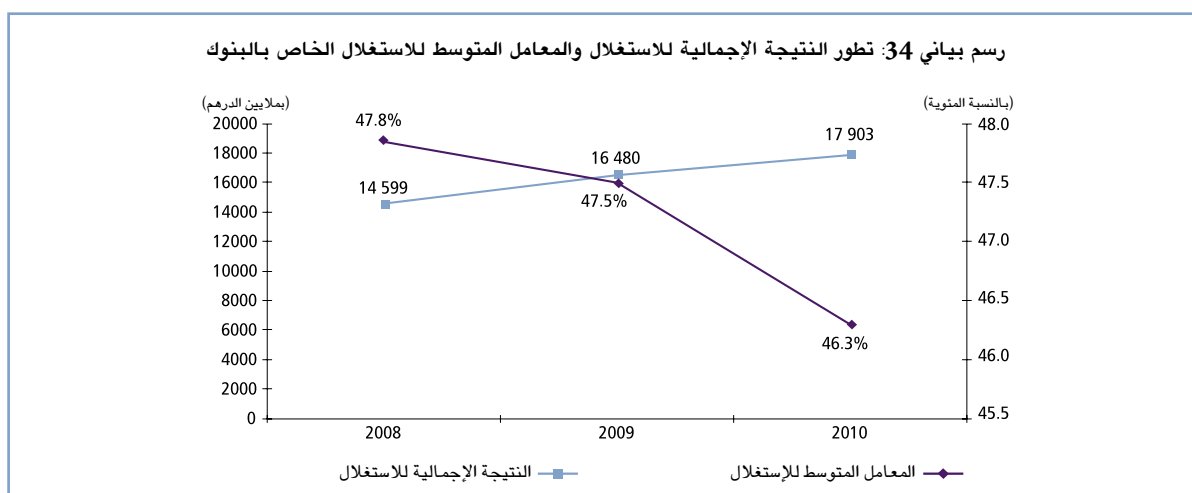
وفي ما يخص نتائج العمليات على المنتجات المشتقة، فقد حققت مبلغاً إجماليًا بقيمة 222 مليون درهم، مسجلاً بذلك زيادة قدرها 72%.

2.2 سجلت النتيجة الإجمالية للاستغلال ارتفاعاً أدنى في غياب المنتجات غير المتكررة

على الرغم من التكاليف التي تحملتها البنوك لجذب زبناء جدد، فقد استطاعت بشكل عام التحكم في نمو النفقات العامة للاستغلال. فبعد أن تنامت هذه الأخيرة بواقع 9,5% سنة من قبل، تزايدت بنسبة 7% لتصل إلى 15,2 مليار درهم.

وارتفعت تكاليف الموظفين، التي تشكل أهم مكون من مكونات النفقات العامة للاستغلال بحصة تبلغ 49%، بوتيرة أبطأ مقارنة بالنفقات العامة الأخرى، أي بواقع 6% لتصل إلى 7,5 مليار درهم.

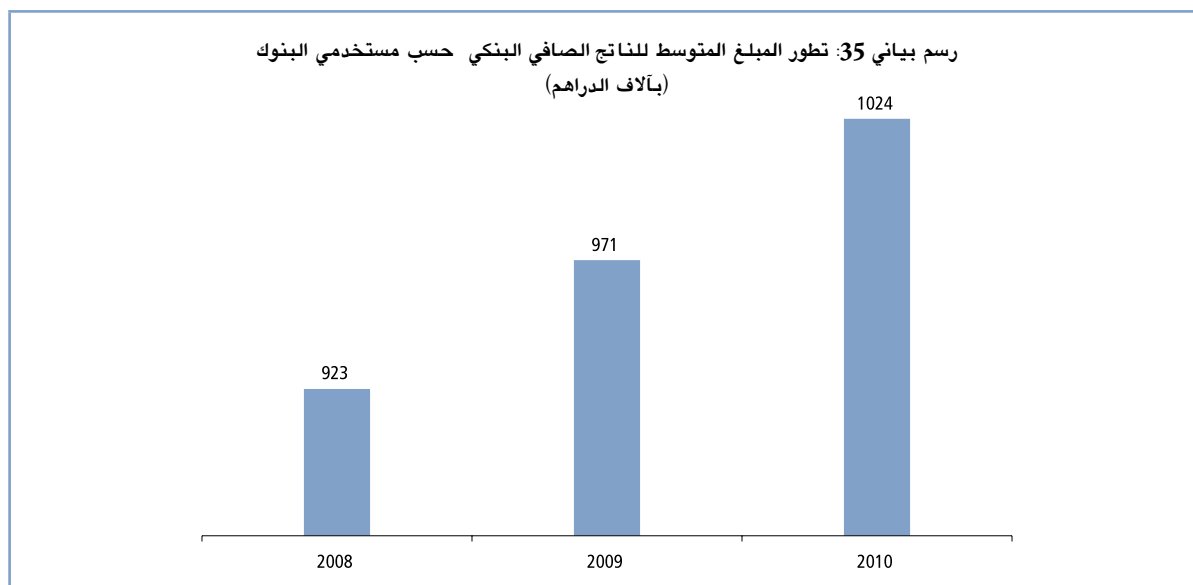
ومن جهة أخرى، نمت النفقات الخارجية بواقع 8,3% لتصل إلى 5,6 مليار درهم، أما مخصصات الاستخدام وكذا المؤون المرتبطة بانخفاض قيمة المستعقرات المجسدة وغير المجسدة، فقد عرفت زيادة قدرها 7,4% لتصل إلى 1,6 مليار درهم.



على الرغم من أن المعاملات الرئيسية للاستغلال كانت متباينة بين البنوك، فهي تعكس بشكل عام تحكماً أكبر في ظروف النشاط. فقد تحسن المعامل المتوسط للاستغلال¹، من جديد، لينتقل من 47,5% إلى 46,3%. وبالمثل، وكما هو مبين في

1 نسبة النفقات العامة للاستغلال إلى العائد الصافي البنكي.

الرسم البياني رقم 35 أدناه، ارتفع المبلغ المتوسط للناتج الصافي البنكي لكل مستخدم، من 971,000 درهم إلى أزيد من مليون درهم.



نظرا لتطور التكاليف العامة للاستغلال، وفي غياب المنتجات غير المتكررة، بلغت النتيجة الإجمالية للاستغلال لدى البنوك¹ 17,9 مليار درهم، لتسجل بذلك زيادة قدرها 8,6%، مقابل 13% في السنة الماضية.

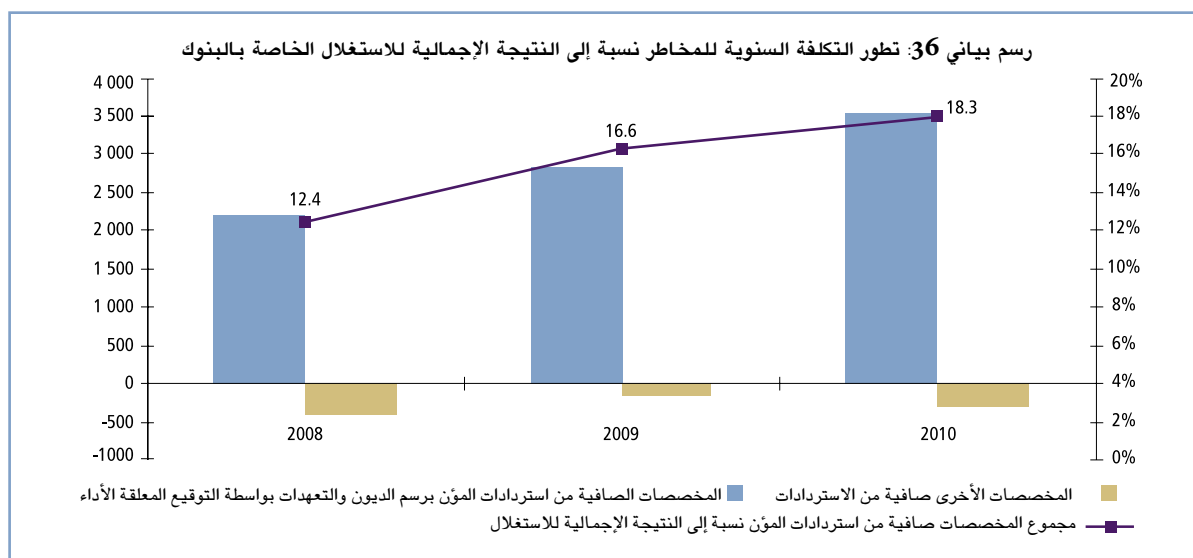
3.2 - واصلت تكلفة المخاطر الضغط على نتائج البنوك

بعد نمو بنسبة 51,4% سنة من قبل، عرف مجموع المخصصات الصافية من الاستردادات برسم المؤن تباطؤا في معدل النمو الذي وصل إلى 19,5%، حيث بلغت 3,3 مليار درهم، وامتصت 18,3% من النتيجة الإجمالية للاستغلال مقابل 16,6% في السنة السابقة.

فقد ارتفعت المخصصات الصافية من الاستردادات برسم المؤن الخاصة بالديون المعلقة الأداء بنسبة 23,5% لتصل إلى 3,6 مليار درهم، مقابل 30% في سنة 2009. ويعكس هذا التطور زيادة في المخصصات للمؤن برسم الديون المعلقة الأداء بنسبة 19%، أي أكثر من ضعف النمو المسجل سنة من قبل. وبالموازاة مع ذلك، شهدت الاستردادات برسم المؤن الخاصة بالديون المعلقة الأداء ارتفاعا قدره 20% بعد أن انخفضت بنسبة 11,3%.

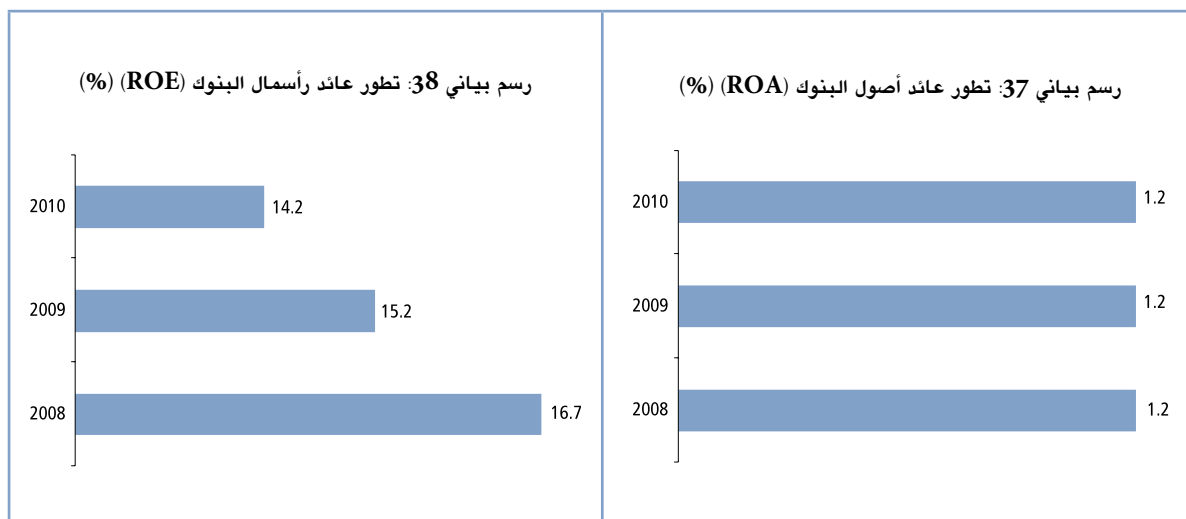
وأفرزت باقي المخصصات الصافية من الاستردادات برسم المؤن رصيذا سلبيا بقيمة 347 مليون درهم، بزيادة قدرها 79% مقابل انخفاض بوتيرة 56,5% في السنة الماضية. وقد انخفض المبلغ الإجمالي لهذه المخصصات بواقع 18,5% ليصل إلى 672 مليون، في حين استقرت الاستردادات المقابلة لها في مبلغ مليار درهم، كان ما يزيد عن ثلثيه يتعلق باستردادات المؤن الخاصة بالاستثمار والمخاطر الضريبية.

1 يمثل هذا الرصيد حاصل جمع العائد الصافي البنكي والإيرادات غير البنكية مع طرح التكاليف غير البنكية والتكاليف العامة للاستغلال.



ارتفعت النتيجة الجارية بنسبة 6,5% لتبلغ 14,6 مليار درهم، وهو ما يمثل انخفاضا مقارنة مع الوتيرة التي عرفتھا سنة 2009، والتي بلغت 7,5%. فيما انتقلت النتيجة غير الجارية من 184 إلى 484 مليون درهم مع بقائها سلبية.

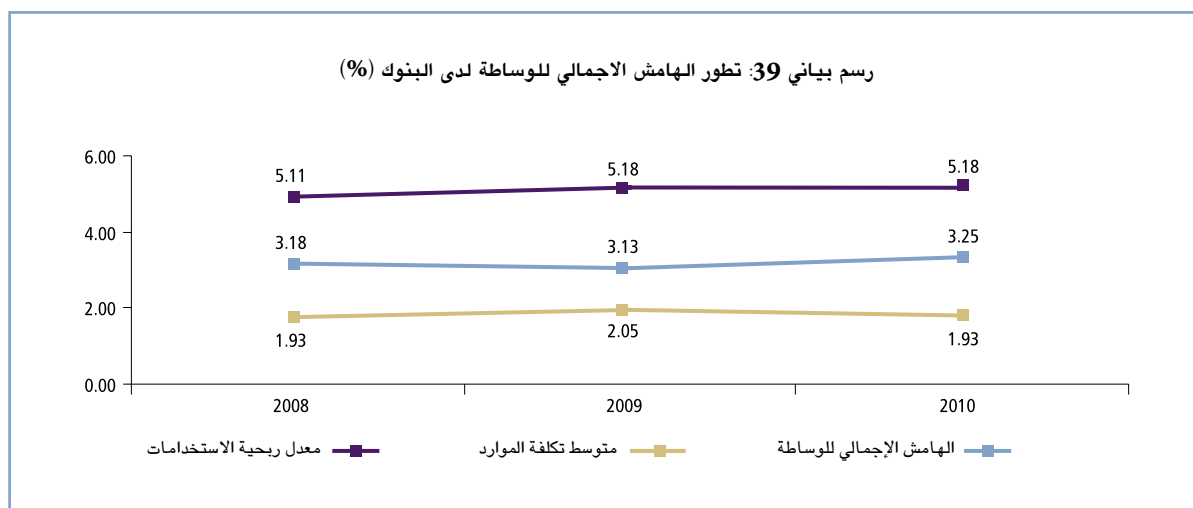
وفي نهاية المطاف، بلغت النتيجة الصافية الإجمالية للبنوك 9,7 مليار درهم، مسجلة بذلك زيادة بواقع 5,4% من سنة لأخرى مقابل 7% من سنة من قبل.



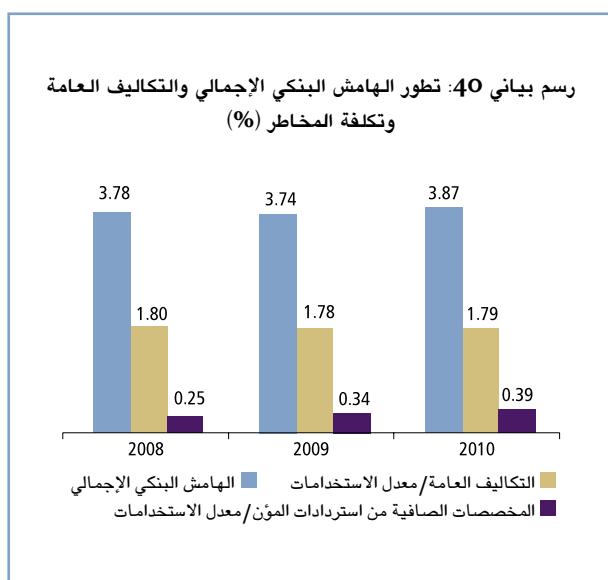
هكذا، استقر عائد الأصول (ROA)، الذي يقيس إنتاجية البنوك من حيث المداخل المحصل عليها مقارنة بمتوسط الاستخدامات، في مستوى 1,2%؛ في حين سجل عائد الرأسمال (ROE)، ويتمثل في نسبة النتيجة الصافية إلى الأموال الذاتية المحاسبية، انخفاضا جديدا ليصل إلى 14,2%، وهو ما يفسر أساسا بارتفاع الأموال الذاتية.

4.2 – انتعاش الهامش الإجمالي للوساطة بشكل طفيف بفضل انخفاض تكلفة الموارد

بلغ الهامش الإجمالي للوساطة لدى البنوك، الذي يمثل الفرق بين متوسط ربحية الاستخدامات ومتوسط تكلفة الموارد، 3،25%، في ارتفاع قدره 12 نقطة أساس من سنة إلى أخرى. ويرجع هذا التطور إلى انخفاض تكلفة الموارد بواقع 12 نقطة أساس لتصل إلى 1،93%؛ في حين استقر متوسط الربحية في نسبة 5،18%.



تراجع معدل ربحية الديون المستحقة على الزبناء بواقع 12 نقطة ليصل إلى 5،72%، في حين تقلصت تكلفة الودائع بواقع 15 نقطة لتبلغ 1،52%. وهذا ما أفرز شبه استقرار في الهامش على المعاملات مع الزبناء الذي بقي في مستوى 4،20%.



تحسن الهامش البنكي الإجمالي، الذي يمثل نسبة العائد الصافي البنكي إلى معدل الاستخدامات، ليصل إلى 3،87%. وقد امتص هذا الهامش من قبل التكاليف العامة بواقع 1،79% وتكلفة المخاطر بنسبة 0،39%.

III. نشاط شركات التمويل ونتائجها

1 - تباطؤ نشاط شركات التمويل

في سياق يتميز بتراجع توزيع القروض الجديدة، لاسيما من طرف شركات قروض الاستهلاك، وارتفاع المخاطر، عرفت شركات التمويل تباطؤاً في أنشطتها وانخفاضا في مردوديتها.

1.1 - تراجع النشاط الائتماني بشكل ملحوظ بالنسبة لشركات قروض الاستهلاك

في نهاية دجنبر 2010، بلغ مجموع أصول شركات التمويل 84,6 مليار درهم، وهو ما يعني زيادة قدرها 4,1% مقابل 9,5% و 17% على التوالي في سنة 2009 و 2008. ويرجع هذا التباطؤ أساسا إلى استقرار نشاط شركات قروض الاستهلاك. فقد ارتفع المبلغ الجاري للقروض بواسطة الدفع التي حصلت عليها بنسبة 6,7% إلى ما يقارب 85,3 مليار درهم، وهو ما يمثل تراجعا بالمقارنة مع الوتيرة المسجلة في سنة 2009، وهي 9,9%.

وبلغ مجموع أصول شركات قروض الاستهلاك 40,8 مليار درهم، مسجلا تراجعا من سنة لأخرى بوتيرة 1,2%، مقابل نمو قدره 8,4% و 13,7% على التوالي في سنة 2009 و 2008. ويعزى هذا التطور على حد السواء إلى تباطؤ قروض الاستهلاك وعمليات الكراء مع خيار الشراء.

(بملايين الدراهم)

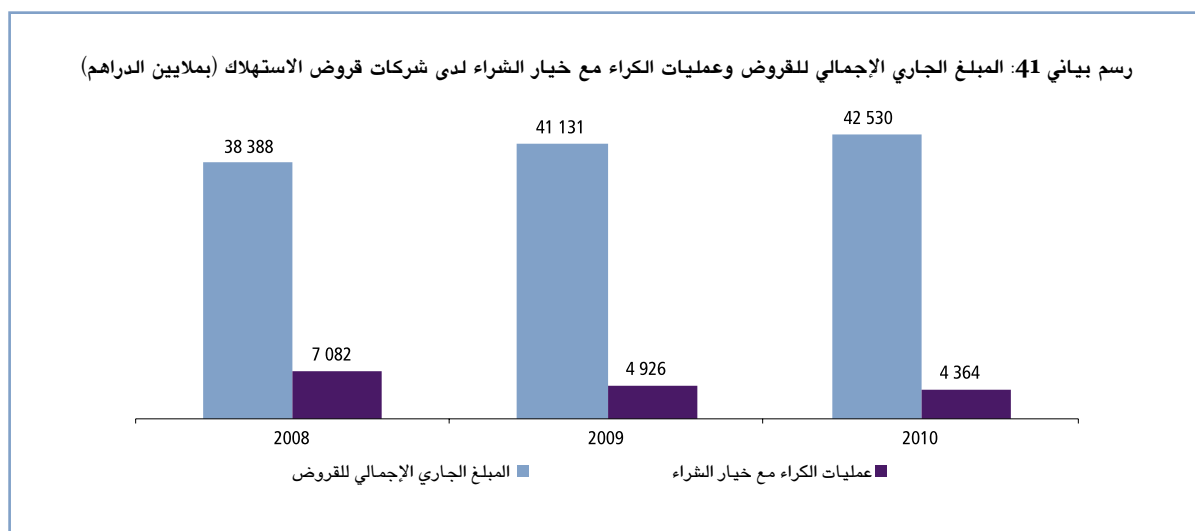
تطور استخدامات شركات قروض الاستهلاك

التغير 2010/2009 (%)	2010	2009	2008	
-68.7	534	1 708	868	ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها
2.9	38 238	37 156	34 698	ديون على الزبناء
-11.4	4 364	4 926	7 082	منها عمليات الكراء مع خيار الشراء
-77.6	47	210	483	محفظة السندات
19.1	760	638	630	قيم مستعقرة
-24.2	1 175	1 550	1 371	أصول أخرى
-1.2	40 754	41 262	38 050	المجموع

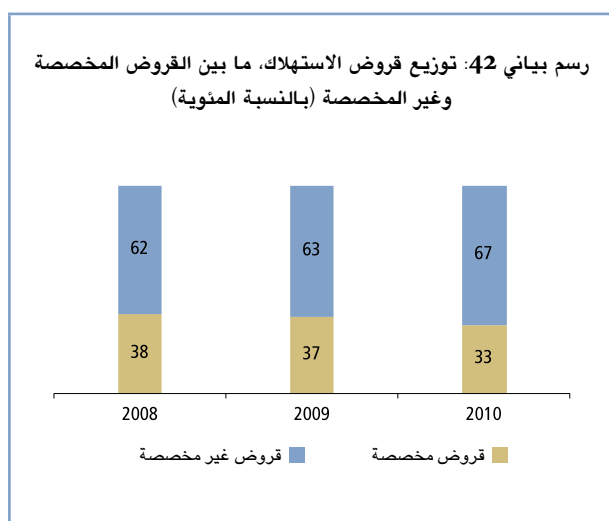
وقد كان لانخفاض استهلاك الأسر وارتفاع تكلفة المخاطر تأثير سلبي على نشاط شركات قروض الاستهلاك. فقد وصل المبلغ الجاري لقروضها إلى 42,5 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 3,4% مقابل 7% المسجلة سنة من قبل.

وقد وزعت هذه المؤسسات خلال سنة 2010 ما قدره 15,3 مليار درهم من القروض، مقابل 16 مليار في السنة السابقة، وهو ما يعادل 546.391 ملفا مقابل 581.542 في سنة 2009. ويعزى هذا التدني إلى تراجع إنتاج القروض المخصصة بنسبة 19% لتصل إلى 5,3 مليار، في حين أن القروض غير المخصصة ارتفعت بواقع 4,5% لتصل إلى ما يقرب من 10 ملايين درهم¹.

1 معطيات خاصة بالجمعية المهنية لشركات التمويل.



وارتباطا بتراجع مبيعات السيارات، واصلت المبالغ الجارية لعمليات الكراء مع خيار الشراء منحها التنازلي الذي انطلق سنة 2008، حيث انخفضت مرة أخرى بنسبة 11,4% لتصل إلى 4,4 مليار درهم.



واصلت القروض غير المخصصة هيمنتها على قروض الاستهلاك، حيث تمثل 67% منها. وتتكون القروض غير المخصصة من القروض الشخصية بنسبة 98%. أما في ما يتعلق بالقروض المخصصة، فقد خصص 95% منها لتمويل العربات و5% للتجهيز المنزلي¹.

ووصل مجموع أصول شركات القروض الإيجارية إلى 38,7 مليار درهم، بزيادة بواقع 7,6%، مقابل 12,4% و20,9% على التوالي في سنة 2009 و2008.

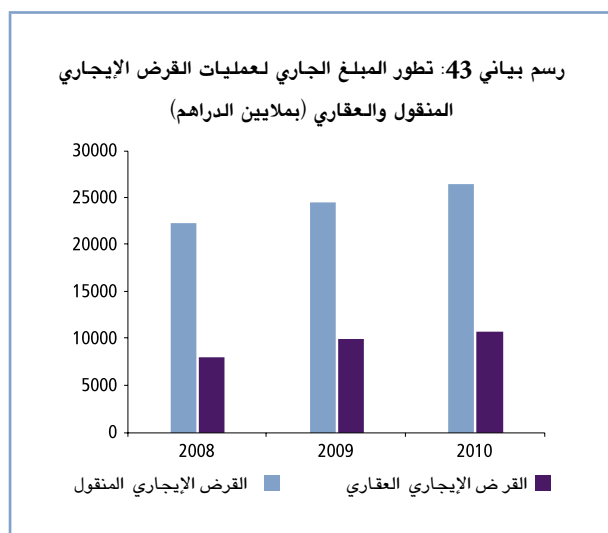
I معطيات خاصة بالجمعية المهنية لشركات التمويل.

(بملايين الدراهم)

تطور استخدامات شركات القروض الإيجارية

التغير (%) 2010/2009	2010	2009	2008	
8.4	37 340	34 450	30 300	مستعقرات برسم القرض الإيجاري
-29.8	59	84	74	ديون أخرى على الزبناء
0.0	31	31	32	محفظة السندات
-8.8	1 292	1 416	1 618	أصول أخرى
7.6	38 722	35 981	32 024	المجموع

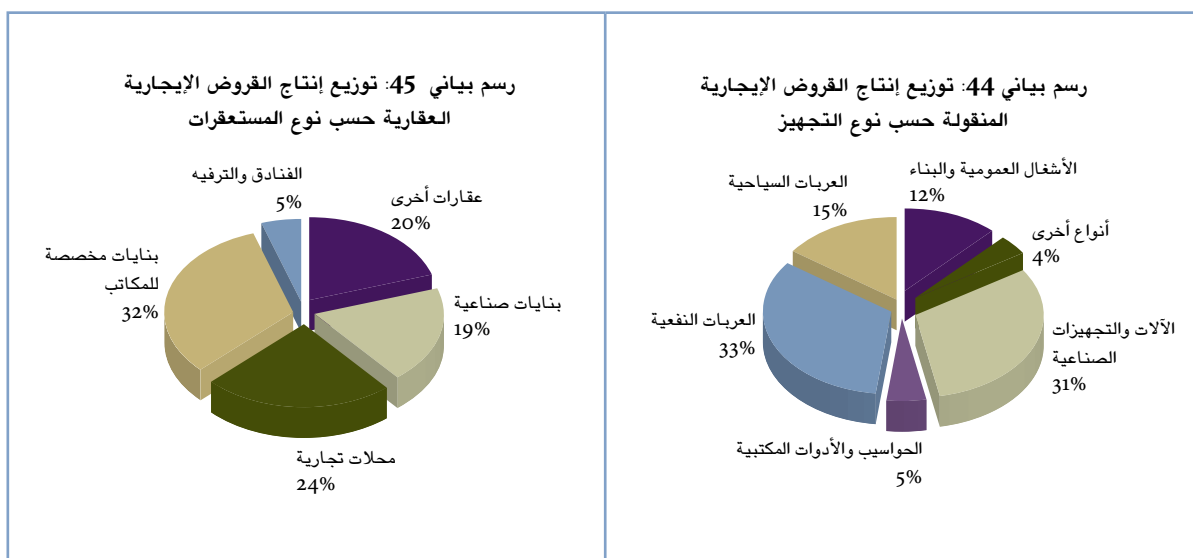
نتيجة لانخفاض الطلب على السيارات النفعية والآلات والتجهيزات الصناعية، وصل المبلغ الجاري الإجمالي للقروض التي وزعتها شركات القروض الإيجارية إلى ما يقرب من 39 مليار درهم، مسجلا بذلك زيادة قدرها 7,8%، وهذا يمثل انخفاضا بالمقارنة مع الوتيرة التي عرفتتها سنة 2009، وهي 13,5%.



بحصة قدرها 71%، فقد ارتفعت نسبة المبلغ الجاري لعمليات القرض الإيجاري المنقول ب 8,2% لتصل إلى 26.5 مليار درهم، مقابل 9.8% في العام السابق. أما المبلغ الجاري لعمليات القرض الإيجاري العقاري فقد بلغ 10.8 مليار دولار، مسجلا بذلك زيادة قدرها 8.8% بعد أن سجل 24.7% في عام 2009. ويمكن تفسير هذا التحول من خلال إزالة الإعفاء (قانون المالية 2010) من رسوم التسجيل التي كان يستفيد منها هذا النوع من التمويل.

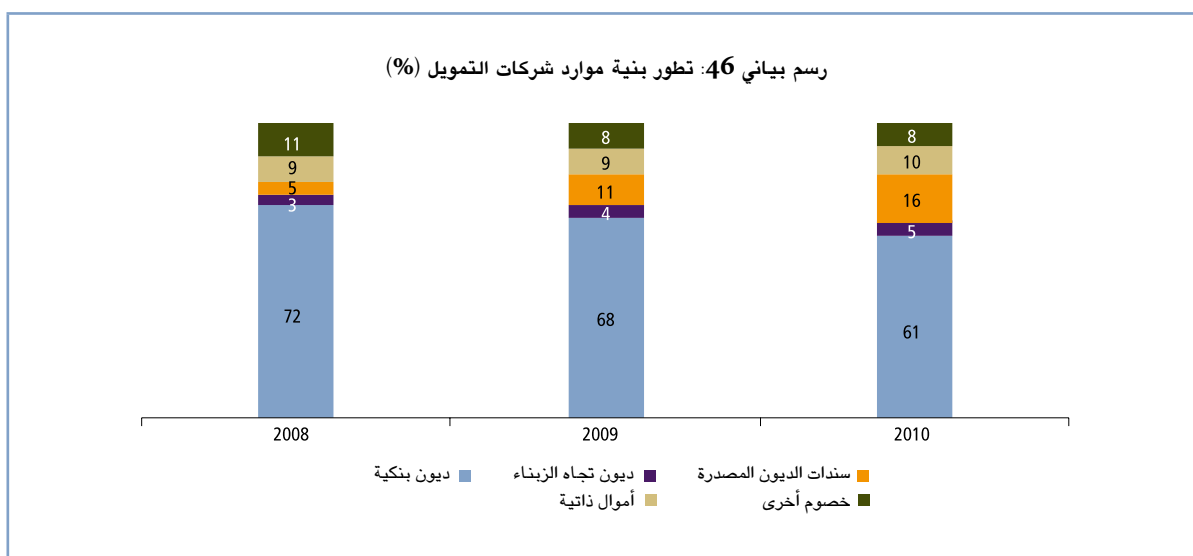
في سنة 2010، منحت شركات القرض الإيجاري قروضا بنفس القيمة المسجلة سنة من قبل، أي 14 مليار درهم¹، وهو ما يقابل 15.877 مليار درهم. وقد خصصت القروض الإيجارية المنقولة، التي تمثل 84% من هذا الانتاج، بالأساس لتمويل العربات النفعية (33%) والآلات والتجهيزات الصناعية (31%) والعربات السياحية (15%).

1 معطيات خاصة بالجمعية المهنية لشركات التمويل.



وتجدر الإشارة إلى أنه، فيما يخص القرض الإيجاري العقاري، فإن القروض الجديدة موجهة أساساً لتمويل بنائات المكاتب (32%) والمحلات التجارية (24%) والبنائات الصناعية (19%).

1.2 ارتفعت اقتراضات شركات التمويل من السوق المالية



تزايدت اقتراضات شركات التمويل من السوق المالية، حيث ارتفع المبلغ الجاري لسندات الدين التي أصدرتها بنسبة 59% ليصل إلى ما يقرب من 14 مليار درهم على حساب الديون البنكية التي انحصرت بواقع 6% لتصل إلى حوالي 52 مليار. وقد تعززت أموالها الذاتية المحاسبية مرة أخرى، وذلك بنسبة 12,6%، لتبلغ 8 ملايين درهم.

تطور موارد شركات قروض الاستهلاك (بملايين الدراهم)

التغير 2009/2010 (%)	2010	2009	2008	
-12.3	23 113	26 340	26 096	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها
125.1	833	370	467	ديون تجاه الزبناء
43.8	8 770	6 100	2 318	سندات الدين المصدرة
7.4	4 747	4 421	3 995	أموال ذاتية
-15.7	2 700	3 202	4 326	خصوم أخرى
-28.7	591	829	848	النتيجة الصافية
-1.2	40 754	41 262	38 050	المجموع

شهدت سندات الدين الصادرة عن شركات قروض الاستهلاك نموا بنسبة 44% حيث وصل مبلغها الجاري إلى 8.8 مليار درهم. وفي الوقت نفسه، انحسرت الديون البنكية بواقع 3،12% لتصل إلى 23 مليار. أما بالنسبة للأموال الذاتية، فقد ارتفعت بواقع 4،7% لتبلغ 4،7 مليار درهم، حيث تعززت حصتها ضمن الموارد بنقطة واحدة، لتعادل 12%.

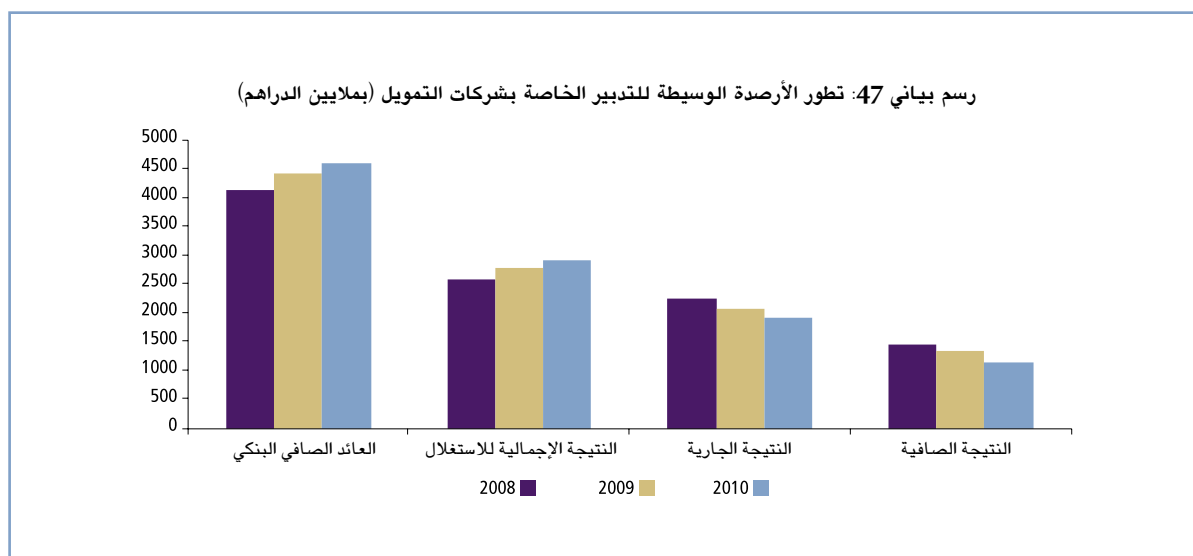
تطور موارد شركات القرض الإيجاري (بملايين الدراهم)

التغير 2009/2010 (%)	2010	2009	2008	
-1.5	27 094	27 519	25 987	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها
16.5	1 958	1 681	750	ديون تجاه الزبناء
95.2	5 124	2 625	1 460	سندات الدين المصدرة
10.0	2 143	1 949	1 630	أموال ذاتية
10.9	2 042	1 842	1 780	خصوم أخرى
-1.1	361	365	417	النتيجة الصافية
7.6	38 722	35 981	32 024	المجموع

بقيت القروض البنكية لشركات القرض الإيجاري شبه مستقرة في مستوى 27 مليار، في حين ارتفع المبلغ الجاري لسندات الدين المصدرة بواقع 95،2%، ليصل إلى 5 ملايين درهم. أما فيما يخص الأموال الذاتية، فقد وصلت قيمتها إلى 2 مليار، بزيادة قدرها 10%، بينما استقرت حصتها ضمن مجموع الموارد في نسبة 5،5%.

2 - تراجع ربحية شركات التمويل بفعل تباطؤ النشاط وارتفاع تكلفة المخاطر

في متم السنة المالية 2010، سجلت شركات التمويل ربحا صافيا قدره 1،1 مليار درهم، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 3،14% مقابل 8،2% سنة من قبل، ارتباطا على الخصوص بتصاعد تكلفة المخاطر وكذلك، على الخصوص، انخفاض نشاط قروض الاستهلاك.

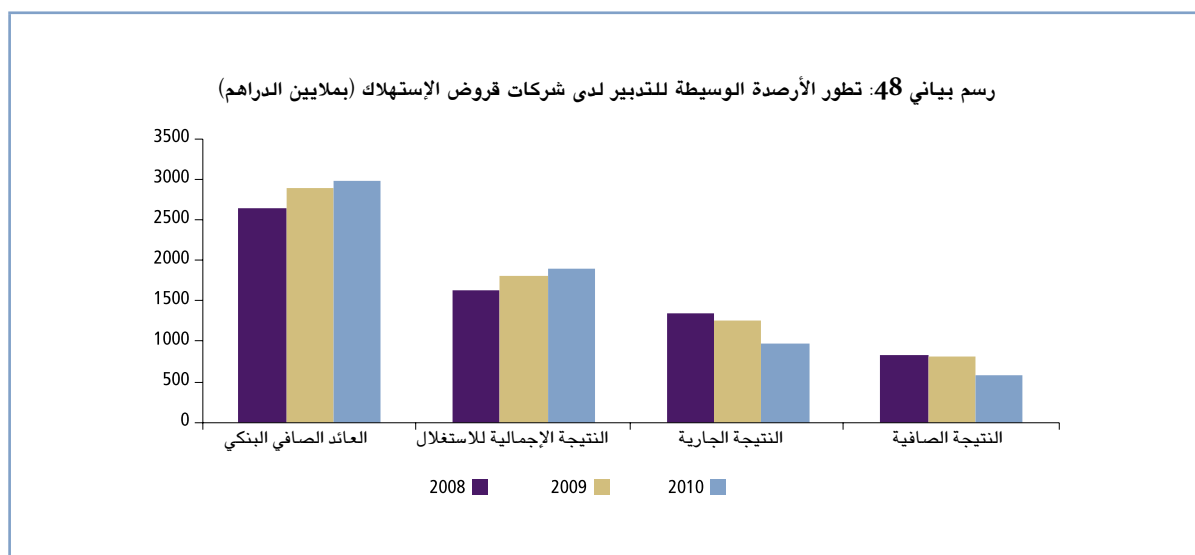


ارتفع العائد الصافي البنكي لشركات التمويل، البالغ 4.6 مليار درهم، بنسبة 3,9% مقابل 6,6% سنة 2009. ويغطي هذا التطور زيادة في هامش الفائدة بنسبة 6% وهامش العمولات بواقع 5% وكذا نتيجة عمليات القروض الإيجارية بنسبة 3,3%.

وبعد ارتفاع التكاليف العامة للاستغلال بنسبة 5,8% في سنة 2009، استقرت في نفس مستوى السنة السابقة، أي 1,7 مليار درهم، ليبلغ بذلك متوسط معامل الاستغلال 38%، وهو ما يمثل تحسناً بنقطتين. وهكذا، بلغت النتيجة الإجمالية للاستغلال ما يقارب 3 ملايين درهم، مسجلة بذلك زيادة قدرها 5,5% مقابل 7,1% في السنة الفارطة.

وارتباطاً بارتفاع الديون المعلقة الأداء، ارتفعت المخصصات الصافية من استردادات المون من 702 مليون درهم إلى مليار درهم، حيث امتصت 34,7% من النتيجة الإجمالية للاستغلال، مقابل 25,4%.

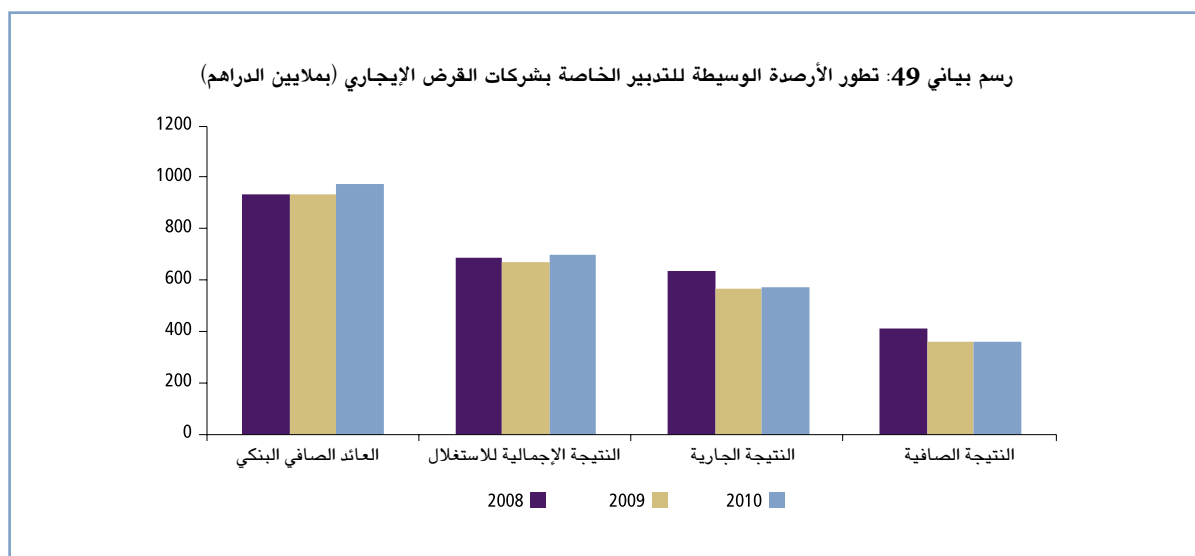
وتراجع عائد أصول شركات التمويل مرة أخرى إذ انتقل من 1,6% إلى 1,4%: في حين انخفض عائد الرأسمال من 18,4% إلى 14%.



وباعتبار شركات قروض الاستهلاك وحدها، فقد سجلت عائدا صافيا بنكيا بلغ 3 ملايين درهم، مسجلة بذلك زيادة طفيفة قدرها 2,5% مقابل 9,9% سنة 2009. ويرجع هذا التباطؤ إلى تراجع نمو هامش الفائدة، حيث بلغ 8,8% مقابل 16,3%، وانخفاض الهامش على العمولات بنسبة 5% بعد ارتفاعه بواقع 11,3%. وواصلت نتيجة عمليات الكراء مع خيار الشراء انخفاضها الذي بلغ 20% لتصل إلى 369 مليون درهم.

وبعد ارتفاع التكاليف العامة للاستغلال الخاصة بشركات قروض الاستهلاك بنسبة 5,7% في السنة المنصرمة، تراجعت بنسبة 2% لتصل إلى 1,1 مليار درهم، وبلغ بذلك متوسط معامل الاستغلال 38%، وهو ما يوازي تحسنا بنقطتين. وهكذا، بلغت النتيجة الإجمالية للاستغلال ما يقارب 2 مليار درهم، أي بزيادة نسبتها 5%، بعد ارتفاع بواقع 11% في سنة 2009. ومع ارتفاع حالات عدم الأداء، انتقلت المخصصات الصافية من استردادات المون من 555 مليون إلى 932 مليون درهم، وهو ما يعادل 49% من النتيجة الإجمالية للاستغلال، مقابل 30,5% خلال السنة السابقة.

وسجلت شركات قروض الاستهلاك نتيجة صافية بقيمة 590,5 مليون درهم، أي في انخفاض قدره 29% مقابل 2,3% في سنة 2009، وبلغ عائد الأصول 1,5%، في حين وصل عائد الرأسمال إلى 12,5%.



وبلغ العائد الصافي البنكي لشركات القرض الإيجاري 974 مليون درهم، مسجلاً بذلك زيادة قدرها 4%، بعد انخفاض طفيف في سنة 2009. ويعزى هذا التحسن بشكل خاص إلى ارتفاع هامش الفائدة¹ بنسبة 4%، مقابل انخفاض قدره 1% سنة من قبل، حيث إن سياسة سعر الفائدة التي تطبقها شركات القروض الإيجارية كانت أقل جرأة مما كانت عليه سنة 2009.

وارتفعت التكاليف العامة للاستغلال الخاصة بشركات القرض الإيجاري بنسبة 1,4% مقابل 7% لتصل إلى 271 مليون درهم. ونتيجة لذلك، انخفض متوسط معامل الاستغلال بنقطة واحدة ليصل إلى 28%. أما فيما يخص النتيجة الإجمالية للاستغلال، فبعد تراجعها بنسبة 2,4%، سجلت زيادة بواقع 4,6% لتبلغ 703 مليون درهم.

وبلغ مجموع المخصصات الصافية من استردادات المون الخاصة بهذه الشركات 125 مليون درهم، مقابل 104 مليون درهم، حيث امتصت 17,8% من النتيجة الإجمالية للاستغلال، مقابل 15,4% في سنة 2009.

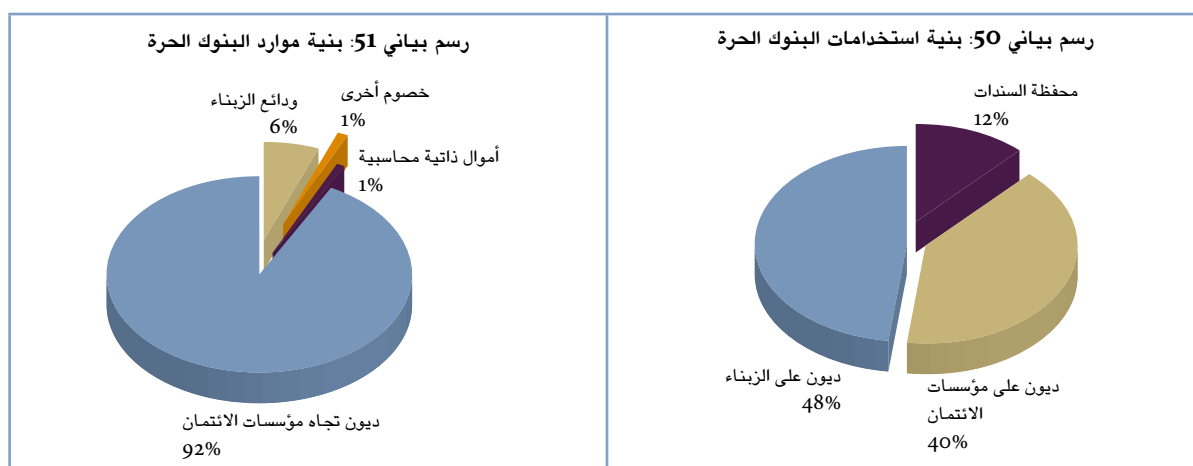
وحققت شركات القرض الإيجاري نتيجة صافية إجمالية بلغت 361,4 مليون درهم، بانخفاض طفيف، بعد التقلص البالغ 12,6% سنة 2009. وبلغ عائد الأصول ما يقارب 1%، وهو نفس المستوى المسجل في السنة السابقة فيما وصل عائد الرأسمال إلى 16,8% مقابل 18,7% خلال السنة الفارطة.

I بما في ذلك نتيجة عمليات القروض الإيجارية.

IV. نشاط البنوك الحرة ونتائجها

استمرت البنوك الحرة في مزاولة نشاطها، اعتماداً على إعادة التمويل من الشركة الأم.

فبعد الارتفاعات الاستثنائية المسجلة سنتي 2008 و2009، ارتفع مجموع حصيلة هذه البنوك في نهاية دجنبر 2010 بواقع 13,3% ليصل إلى 32,4 مليار درهم. وعلى الرغم من استقرار نمو حصتها ضمن مجموع حصيلة هذه البنوك، فإنها لم تتجاوز 4%.



وفي حين كانت بنية استخدامات البنوك الحرة متنوعة نسبياً، إلا أن مواردها لا تزال تهيمن عليها الديون تجاه البنوك المحلية التي وصلت إلى 92% من المجموع.

(بملايين الدراهم)

تطور استخدامات البنوك الحرة

التغير 2009/2010 (%)	2010	2009	2008	
10.9	12 934	11 663	7 812	ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
5.9	15 505	14 635	11 083	ديون على الزبناء
76.9	3 769	2 130	2 751	محفظة السندات
14.5	142	124	176	أصول أخرى
13.3	32 350	28 552	21 822	المجموع

وبلغت ديونها المستحقة على مؤسسات الائتمان، وبالباقي حصتها 40% من الاستخدامات، ما يقارب 13 مليار درهم، وهو ما شكل زيادة بنسبة 11% مقابل 49% في سنة 2009.

ووصل المبلغ الجاري الصافي للديون على زبناء هذه المؤسسات، الذي يمثل 48% من الاستخدامات، 15,5 مليار درهم، بزيادة قدرها 6% مقابل 32% سنة من قبل. ويشمل هذا التطور زيادة بواقع 14,5% في تسهيلات الخزينة، التي تشكل ما

يقارب ثلثي المجموع. وصاحب هذا التطور انخفاض في القروض المعلقة الأداء بنسبة %36 لتصل إلى 61 مليون درهم، أي %0,4 من إجمالي القروض.

وفي علاقة مع ارتفاع سندات الملكية التي مثلت %29 من المجموع، سجلت محفظة السندات ارتفاعا بنسبة %77 لتبلغ 3,8 مليار درهم، أي %12 من مجموع الاستخدامات.

تطور موارد البنوك الحرة (بملايين الدراهم)

التغير 2010/2009 (%)	2010	2009	2008	
12.6	29 665	26 341	18 934	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
26.2	2 093	1 659	2 372	ودائع الزبناء
13.0	364	322	277	أموال ذاتية محاسبية
-0.9	228	230	239	خصوم أخرى
13.3	32 350	28 552	21 822	المجموع

بعد ارتفاع الديون تجاه البنوك بنسبة %39 في السنة السابقة، تزايدت بنسبة %12,6 لتصل إلى 29,7 مليار درهم، أي %92 من المجموع.

وبلغت ودائع الزبناء، التي تشكل المكون الثاني ضمن الموارد بحصة %6، 2,1 مليار درهم، مسجلة بذلك زيادة قدرها %26، وذلك بعد انخفاضها بنسبة %30 سنة 2009. وقد ساهمت الودائع لأجل بنسبة %91 في هذا التطور.

وبلغت الأموال الذاتية المحاسبية، التي تمثل %1 من الموارد، 364 مليون درهم، أي بزيادة قدرها %13 مقابل %16 خلال السنة الماضية .

وبلغ مجموع تعهدات خارج الميزانية الممنوحة من طرف البنوك الحرة، التي تمثل التعهدات بالضمان حوالي %76 منها، ما يقارب 700 مليون درهم، أي بانخفاض قدره %65. وفي ما يتعلق بالتعهدات المستلمة، التي تشكل من التعهدات بالضمان المستلمة من مؤسسات الائتمان بنسبة تناهز %97، فقد استقرت في 12 مليار درهم.

وفي نهاية سنة 2010، حققت البنوك الحرة عائدا صافيا إجماليا قدره 137,4 مليون درهم، مسجلة بذلك انخفاضا بواقع %15,6، مقابل زيادة بواقع %56 سنة من قبل. ويعود هذا التراجع بشكل أساسي إلى انخفاض العائد الصافي البنكي. فقد بلغ هذا الأخير 201 مليون درهم، أي بانخفاض نسبته %7، مقابل زيادة قدرها %58، وهو تطور يعزى إلى انخفاض هامش الفائدة.

ومن جهة أخرى، ارتفعت التكاليف العامة للاستغلال، التي تمثل حوالي %10 من العائد الصافي البنكي، بنسبة %5 مقابل %7,5. ومن تم، تقلصت النتيجة الإجمالية للاستغلال بنسبة %8 لتصل إلى 182 مليون درهم.

وانتقلت المخصصات الصافية من استردادات المؤن لدى هذه البنوك من 13 إلى 17 مليون درهم، حيث امتصت %9 من النتيجة الإجمالية للاستغلال، مقابل %7 في سنة 2009.

V. نشاط جمعيات القروض الصغرى ونتائجها

لا يزال قطاع القروض الصغرى، الذي يشكل عنصراً أساسياً ضمن مكافحة الإقصاء المالي، يتسم بالفتور نظراً لظهور بعض مكامن الضعف فيه خلال سنة 2008. وفي هذا الصدد، واصلت جمعيات القروض الصغرى التدابير الرامية إلى إصلاح محافظها وتحسين المنظومة المعتمدة لتسيير المخاطر.

وفي هذا السياق، سجلت أنشطة هذه المؤسسات انخفاضاً جديداً، وإن بوتيرة أبطأ من السنة الفارطة. وهكذا، وبعد تراجع بواقع 16%، تدنى المبلغ الجاري للقروض بنسبة 1%، ليبلغ 4,7 مليار درهم مع متم سنة 2010، ليصل بذلك عدد الزبناء النشطين إلى أقل من 900.000 مستفيد، أي في انخفاض بوتيرة 11%.

ومن جهة أخرى، استقرت القروض المعلقة الأداء الخاصة بهذه المؤسسات في أقل من 300 مليون درهم، وهو ما يمثل 6,2% من إجمالي القروض، أي نفس المستوى المسجل سنة 2009. وقد تحسنت تغطية هذه الديون بواسطة المؤن بنسبة 16 نقطة لتصل إلى 75%. ويظهر أن المديونية المتقاطعة للزبناء، التي تعد واحدة من أسباب ارتفاع الديون غير المسددة في هذا القطاع، قد انخفضت بعد أن بلغت 40% قبل سنتين.

ومن ناحية أخرى، تقلصت الديون الخاصة بالمؤسسات المالية بنسبة 13%، لتصل إلى ما يقارب 4 ملايين درهم، أي 4 أضعاف قيمة الأموال الذاتية فيما انتقلت حصتها ضمن مجموع الموارد من 75% إلى 72%. وتمول البنوك المحلية 82% من هذا المجموع.

وبعد العجز الذي تجاوز 100 مليون درهم في سنة 2009، سجلت معظم جمعيات القروض الصغرى نتائج إيجابية، مما سمح بتحقيق إجمالي العائد الصافي بلغ مجموعه 25 مليون درهم.

VI. نشاط البنوك ونتائجها على أساس مجمع

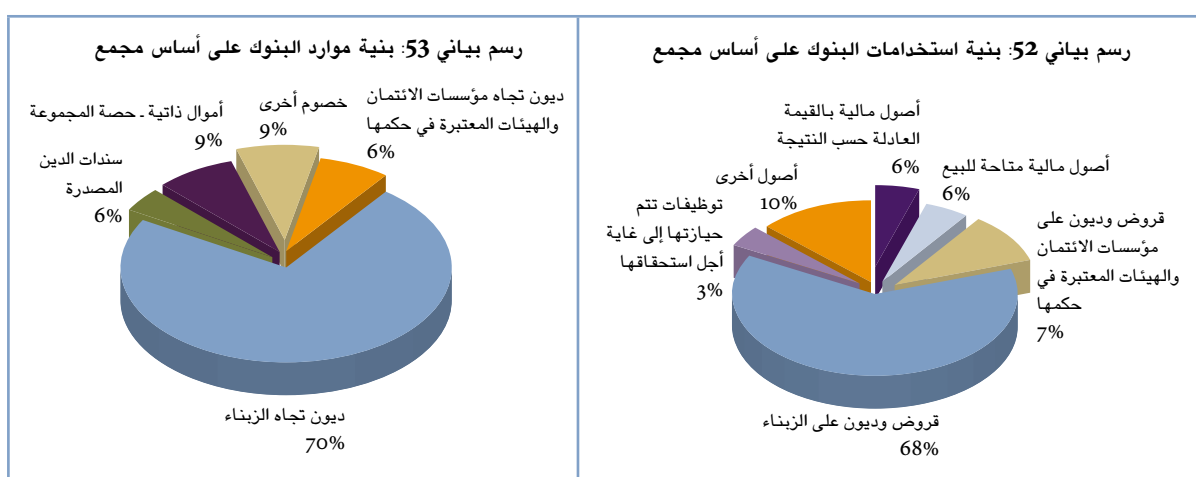
يتم تحليل نشاط البنوك ونتائجها على أساس مجمع من خلال البيانات المالية التي تعدها ثمان مجموعات بنكية¹ تملك ما يقارب 90% من السوق على أساس غير مجمع.

وفي سنة 2010، تحسن إجمالي العائد الصافي لهذه المجموعات البنكية الثمان بشكل ملموس، بعد التراجع الطفيف المسجل سنة 2009، مما يعكس صمود القطاع البنكي المغربي الذي استفاد من تنوع أنشطته، سواء على المستوى القطاعي أو الجغرافي.

1 القرض الشعبي للمغرب والتجاري وفا بنك والبنك المغربي للتجارة الخارجية والقرض العقاري والسياحي ومصرف المغرب والبنك المغربي للتجارة والصناعة والشركة العامة وCDG-Capital.

1 - ساهمت الأنشطة المنجزة على الصعيد الدولي بشكل إيجابي في نمو نشاط المجموعات البنكية

مع متم دجنبر 2010، سجلت المجموعات البنكية مجموع أصول بقيمة 930 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 5,8% مقابل 10% في السنة الفارطة. ويعكس هذا النمو، على وجه الخصوص، مساهمة فروع البنوك في الخارج والشركات التابعة لقطاع التأمين، التي سجلت زيادة قدرها 13% و17% على التوالي من سنة لأخرى. وقد حققت المجموعات البنكية الثلاث الأكثر نشاطا على الصعيد الدولي 14% من نشاطها بالخارج، مقابل 13% سنة من قبل.



تميزت بنية الاستخدامات بتنامي حصة القروض المقدمة للزبناء، في حين أن بنية الموارد ظلت دون تغيير يذكر مقارنة بالسنة الفارطة.

1.1 تزايدت الاستخدامات نتيجة الارتفاع المطرد في القروض المقدمة للزبناء

سجلت البنود الرئيسية للأصول تطورات متباينة.

(بملايين الدراهم)

تطور استخدامات البنوك على أساس مجمع¹

التغير (%) 2010/2009	2010	2009	2008	
16.1	58 398	50 282	39 197	أصول مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
4.9	55 442	52 859	43 000	أصول مالية متاحة للبيع
-14.7	68 907	80 798	81 760	قروض وديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
10.1	624 904	567 803	498 245	قروض وديون على الزبناء
-2.0	27 432	27 986	31 996	توظيفات تتم حيازتها إلى غاية أجل استحقاقها
-4.0	94 712	98 692	104 736	أصول أخرى
5.8	929 795	878 420	798 934	مجموع الاصول

1 تم تعديل المعطيات الخاصة بسنة 2009 بشكل طفيف على إثر تغيير نطاق تجميع المجموعة البنكية.

بلغت الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة، التي تتكون بكاملها من الأصول المحتفظ بها بغرض التداول، 58.4 مليار درهم، أي بزيادة نسبتها 16%، وهو ما يمثل انخفاضاً بالمقارنة مع الارتفاع المسجل في نهاية دجنبر 2009 والبالغ 28.3%. وقد تشكلت هذه الأصول من الأسهم وغيرها من السندات ذات الدخل المتغير بنسبة 51% والسندات العمومية والقيم المماثلة بنسبة 34% فيما توزع الباقي، بحصص متساوية، بين السندات الأخرى ذات الدخل الثابت والمنتجات المشتقة المستعملة لتغطية المخاطر.

وفي المقابل، فإن وتيرة نمو الأصول المالية المتاحة للبيع تباطأت لتصل إلى 4.9%، مقابل ما يناهز 23%. ووصل المبلغ الجاري لهذه الأصول إلى 55.4 مليار درهم، بما فيها 33% في شكل أسهم وسندات أخرى ذات الدخل المتغير، و31% في شكل سندات عمومية وسندات مماثلة، و25% في شكل سندات أخرى ذات دخل ثابت و10% في شكل سندات مساهمة غير مجمعة. ووصل المبلغ الجاري للقروض والديون على الزبناء، محسوبة مع استثناء المون، إلى 625 مليار درهم، مسجلة وتيرة نمو أبطأ من سنة 2009، حيث بلغت 10% مقابل 14%. وتمثل هذه القروض 68% من الاستخدامات، بحصة في ارتفاع بواقع 3 نقاط. ويرجع حوالي 13% من هذه الديون لفروع الشركات في الخارج، مقابل 12% في السنة السابقة.

وارتباطاً بوضعية نقص السيولة التي ميزت السوق النقدية المحلية في سنة 2010، تراجعت الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها، التي بلغ مجموعها 69 مليار درهم، بشكل ملحوظ، أي بنسبة 14.7%، بعد الانخفاض الطفيف المسجل في نهاية دجنبر 2009.

ووصلت التوظيفات المحتفظ بها إلى غاية أجل استحقاقها، والتي تم تقييمها بالتكلفة المستخدمة، إلى 27.4 مليار درهم، أي في انخفاض بواقع 2%، بعد تراجعها بنسبة 12.5% في السنة السابقة.

2.1 - تعززت موارد المجموعات البنكية

(بملايين الدراهم)

تطور موارد البنوك على أساس مجمع¹

التغير 2010/2009 (%)	2010	2009	2008	بنود الخصوم
58.0	3 447	2 182	2 936	خصوم مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
-15.2	55 763	65 735	58 007	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
5.0	652 095	621 014	577 810	ديون تجاه الزبناء
32.9	53 775	40 448	33 642	سندات الدين المصدرة
16.4	79 793	68 544	61 442	رساميل ذاتية - حصة المجموعة
12.0	10 452	9 333	9 499	بما فيها النتيجة الصافية
5.5	84 922	80 496	65 097	خصوم أخرى
5.8	929 795	878 420	798 934	مجموع الخصوم

ارتفعت الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة، التي لم تتجاوز حصتها ضمن الموارد 1%، بنسبة 58% لتبلغ 3.4 مليار درهم، بعد انخفاض قدره 26%. وفي المقابل، تدنى المبلغ الجاري للديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها، بعد زيادة بواقع 13.3%، بنسبة 15.2% ليصل إلى 55.8 مليار درهم.

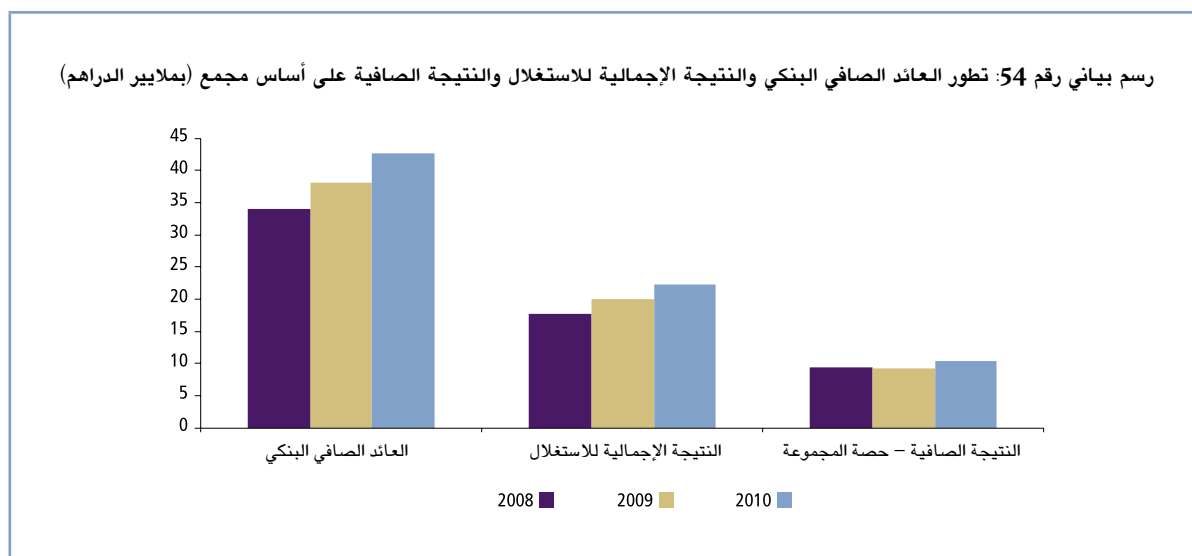
1 تم تعديل المعطيات الخاصة بسنة 2009 بشكل طفيف على إثر تغيير نطاق تجميع المجموعة البنكية.

وتواصل تباطؤ الودائع المحصلة من الزبناء، حيث بلغت 652 مليار درهم، مسجلة بذلك زيادة قدرها 5%، وهو ما يمثل تراجعاً مقارنة بالوتيرة المسجلة في السنة السابقة، وهي 7,5%. وقد عوض هذا التباطؤ ارتفاع سندات الدين المصدرة، التي نما مبلغها الجاري بواقع 33% ليصل إلى 53,8 مليار درهم، أي بوتيرة أسرع من نسبة 20,2% المسجلة سنة 2009. وشكلت الودائع التي جمعتها الفروع البنكية في الخارج 15% من إجمالي ودائع البنوك الثلاثة الأكثر نشاطاً على الصعيد الدولي، مقابل 14% في نهاية دجنبر 2009.

ومن جانب آخر، تزايدت الرساميل الذاتية - حصة المجموعة (أخذاً بعين الاعتبار نتيجة السنة) بنسبة 16,4% مقابل 11,6% في سنة 2009، وذلك بفضل توفير البنوك لحصة أكبر من الأرباح، حيث ارتفعت الاحتياطات المجمعة بنسبة 8% لتصل إلى 29 مليار درهم.

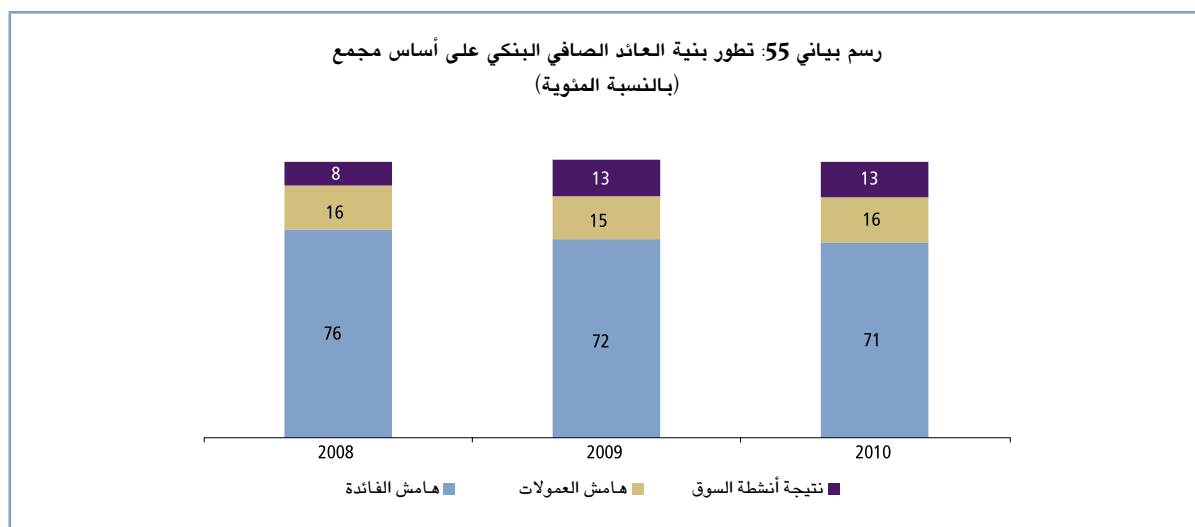
2 – ارتفعت النتيجة الصافية المجمعة، بعد استقرارها سنة 2009

حققت المجموعات البنكية، التي استفادت من التنوع القطاعي والجغرافي لمصادر دخلها، أرباح أعلى في المتوسط من مثيلاتها المسجلة في السنة الماضية.



تم تحقيق نتيجة صافية - حصة المجموعة جيدة بفضل الأداء الجيد للعائد الصافي البنكي وزيادة أدنى في تكلفة المخاطر. فقد ارتفع العائد الصافي البنكي بنسبة 12% ليلبلغ 42,8 مليار درهم. وتعد هذه الزيادة، المعادلة لتلك المسجلة سنة 2009، ملائمة لا سيما لأنها همت جميع مكونات هذا المجمع. وساهم نشاط البنوك على الصعيد الدولي في تحقيق هذه النتيجة بنسبة 20%، مقابل 16%.

وتزايد هامش الفائدة، الذي يعتبر العنصر الأكثر صموداً ضمن العائد الصافي البنكي، بنسبة 13,4% ليصل إلى 29,5 مليار درهم، مقابل 4,8%، بفضل نمو الفوائد المؤداة بوتيرة أدنى من الفوائد المحصلة.



ومن ناحية أخرى، ارتفع هامش العمولات، الذي يمثل 16% من العائد الصافي البنكي، بنسبة 19,3% ليصل إلى 7 ملايين درهم، مقابل زيادة قدرها 8,8%، على إثر نمو العمولات المحصلة بنسبة 20,3%، مقابل 10,8%، والعمولات الممنوحة بنسبة 31,2% مقابل 39,7%.

وقد ترتب حوالي 59% من هذا الهامش عن العمولات المحصلة برسم الخدمات المقدمة للزبناء، و19% منها برسم العمليات على السندات و16% منها برسم الأدوات المالية وبنود خارج الحصيلة. أما بقية الهامش على العمولات، فيتوزع بين عمليات الصرف بنسبة 5% والعمليات المنجزة مع مؤسسات الائتمان بنسبة 2%.

وبعد ارتفاع كبير بلغ 79% في سنة 2009، سجلت نتيجة أنشطة السوق نمواً بشكل أبطأ بكثير، بنسبة 6% لتصل إلى 5,4 مليار درهم. ويشمل هذا التطور زيادة بنسبة 20% في صافي الأرباح على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة وانخفاضا بواقع 13% في صافي الأرباح على الأصول المالية المتاحة للبيع.

وتسارعت وتيرة نمو التكاليف العامة للاستغلال نسبيا في سنة 2010، نظرا لارتفاعها بواقع 12,3% مقابل 11% لتصل إلى 20,4 مليار درهم. ونظرا لنموها بنفس وتيرة العائد الصافي البنكي، فقد حققت هذه التكاليف معامل استغلال بنسبة 47,7%، دون أي تغيير مقارنة بالسنة السابقة.

وهكذا، ارتفعت النتيجة الاجمالية للاستغلال، التي بلغت 22,3 مليار درهم، بواقع 11,5%، في حين سجلت سنة 2009 زيادة قدرها 13%.

وبعد أن نمت التكلفة الإجمالية للمخاطر، التي يبلغ مجموعها 4,6 مليار، بما يقرب من ثلاثة أضعاف في السنة السابقة، ارتفعت بنسبة 7% حيث إنها استوعبت 21% من النتيجة الإجمالية للاستغلال، وهو نفس المستوى المسجل سنة 2009. وقد ارتفعت المخصصات للمؤن والخسائر برسم الديون غير القابلة للاسترداد بنسبة 21% لتصل إلى 11,4 مليار درهم، في الوقت الذي نمت فيه عمليات استرداد واستيفاء الديون المسددة بنسبة 34%، لتصل بذلك إلى 6,8 مليار درهم.

وعلى الرغم من المؤن التي كونتها بعض البنوك لتغطية المخاطر المرتبطة بتدهور المحيط الاقليمي، حققت المجموعات البنكية الثمان نتيجة صافية باعتبار حصة المجموعة بلغت 10,5 مليار درهم، بزيادة بواقع 12% مقابل انخفاض بوتيرة 1,6% سنة من قبل. وقد ساهم النشاط على المستوى الدولي بواقع 13% في النتيجة الصافية للبنوك الثلاثة الأكثر نشاطا في الخارج، مقابل 12% في سنة 2009.

وهكذا، بلغ عائد الأصول 1,1% فيما وصل عائد الرأسمال إلى 13,1%، أي دون تغيير يذكر مقارنة مع متم شهر دجنبر 2009.

الجزء الثالث

تطور المخاطر البنكية

بنك المغرب

بنك المغرب
بنك المغرب

تمكنت البنوك عموماً من التحكم في مخاطرها كما تم تحديدها من وجهة نظر احترازية، وذلك في ظل محيط أقل ملاءمة. وبالموازاة مع ذلك، واصلت تعزيز أموالها الذاتية بغية توفير تغطية أفضل لمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل.

وعلى الرغم من توجه الديون البنكية للأسر نحو الارتفاع، فقد ظلت في حدود متحكم فيها، بالمقارنة مع المستويات المسجلة على الصعيد الإقليمي، ولكن مع تباين في تطورها. وهكذا عرفت القروض للسكن، التي تستفيد من ضمانات أقوى، نمواً مطرداً، بينما شهدت قروض الاستهلاك، التي تتم في ظروف تتميز بالصرامة، تباطؤاً ملحوظاً.

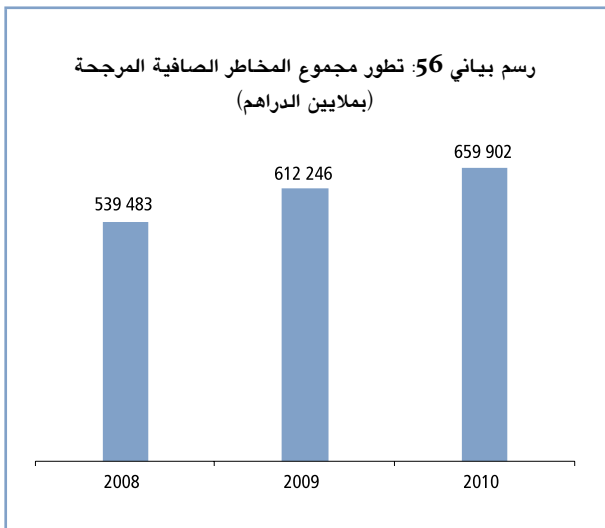
وبالموازاة مع ذلك، ظلت نسبة الديون المعلقة الأداء، في المتوسط، في مستوى أدنى من نظيره المسجل في سنة 2009، وتطورت بنسب تختلف حسب مؤسسات الائتمان. وقد تراجعت نسبة تغطية المؤن للديون المعلقة الأداء بالمقارنة مع سنة 2009.

I. تطور تغطية المخاطر بالأموال الذاتية من منظور احترازي

واصلت البنوك تعزيز ملاءتها بفضل ارتفاع الأموال الذاتية، وذلك لضمان تغطية أفضل للمخاطر التي تتعرض لها.

ويتم تحليل تطور مخاطر وملاءة البنوك في ما يلي من خلال معطيات مستقاة من التقارير التي أعدها وفقاً لقواعد بازل II، على أساس فردي.

1 - تطور المخاطر المرجحة

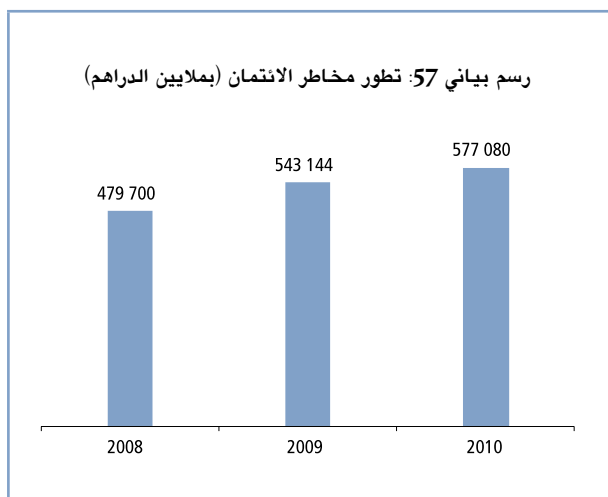


بلغ صافي المخاطر المرجحة، التي تتألف من مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل، ما قدره 660 مليار درهم، بزيادة أدنى من تلك المسجلة في السنة السابقة، أي 7,8% مقابل 13,5%.

وحيث إن مخاطر الائتمان تعتبر المصدر الرئيسي للمتطلبات من الأموال الذاتية، فقد بلغت 89% من مجموع المخاطر المرجحة، تليها مخاطر التشغيل ومخاطر السوق، بحصص بلغت على التوالي 7% و 4%.

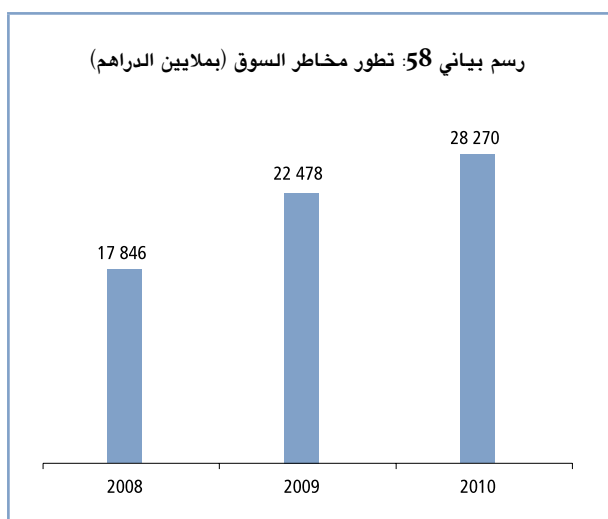
ووصلت المتطلبات من الأموال الذاتية للبنوك، برسم هذه الفئات الثلاث من المخاطر، إلى 66 مليارات، مقابل 61,2 مليار درهم سنة 2009.

1.1 - مخاطر الائتمان



بلغ مجموع التعرضات المرجحة، برسم مخاطر الائتمان، التي تجمع بين التزامات الحصيلة والتزامات خارج الحصيلة، محسوبة بعد الأخذ بعين الاعتبار تقنيات التخفيف من المخاطر، 577 مليار درهم، مسجلة زيادة قدرها 6,2% مقارنة مع سنة 2009، لا سيما ارتباطا بزيادة عدد القروض الممنوحة للزبناء.

2.1 - مخاطر السوق

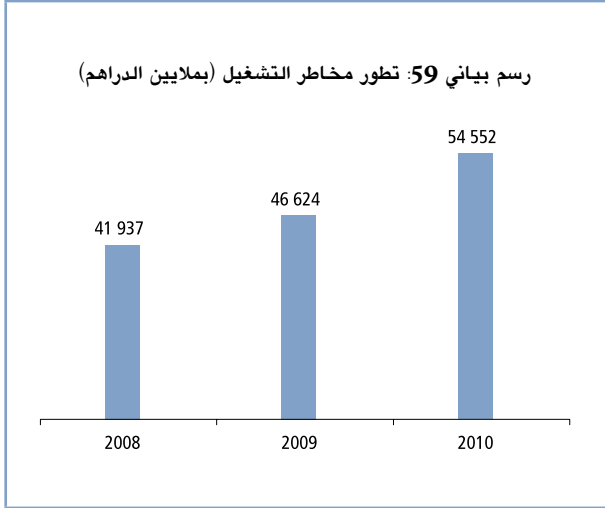


تتمثل مخاطر السوق في مخاطر الخسائر الناجمة عن التغيرات غير الملائمة في أسعار السوق. وتشمل المخاطر المتعلقة بالأدوات التي تتضمنها محفظة التداول وكذا مخاطر الصرف والمخاطر المتعلقة بالمنتجات الأساسية المترتبة عن جميع بنود الحصيلة وبنود خارج الحصيلة، مع استثناء تلك المدرجة منها في هذه المحفظة.

وبلغت التعرضات برسم هذه المخاطر 28,3 مليار درهم، بزيادة قدرها 25,8% مقابل 26,7%.

وانتقلت المتطلبات من الأموال الذاتية إلى 2,8 مليار درهم، مقابل 2,2 مليار في سنة 2009.

3.1 - مخاطر التشغيل

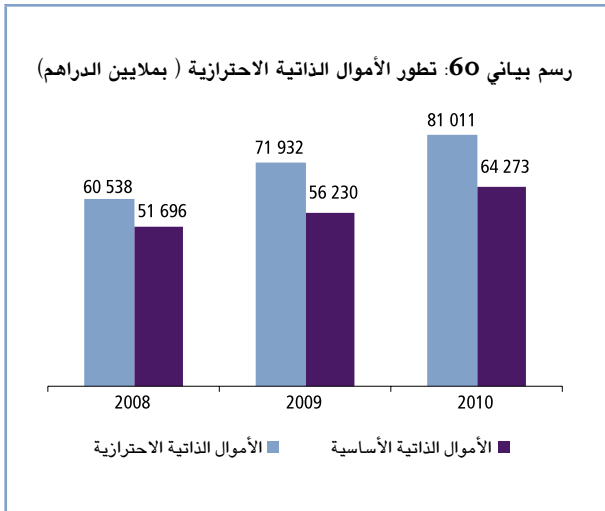


تتمثل مخاطر التشغيل في مخاطر الخسارة الناتجة عن قصور أو خلل مرتبط بالإجراءات أو المستخدمين أو الأنظمة الداخلية أو أحداث خارجية.

ووصل حجم التعرضات المتعلقة بهذا الخطر إلى 54.6 مليار درهم، أي بزيادة نسبتها 17% مقابل 11.2%.

وقد بلغت المتطلبات من الأموال الذاتية المطابقة 5.5 مليار درهم، عوض 4.7 مليار.

2 - تطور الأموال الذاتية الاحترازية



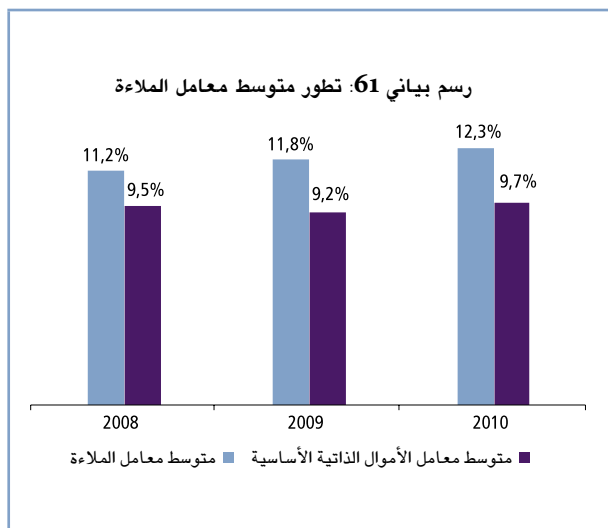
بلغت الأموال الذاتية الاحترازية للبنوك 81 مليار درهم في نهاية سنة 2010، بزيادة قدرها 12.6%، بعد أن سجلت 18.8% فيما قبل.

ويعود هذا التطور إلى تعزيز الأموال الذاتية الأساسية في أعقاب إدراج جزء أكبر من النتائج الربحية وكذا جزء من زيادة الرأسمال ضمن الاحتياطي.

كان اللجوء إلى إصدارات الديون الثانوية محدودا خلال سنة 2010. فبعد أن ارتفعت هذه الأخيرة بنسبة 47% في السنة السابقة، تزايدت بواقع 3.7% فقط. ويفسر هذا التطور بأن بعض البنوك قد بلغت الحدود التنظيمية المتعلقة بهذه السندات، فضلا عن تزايد الاهتمام بالأموال الذاتية الأساسية في تقييم ملاءة البنوك.

وفي هذا السياق، بلغ مجموع الأموال الذاتية الأساسية، التي تمثل 79% من مجموع الأموال الذاتية الاحترازية، 64 مليار درهم، بزيادة نسبتها 14.3% من سنة إلى أخرى، مقابل 8.8%.

3 - تطور معامل الملاءة



في سنة 2010، تحسن معامل ملاءة البنوك، من جديد، حيث حقق مستويات أعلى من المتطلبات التنظيمية الدنيا. وهكذا، وفي تمم شهر دجنبر 2010، وصل متوسط معامل الملاءة، محسوبا على أساس فردي، إلى 12,3% بعد أن بلغ 11,8% سنة 2009 و11,2% سنة 2008. ويفسر هذا التطور بزيادة الأموال الذاتية بشكل فاق المتطلبات برسم المخاطر الثلاثة.

وعلى غرار معامل الملاءة، تعزز معامل الأموال الذاتية الأساسية بنسبة 0,5 نقطة ليصل إلى 9,7% بعد انخفاض قدره 0,3 نقطة في سنة 2009، حيث بلغ 9,2%.

وعلى أساس مجمع، بلغ متوسط معامل الملاءة 12,7%، مقابل 12%، في حين استقر معامل الأموال الذاتية الأساسية في نسبة 9,6%.

II. مديونية الأسر

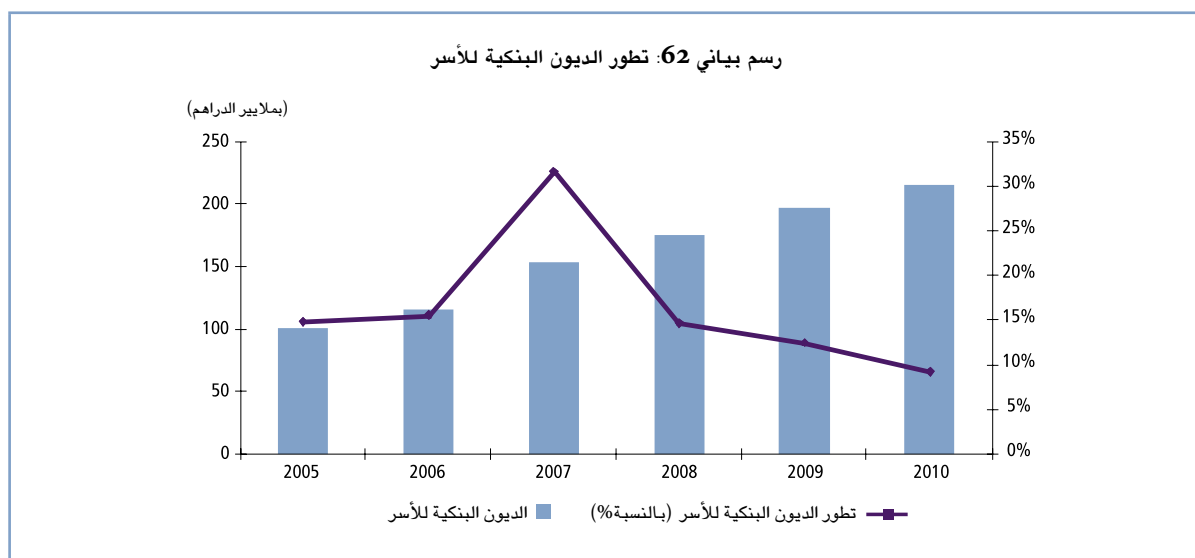
كما أبرزت ذلك عدة تجارب أجنبية، من شأن عدم التحكم في ارتفاع الديون الممنوحة للأسر، إلى جانب تدهور الشروط المدينة، أن يؤدي إلى زيادة هشاشة هذه الأسر أمام أية صدمة وبالتالي تهديد الاستقرار المالي. ويولي بنك المغرب أهمية كبرى لمراقبة هذا الخطر؛ حيث يعتمد، بالإضافة إلى التقارير المرفوعة إليه بانتظام، على استقصاءات دورية تجرى لدى مؤسسات الائتمان.

إطار 12: الاستقصاءات التي أنجزها بنك المغرب من أجل تتبع مخاطر الائتمان

1. الاستقصاء المتعلق بشروط منح القروض: تم إجراء هذا الاستقصاء، برسم سنة 2010، لدى تسعة بنوك، تمتلك حصة 90% من السوق. وقد مكن هذا الاستقصاء على الخصوص من استكمال البيانات الكمية حول القروض بمعلومات حول العناصر التي تأخذها البنوك بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار منح القرض والعوامل التي تؤثر على الطلب.
2. الاستقصاء المتعلق بقروض السكن: من أجل تقييم تطور المخاطر المرتبطة بتمويل شراء السكن، أنجز بنك المغرب الاستقصاء السنوي السادس الذي شمل سبعة بنوك تتوفر على حصة 94% من السوق في ما يتعلق بقروض السكن.
3. الاستقصاء المتعلق بقروض الاستهلاك: بغية تتبع تطور المخاطر المتعلقة بقروض الاستهلاك، أجرى بنك المغرب، في سنة 2010، الاستقصاء السنوي السادس لدى الشركات المتخصصة في قروض الاستهلاك من أجل جمع معلومات عن هذه الفئة من القروض والتعرف على نوعية الأشخاص المدينين. وقد أجري هذا الاستقصاء لدى 12 شركة، تمثل 81% من السوق.

1 - واصلت الديون البنكية للأسر نموها بفضل ...

تظهر الوثائق المحاسبية التي توصل بها بنك المغرب من مؤسسات الائتمان أن المبلغ الجاري للديون البنكية للأسر وصل إلى 216 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 9%، مقابل 12,4% في السنة السابقة. وتظل قروض السكن مهيمنة على هذه المديونية بحصة بلغت 60%.



ويبلغ جاري الديون البنكية للأسر 33% من قيمة التمويلات التي وزعتها مؤسسات الائتمان، وذلك دون تغيير مقارنة بالمستوى المسجل خلال السنتين السابقتين. وقد قدمت البنوك ما يقرب من 80% من هذه الديون؛ أما الباقي، فقد وفرته شركات قروض الاستهلاك.

وظلت الديون البنكية للأسر تحت السيطرة، وتمثلت 28% من الناتج الداخلي الإجمالي، وهو مستوى أدنى بكثير من نظيره المسجل بالدول الأوروبية.

وهكذا، لم يتطور مكونا المديونية البنكية للأسر بنفس الوتيرة. ففي الوقت الذي اتسم فيه تطور تمويل السكن بالدينامية، سجلت قروض الاستهلاك تباطؤًا حادًا.

2 - ... النمو المطرد لقروض السكن وبالرغم من

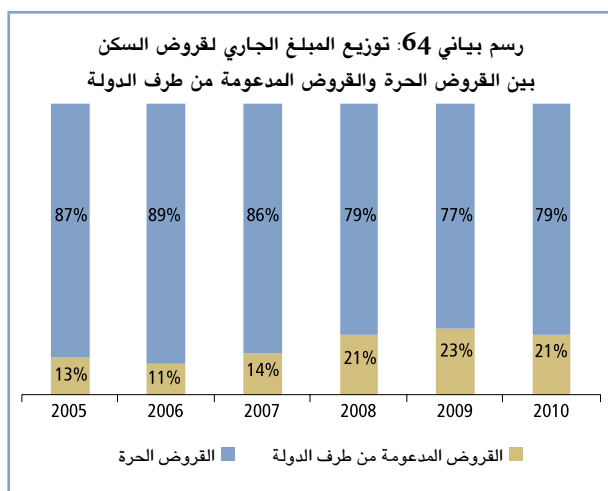
في سنة 2010، تم تمويل شراء السكن في ظرفية اتسمت باستقرار وضعية شروط منح القروض وانخفاض طفيف في الطلب الوارد من الأسر.

1.2 - بقي نمو قروض السكن مطردًا

استمرت قروض السكن في النمو بشكل مطرد كما يتضح من خلال الإحصاءات المتعلقة بتدفق العقود الجديدة ونمو المبالغ الجارية. فقد وصل المبلغ الجاري السليم لقروض السكن، التي تشكل إحدى المكونات الرئيسية للقروض البنكي، إلى 124 مليار درهم، مسجلة بذلك زيادة قدرها 13.2% مقابل 12.2%. وهكذا، مثلت قروض السكن 16% من الناتج الداخلي الإجمالي، في ارتفاع بنقطة واحدة مقارنة بالسنة السابقة.



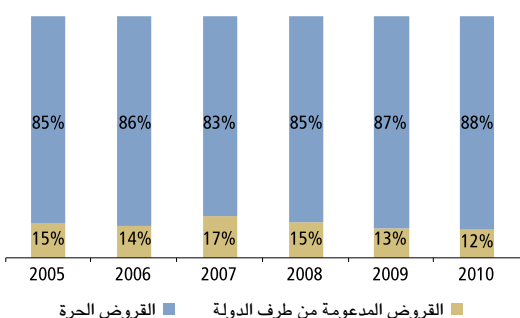
وبالموازاة مع ذلك، وصل المبلغ الجاري السليم للقروض المخصصة للإنعاش العقاري إلى 64,1 مليار، وهذا يمثل زيادة أدنى بكثير مقارنة بسنة 2009، أي 2,2% مقابل 13,8%. وقد ساهم تباطؤ الإنتاج الجديد، بالإضافة إلى تحصيل مجموعة كبيرة من الديون، في هذا الانخفاض.



انخفضت حصة قروض السكن التي تشجعها الدولة¹ بنقطتين، لتصل إلى 21%. وفي المقابل، ظلت مبالغها الجارية في نفس المستوى، أي 22,5 مليار درهم، منها 9,3 مليار درهم في إطار صندوق الضمان لسلفات السكن لفائدة الفئات ذات الدخل المحدود أو غير المنتظم (FOGARIM) وصندوق الضمان لسلفات السكن لفائدة موظفي القطاع العام (FOGALOGÉ).

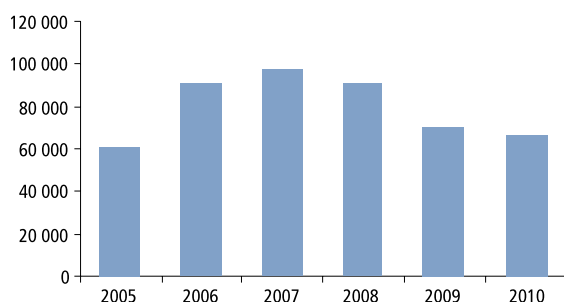
1 يقصد بالقروض التي تشجعها الدولة القروض التي تستفيد من صناديق الضمان (فوجاريم وفوجالوج وفوجاليف) وكذا قروض السكن الاقتصادي (HBM).

رسم بياني 65: توزيع إنتاج قروض السكن بين القروض الحرة والقروض المدعومة من طرف الدولة



وفي سنة 2010، انتعش إنتاج قروض السكن، الذي بلغ 26 مليار درهم، بشكل طفيف (+1 %)، بعد الانخفاض الذي شهده خلال سنة 2009. وهم ما يقارب 12% من هذا الإنتاج القروض المدعومة من طرف الدولة، مقابل 13% في السنة السابقة.

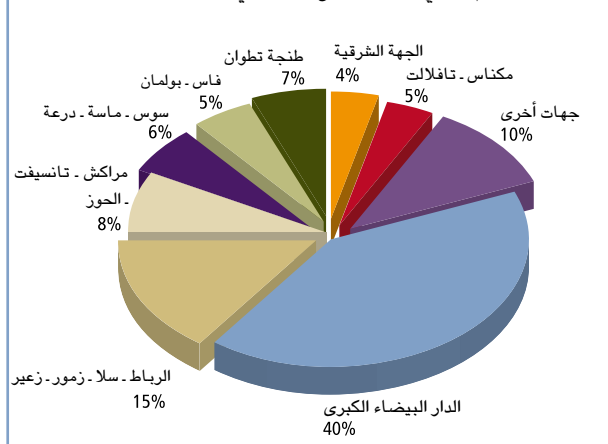
رسم بياني 66: عدد المستفيدين من قروض السكن



وبالمقابل، انخفض عدد المستفيدين الجدد بواقع 4% ليصل إلى حوالي 67.000 زبون. وقد أثر هذا التراجع على القروض المدعومة من طرف الدولة (-7 %) أكثر منه على القروض الحرة (-3 %).

وارتفع متوسط مبلغ قروض السكن من جديد، من 365.000 إلى 390.000 درهم. وفي ما يخص القروض المدعومة من طرف الدولة، فقد ارتفع متوسط مبلغها بمقدار 18.000 درهم ليصل إلى 187.000 درهم. أما متوسط القروض الحرة، فقد ارتفع بما قدره 22.000 ليلعب 456.000 درهم.

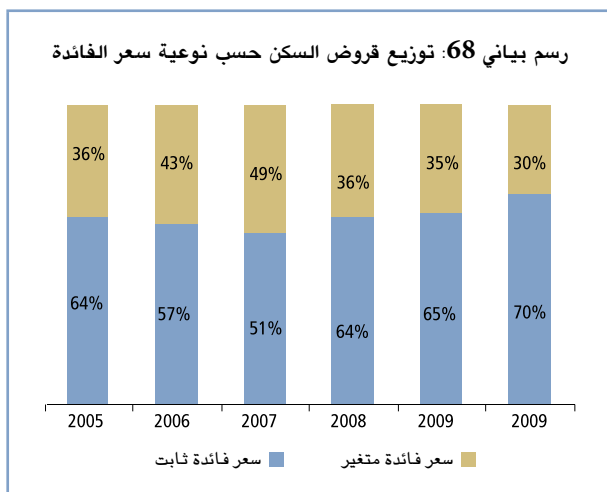
رسم بياني 67: التوزيع الجغرافي لقروض السكن



وتأكيدا للتوجهات المسجلة في السنوات الأخيرة، تمركز توزيع قروض السكن نسبيا في جهتي الدار البيضاء والرباط، اللتين استفادتتا من حوالي 55% من مجموع المبلغ الجاري، أي بنقطة أقل مقارنة مع السنة السابقة.

2.2 – تعززت حصة قروض السكن بأسعار فائدة ثابتة

واكبت البنوك الحاجيات المتزايدة لتمويل السكن من خلال الحفاظ، بشكل عام، على نفس شروط منح القروض.



وقد تعززت حصة قروض السكن الجديدة الممنوحة بأسعار فائدة ثابتة بشكل كبير. فقد انتقلت من 76% إلى 84% من سنة لأخرى، بسبب تخوف المقترضين من القروض الممنوحة بنسب متغيرة.

ونتيجة لذلك، ارتفعت حصتها من حيث المبلغ الجاري من 65% إلى 70%.

إطار 13: معايير تأشير القروض بأسعار فائدة متغيرة

يرتبط التغير، الذي كان يقاس من قبل بمؤشر الأسعار المتوسطة المرجحة لسندات الخزينة، بتطور السعر في السوق النقدية، وذلك بعد دخول المنشور رقم G/2010/04، الذي أصدره بنك المغرب في 2 ماي 2010، حيز التنفيذ.

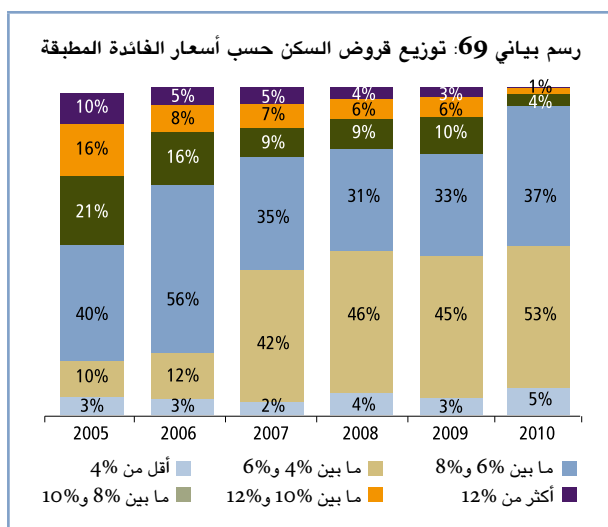
بالنسبة للقروض الممنوحة بأسعار فائدة متغيرة والمتعاقد عليها بعد هذا التاريخ، تتم مراجعة أسعار الفائدة المتغيرة على أساس التغير السنوي للسعر المتوسط المرجح لعمليات الإقراض والاقتراض في السوق القائمة بين البنوك على أساس يومي، التي سجلت خلال الأشهر الستة الأخيرة التي تسبق الشهر الذي تمت مراجعتها فيه.

وفي ما يتعلق بالقروض الممنوحة بأسعار فائدة متغيرة والمتعاقد عليها قبل دخول هذا المنشور حيز التنفيذ، يتعين على مؤسسات الائتمان منح الزبناء إمكانية الاختيار بين:

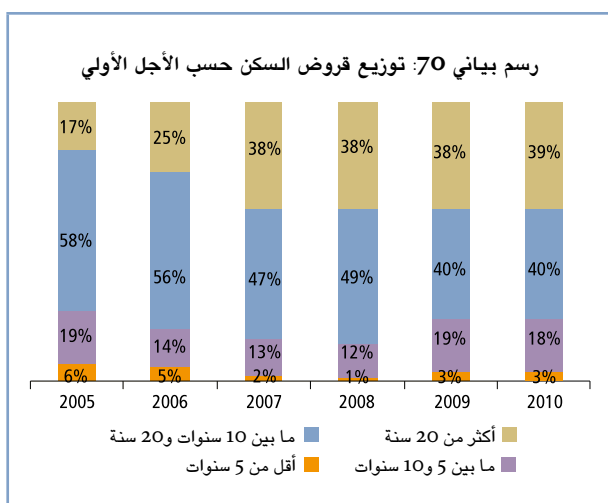
– تطبيق نظام تأشير يعتمد كمرجعية سعر السوق القائمة بين البنوك.

– تحويل سعر الفائدة المتغير إلى سعر فائدة ثابت.

– أو الحفاظ على التأشير الذي يعتمد كمرجعية أسعار الفائدة المطبقة على سندات الخزينة الصادرة عن طريق المزايدة في السوق الأولية.



وكما هو مبين في الرسم البياني رقم 69، تم منح حوالي 58% من قروض السكن بأسعار فائدة أدنى من 6% مقابل 48% في السنة السابقة؛ و37% بأسعار فائدة تتراوح بين 6% و8% مقابل 33% في سنة 2009.



وقد ظل أجل استحقاق قروض السكن مستقرا على العموم؛ حيث لم يطرأ أي تغيير على حصة هذه القروض، التي يتراوح أجلها الأولي بين 10 و20 سنة، مقارنة مع سنة 2009، حيث بقيت في مستوى 40%. ومن جهة أخرى، انخفضت حصة القروض التي يقل أجلها عن 10 سنوات بنقطة واحدة لتصل إلى 21%، على حساب القروض التي يفوق أجل استحقاقها 20 سنة، والتي انتقلت حصتها من 38% إلى 39%.

وكنتيجة لذلك، استقر متوسط الأجل الأولي لقروض السكن في 17 سنة.

وفي ما يخص المساهمة الشخصية، أفادت المعطيات المقدمة من بعض البنوك أن حصة هذه المساهمة قد ازدادت مقارنة مع سنة 2009.

3 - ... وتباطؤ نمو قروض الاستهلاك

تباطأ نشاط قروض الاستهلاك بفضل تشديد شروط منح القروض نظرا لارتفاع تكلفة المخاطر وانخفاض الطلب.

إطار 14: أهداف القانون الجديد المتعلق بحماية المستهلك في ما يخص قروض الاستهلاك

ينبغي أن تستمر قروض الاستهلاك في لعب دور رئيسي في تنمية استهلاك الأسر ومن تم المساهمة في النمو الاقتصادي. كما ينبغي الحفاظ بل وتعزيز جميع شروط نموها، من خلال إنشاء إطار قانوني وتنظيمي ملائم، من أجل إرساء جو من الشفافية بين المقرضين والمقترضين.

وفي هذا السياق، صادق المشرع على القانون رقم 08-31 المحدد لتدابير حماية المستهلكين، والذي نشر في الجريدة الرسمية رقم 5932 بتاريخ 7 أبريل 2011، ومن بين أهدافه نذكر:

- إعلام المستهلك إعلاماً ملائماً وواضحاً بالمنتجات والسلع أو الخدمات التي يقتنيها أو يستعملها؛
- ضمان حماية المستهلك فيما يتعلق بالشروط الواردة في عقود الاستهلاك، ولا سيما الشروط التعسفية والشروط المتعلقة بالخدمات المالية والقروض الاستهلاكية والقروض العقارية، وكذا الشروط المتعلقة بالإشهار والبيع عن بعد والبيع خارج المحلات التجارية؛
- تحديد الشروط والإجراءات المتعلقة بالتعويض عن الضرر التي قد يلحق بالمستهلك.
- علاوة على ذلك، فإن أحكام القسم السادس من هذا القانون، الذي يتعلق بقروض الاستهلاك والقروض العقارية، تنص على عدد من الالتزامات الواجب احترامها عند منح القروض، سواء خلال فترة القرض وفي حال فسخ العقد قبل انتهاء الأجل. وتتعلق هذه الأحكام أساساً بالالتزام بتقديم عرض مسبق للقرض إلى المقترض، والحق في التراجع، ومعلومات عن الكفالة والقرض المخصص.

1.3 - تباطؤ قروض الاستهلاك من جديد

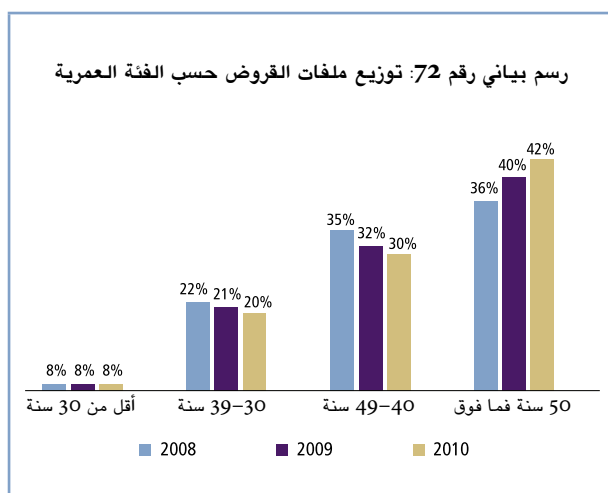
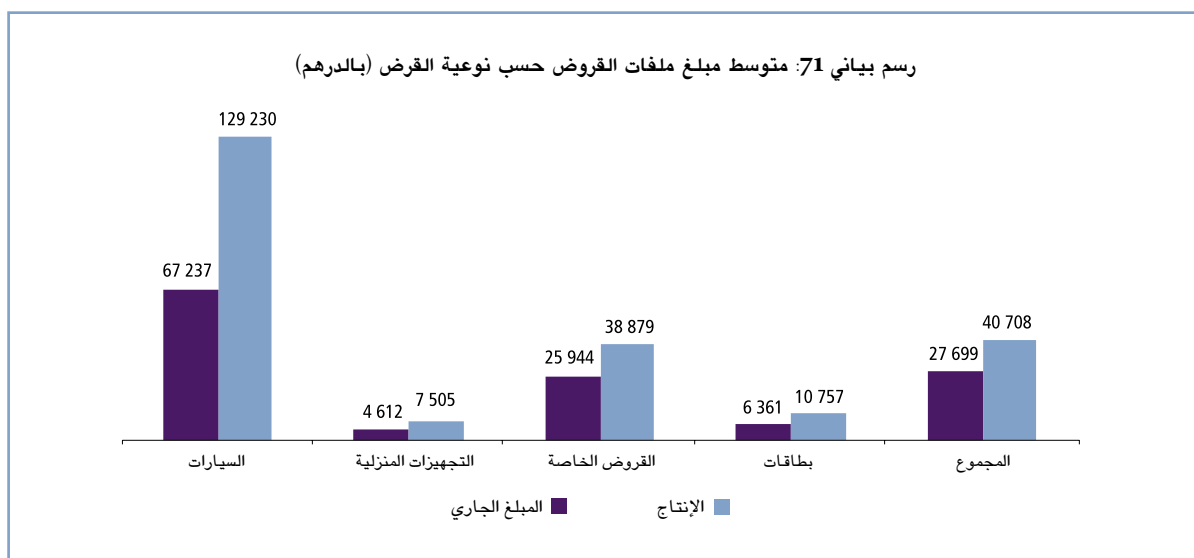
استناداً إلى الوثائق المحاسبية المقدمة من قبل البنوك وشركات قروض الاستهلاك، ارتفع المبلغ الجاري السليم لقروض الاستهلاك بنسبة 4,5%، ليبلغ 76 مليار درهم¹، مقابل 13,4% في السنة السابقة. فقد مثل هذا المبلغ 12% من قروض مؤسسات الائتمان. وتبلغ نسبة هذا المبلغ الجاري إلى الناتج الداخلي الإجمالي 10%، وهو نفس المستوى المسجل خلال السنة الفارطة.

وقد سمحت معطيات الاستقصاء المشار إليه في الإطار رقم 12، والذي أنجز لدى شركات قروض الاستهلاك، بمواصلة متابعة نوعية المستفيدين من قروض الاستهلاك، وفقاً لعدة معايير هي: الفئة العمرية والدخل والفئة الاجتماعية والمهنية ومكان الإقامة.

2.3 - أهم خصائص نوعية المستفيدين من قروض الاستهلاك

يتبين من خلال المعطيات المقدمة من طرف المؤسسات التي شملها الاستقصاء أن متوسط المبلغ الجاري للقروض بلغ 27.700 درهم لكل ملف، أي بزيادة 700 درهم مقارنة بسنة 2009.

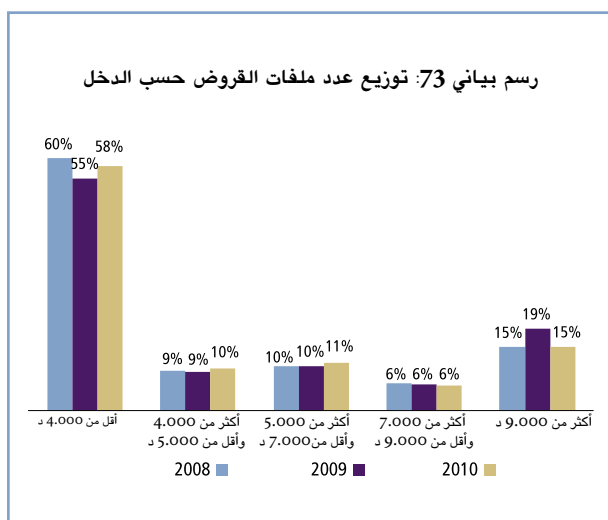
1 بالمقارنة مع المبلغ الجاري السليم الذي بلغ 73 مليار درهم سنة 2009.



وانخفضت نسبة اختراق قروض الاستهلاك، التي توازي عدد ملفات القروض منسوبا إلى عدد السكان الذين تشملهم العينة، بنقطتين لتصل إلى 30% بالنسبة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 40 و49 سنة، وذلك لصالح الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 50 سنة، والذين بلغت حصتهم 42% مقابل 40% في سنة 2009.

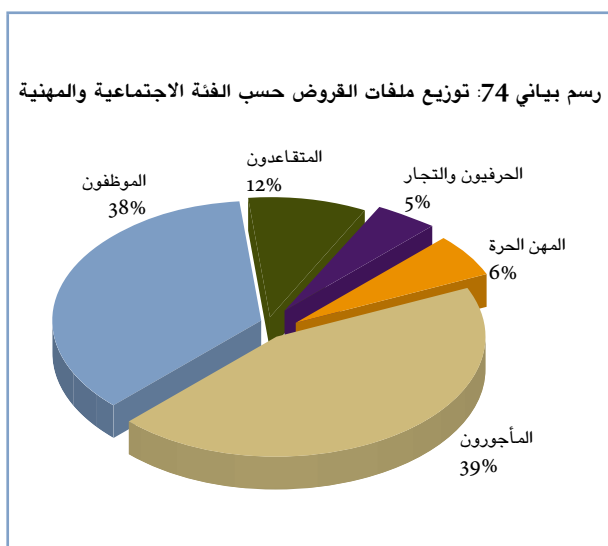
وظلت حصة الفئة البالغة أقل من 30 سنة مستقرة في نسبة 8%.

وعلى غرار توزيع عدد ملفات القروض حسب الفئة العمرية، فإن توزيع المبالغ الجارية وفق المعيار نفسه يظهر تمركز هذه المبالغ لدى الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 50 سنة، وذلك بحصة 38%.



ويظهر تصنيف القروض حسب الدخل، أن ما يقارب 58% من ملفات القروض تخص أشخاصا يقل دخلهم عن 4.000 درهم، مقابل 55% في سنة 2009. وقد استفاد هؤلاء الأشخاص من حوالي 44% من مجموع المبالغ الجارية.

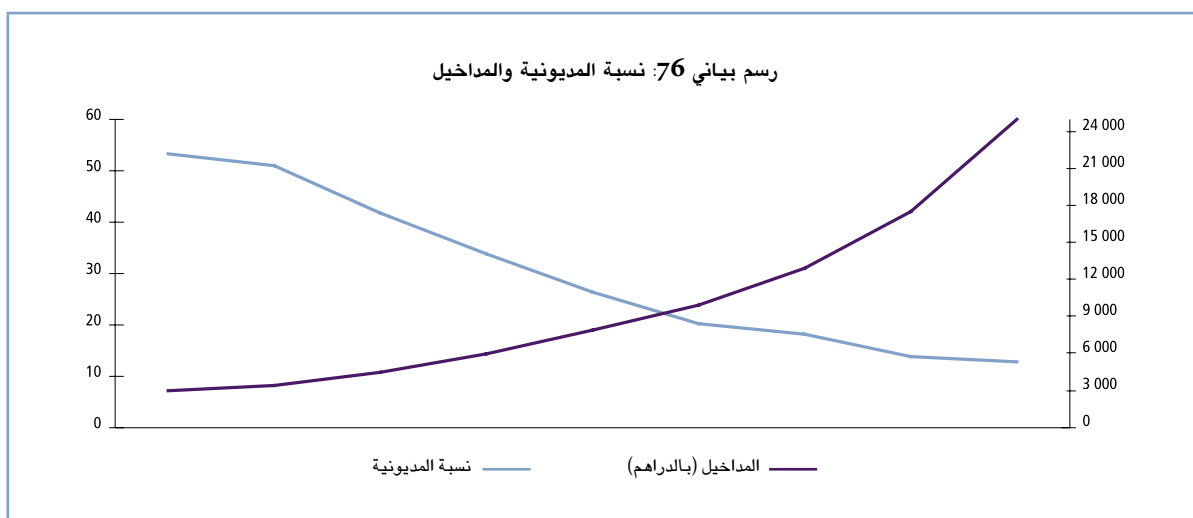
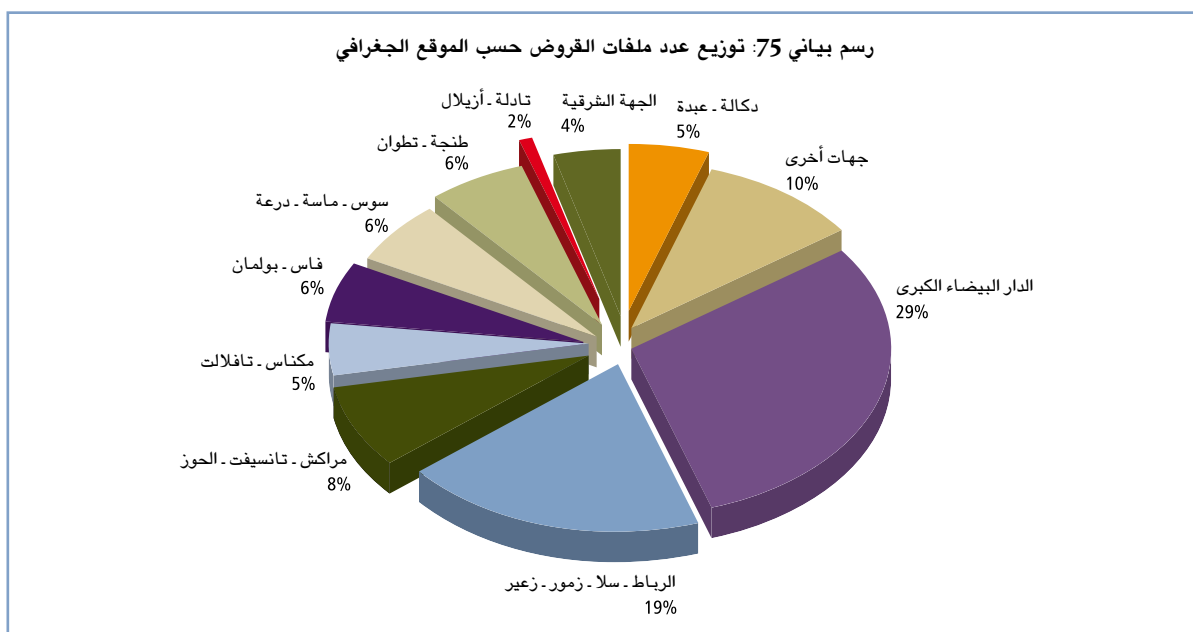
أما في ما يخص الزبناء الذين يفوق دخلهم 9.000 درهم، فقد انخفضت حصتهم بأربع نقاط لتصل إلى 15% من حيث ملفات القروض. وبلغت حصتهم من حيث المبلغ الجاري للقروض 29%.



ويظهر توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب الفئة الاجتماعية والمهنية أن حصتي الموظفين وكذا الحرفيين والتجار انخفضتا بنقطة واحدة لكل منهما لتصل إلى 38% و5% على التوالي.

وقد استفاد المأجورون من هذا الانخفاض، حيث تزايدت حصتهم بنقطتين لتبلغ 39%.

يبين الرسم البياني رقم 75 أدناه أن ملفات القروض تتوزع بشكل غير متساو من الناحية الجغرافية، حيث يتمركز جهتي الدار البيضاء والرباط ما يقارب نصف هذه الملفات.



وبلغ متوسط نسبة المديونية، التي تعادل نسبة القروض التي حصل عليها الزبون والمداخيل المصرح بها للمؤسسة المقرضة، 30%، أي بزيادة نقطتين مقارنة بالسنة السابقة.

III. تطور القروض المعلقة الأداء لدى مؤسسات الائتمان

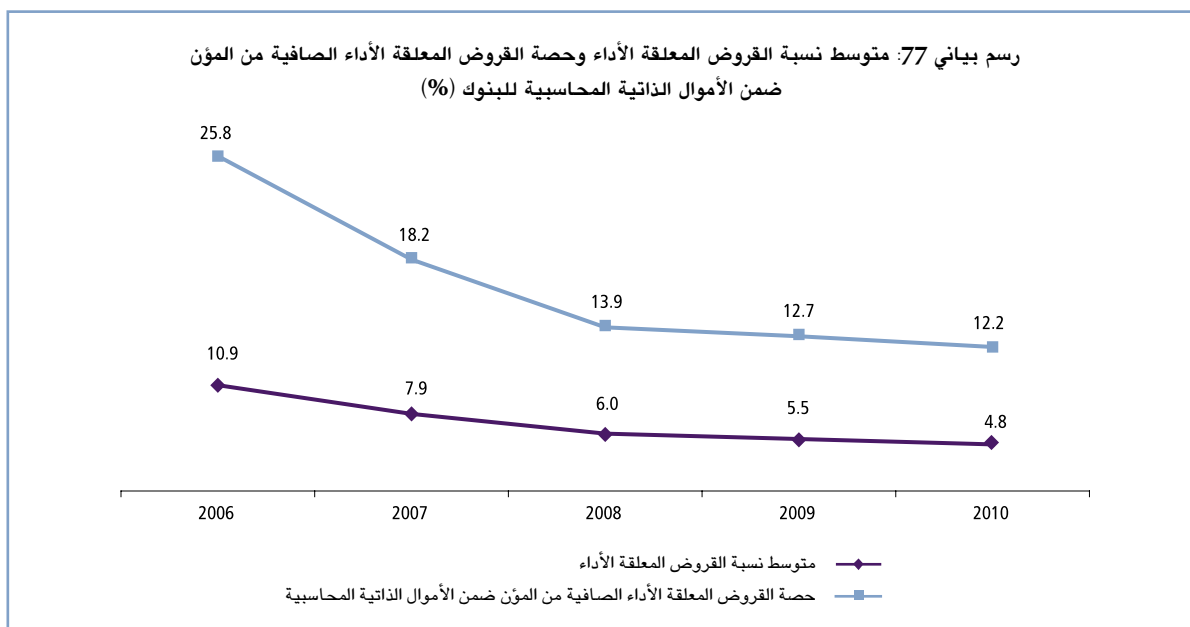
بناء على الوضعيات المحاسبية لمؤسسات الائتمان (البنوك وشركات التمويل)، التي تم حصرها في متم دجنبر 2010، يتضح أن المبلغ الجاري الإجمالي لقروضها المعلقة الأداء انخفض بشكل طفيف، بنسبة % 0,6 ليبلغ 38,4 مليار درهم، مقابل زيادة بواقع % 2,2 في السنة السابقة. ومن تم، تحسنت نسبة القروض المعلقة الأداء بواقع 0,5 نقطة لتصل إلى % 5,5، في حين بلغت نسبة تغطيتها بالموءن % 72 مقابل % 75.

ومع ذلك، فإن هذا التطور ينطوي على وضعيات متباينة بين البنوك وشركات التمويل. ففي حين تحسنت نسبة الديون المعلقة الأداء مرة أخرى بالنسبة للفئة الأولى، إلا أنها تراجعت بالمقابل بالنسبة للفئة الثانية.

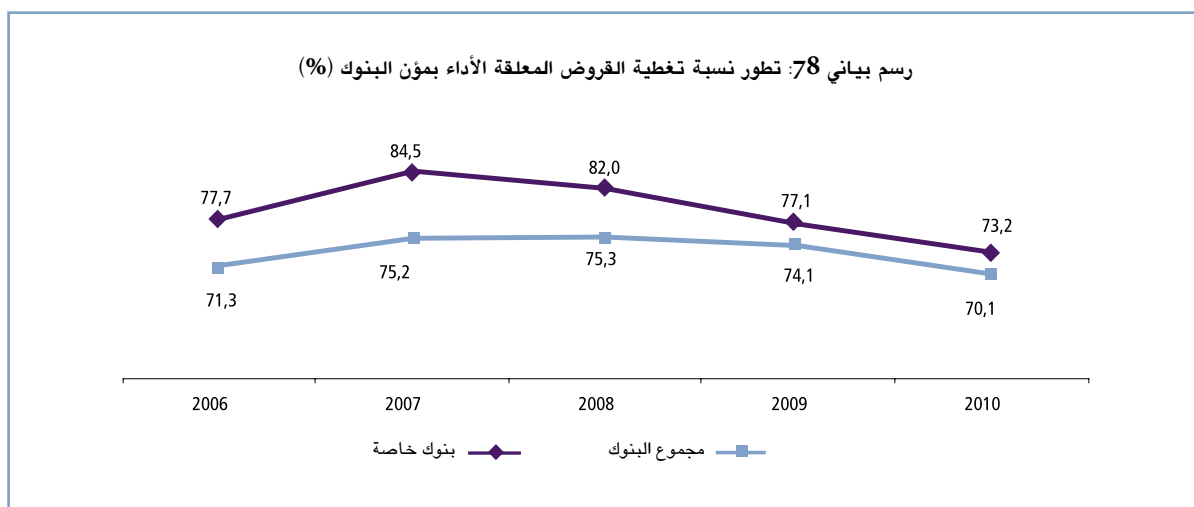
1 - القروض المعلقة الأداء الخاصة بالبنوك

بعد الاستقرار المسجل في نهاية سنة 2009، تراجع حجم القروض المعلقة الأداء لدى البنوك مرة أخرى، تحت التأثير المزدوج لعمليات التشطيط والتحصيل. وقد بلغ حجم هذه القروض 29,7 مليار درهم، مسجلا انخفاضا قدره % 4، لتصل بذلك نسبة القروض المعلقة الأداء إلى أقل من % 5. وبالنسبة للبنوك الخاصة، فقد بلغت هذه النسبة % 4,1.

وتجدر الإشارة إلى أن غالبية القروض الجديدة التي تم تشطيطها من فئة القروض المعلقة الأداء، في سنة 2010، قد همت قطاع البناء والأشغال العمومية والأسر.



وقد رافق تعزيز الأموال الذاتية للبنوك، بالإضافة إلى انخفاض حجم القروض المعلقة الأداء، تحسن في نسبة هذه القروض الصافية من الموءن إلى الأموال الذاتية المحاسبية، إذ تقلصت هذه النسبة إلى % 12,2.



وتغطي المؤن القروض المعلقة الأداء بنسبة 70% مقابل 74%.

2 - القروض المعلقة الأداء الخاصة بشركات التمويل

تدهورت نوعية مخاطر شركات التمويل، التي عانت من ظرفية اقتصادية أقل ملائمة، للسنة الثانية على التوالي. فقد سجل المبلغ الجاري للقروض المعلقة الأداء لهذه الشركات زيادة قدرها 13,2% ليلبغ 8,6 مليار درهم، مقارنة بنسبة 15,5% في السنة الفارطة. وتصل نسبة هذه القروض إلى المبلغ الجاري للقروض 10%، مقابل 9,5%. وقد تمت تغطية هذه القروض بالمؤن بنسبة 77% مقابل 79%.

وبلغت القروض المعلقة الأداء لشركات القرض الإيجاري 2,3 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 9,8%، بعد أن بلغت 17% في السنة السابقة، وهو ما يمثل نسبة مخاطر في حدود 5,9%، في ارتفاع طفيف مقارنة مع سنة 2009 حيث بلغت 5,7%. وقد تمت تغطية 74% منها بالمؤن مقابل 77%.

ومن جهة أخرى، ارتفعت القروض المعلقة الأداء الخاصة بشركات قروض الاستهلاك بشكل ملحوظ. فقد وصل مبلغ هذه القروض إلى 6 ملايين درهم، في ارتفاع بنسبة 15,4%، وهو ما يمثل 14% من المبلغ الجاري الإجمالي للقروض، مقابل 12,6% في السنة الماضية. وبلغت هذه النسبة 17,4% بالنسبة للقروض المخصصة و12% بالنسبة للقروض غير المخصصة. وقد تمت تغطية هذه القروض المعلقة الأداء بالمؤن بنسبة تصل إلى 77% مقابل 81%.

ومع ذلك، فإن القروض المعلقة الأداء لهذه المؤسسات تضم قروضا قديمة جدا، من شأن التشطيب عليها أن يفرز نسبة خطر أدنى.

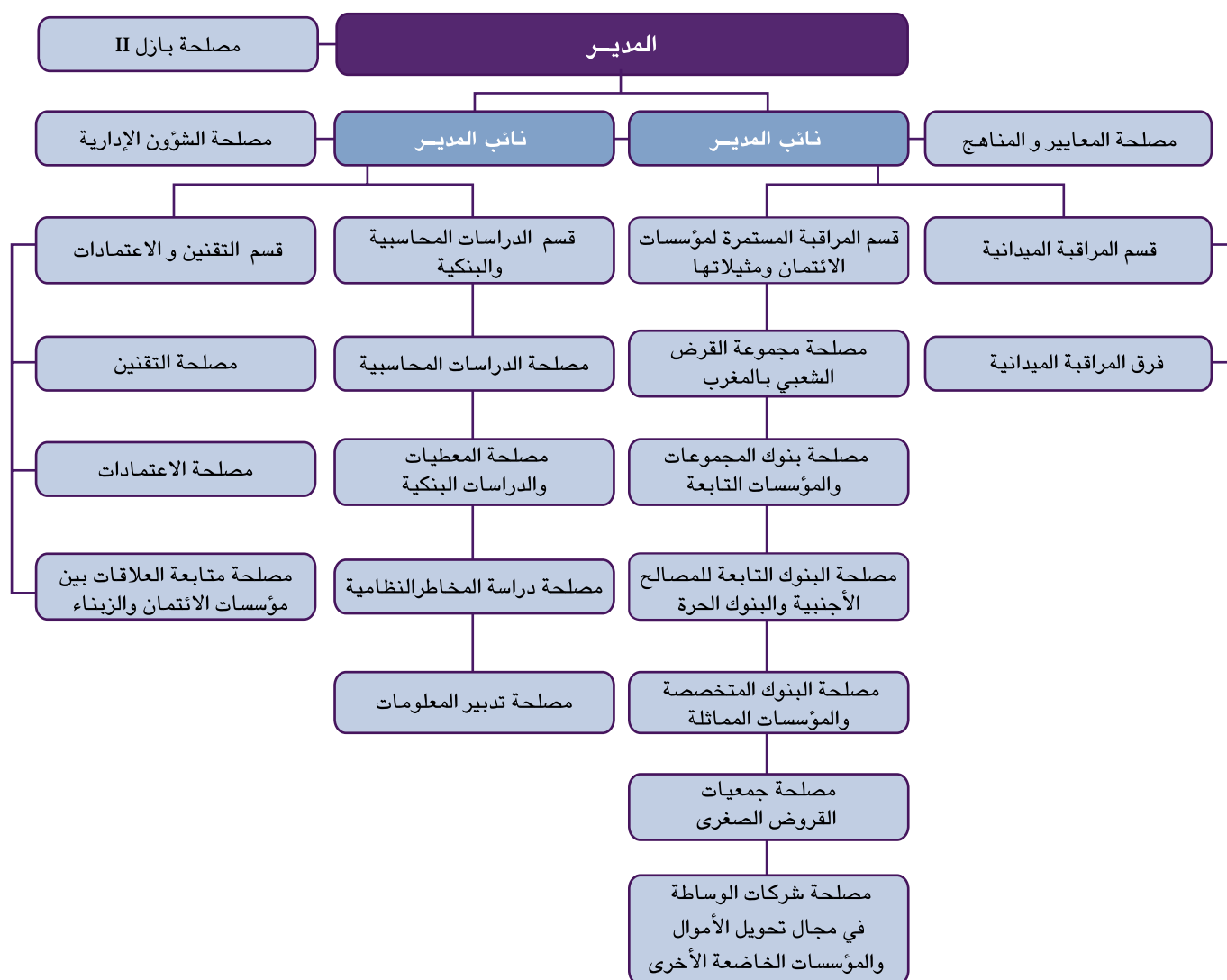
الملحقات

بنك المغرب
بنك المغرب
بنك المغرب

بنك المغرب
بنك المغرب

الملحق 1

الهيكل التنظيمي لمديرية الإشراف البنكي



الملحق 2

لائحة مؤسسات الائتمان المعتمدة

البنوك

اسم المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
البريد بنك	798، ملتقى شارع غاندي وشارع إبراهيم الروداني - الدار البيضاء
البنك العربي (شركة عمومية محدودة)	174، شارع محمد الخامس - الدار البيضاء
التجاري وفابنك	2، شارع مولاي يوسف - الدار البيضاء
بنك العمل	288، شارع محمد الزرقطوني - الدار البيضاء
البنك المركزي الشعبي	101، شارع محمد الزرقطوني - الدار البيضاء
البنك المغربي للتجارة الخارجية	140، شارع الحسن الثاني، 20000 - الدار البيضاء
البنك المغربي للتجارة والصناعة	26، ساحة الأمم المتحدة - الدار البيضاء
البنك الشعبي للجهة الوسطى الجنوبية	شارع الحسن الثاني - أكادير
البنك الشعبي للجديدة - أسفي	شارع الجامعة العربية - الجديدة
البنك الشعبي لفاس تازة	زاوية زنقة علال لوديبي و زنقة عبد العالي بنشقرون - فاس
البنك الشعبي للعيون	9، شارع محمد الخامس - العيون
البنك الشعبي لمراكش - بني ملال	شارع عبد الكريم الخطابي - مراكش
البنك الشعبي لمكناس	4، زنقة الإسكندرية - مكناس
البنك الشعبي للناضور - الحسيمة	113، شارع المسيرة - الناضور
البنك الشعبي لوجدة	شارع الدرفوفي - وجدة
البنك الشعبي للرباط	3، شارع طرابلس - الرباط
البنك الشعبي لطنجة - تطوان	76، شارع محمد الخامس - طنجة
صندوق الإيداع والتدبير رأسمال (CDG Capital)	ساحة مولاي الحسن، عمارة المامونية - الرباط
القرض الفلاحي المغربي	2، شارع الجزائر - الرباط
الأسواق المالية للدار البيضاء (Casablanca Finance Markets)	5-7، زنقة ابن طفيل - الدار البيضاء
سي تي بنك - المغرب (Citibank)	تجزئة التوفيق، عمارة 1، مجموعة زينيت ملينيوم، سيدي معروف - الدار البيضاء
القرض العقاري والسياحي	187، شارع الحسن الثاني - الدار البيضاء
مصرف المغرب	48-58، شارع محمد الخامس - الدار البيضاء
صندوق التجهيز الجماعي	1، زنقة واد بهت أكدال - الرباط
ميديا فينانس	3، شارع باب منصور، فضاء باب أنفا، - الدار البيضاء
الشركة العامة	55، شارع عبد المومن - الدار البيضاء
الاتحاد المغربي للأبنك	36، زنقة الطاهر السبتي - الدار البيضاء
بنكوساباديل	مركز البرجين التوأمين، البرج الغربي، الطابق 12 زاوية شارع الزرقطوني وشارع المسيرة، 20100 - الدار البيضاء
صندوق التوفير ببرشلونة "لاكابكسا"	11، زنقة عزيز بلال الزرقطوني، الطابق 5، الرقم 5 - المعاريف - الدار البيضاء

شركات قروض الاستهلاك

عنوان المقر الرئيسي	اسم المؤسسة
3، شارع أفينيون – الدار البيضاء	فيفاليس سلف (VIVALIS SALAF)
30، شارع الجيش الملكي – الدار البيضاء	البنك المغربي للتجارة والصناعة – قرض الاستهلاك (BMCI Credit Conso)
30، شارع القوات المسلحة الملكية – الدار البيضاء	سيتيليم المغرب
207، شارع الزرقطوني – الدار البيضاء	دار السلف ش.م
32، شارع المقاومة – الدار البيضاء	دياك سلف
18، زنقة روكروي، بلفيدير – الدار البيضاء	فيينا كريد (المجموعة المالية للشراء بالقروض)
ساحة باندونغ ص.ب. 13700 – الدار البيضاء	RCI FINANCE MAROC S.A
زينيث ميلينيوم، عمارة 8، سيدي معروف – الدار البيضاء	سلفين
20، شارع مكة – الدار البيضاء	سلف المستقبل ش.م
29، شارع مولاي يوسف – الدار البيضاء	شركة قرض الاستهلاك «تسليف»
161، شارع الحسن الثاني – الدار البيضاء	صوفاك كريدي (شركة تمويل الشراء بالقروض)
ساحة رابعة العدوية، إقامة قيس أكدال – الرباط	شركة التمويل الجديد بالقرض «فناك»
ملتقى شارع الزرقطوني، وزنقة ابن بريد 20100 – الدار البيضاء	إكدوم
29، شارع محمد الخامس – فاس	سوناك «SONAC» (شركة إفريقيا الشمالية للقروض)
79، شارع مولاي الحسن الأول – الدار البيضاء	«أكريد» شركة تنمية الشراء بالقرض
256، شارع الزرقطوني – الدار البيضاء	«صوريك – كريدي» الشركة الجهوية لقرض الاستهلاك
1، ساحة باندونغ – الدار البيضاء	السلف الأخضر
127، شارع الزرقطوني – الدار البيضاء	الشركة العامة للتمويل SOGEFINANCEMENT
زاوية زنقة جينير وشارع عبد المومن – الدار البيضاء	وفا سلف

شركات القرض الإيجاري

عنوان المقر الرئيسي	اسم المؤسسة
2، شارع مولاي يوسف – الدار البيضاء	التجاري للعقار
140، شارع الزرقطوني – الدار البيضاء	وفا للعقار

شركات تحصيل وشراء الديون

عنوان المقر الرئيسي	اسم المؤسسة
2، شارع مولاي يوسف – الدار البيضاء	التجاري فاكتورينغ
243، شارع محمد الخامس – الدار البيضاء	مغرب فاكتورينغ

شركات القرض الإيجاري

عنوان المقر الرئيسي	اسم المؤسسة
ملتقى زنقة نورماندي وزنقة ابن فارس - الدار البيضاء	البنك المغربي للتجارة والصناعة - ليزينغ
57، ملتقى زنقة بنيل وشارع عبد المومن - الدار البيضاء	الشركة المغربية لإيجار المعدات - مغرب ليزينغ
201، شارع الزرقطوني - الدار البيضاء	مصرف المغرب - ليزينغ «CDML»
55، شارع عبد المومن - الدار البيضاء	الشركة العامة للأبنك - ليزينغ SOGLEASE MAROC
45، شارع مولاي يوسف - الدار البيضاء	الشركة المغربية للقرض الإيجاري (ليزينغ) - مغرب باي
1، شارع الحسن الثاني - الدار البيضاء	وفاباي

شركات الكفالة

عنوان المقر الرئيسي	اسم المؤسسة
12، ساحة العلويين - الرباط	الصندوق المغربي للصفقات « CMM »
288، شارع الزرقطوني - الدار البيضاء	دار الضمان

شركات تدبير وسائل الأداء

عنوان المقر الرئيسي	اسم المؤسسة
فضاء باب أنفا، 8 ملتقى شارع أنفا و شارع مولاي رشيد - 20050 الدار البيضاء	مركز النقديات
15، زنقة إدريس الحريزي - الدار البيضاء	وفا كاش

شركات أخرى

عنوان المقر الرئيسي	اسم المؤسسة
28، زنقة أبو فارس المريني، ص.ب -49 الرباط	شركة التمويل للتنمية الفلاحية (SFDA)
4، زنقة صنعاء - الدار البيضاء	دار الصفاء للتمويل
ساحة مولاي الحسن ع. دليل - الرباط	جايدة

الملحق 3

لائحة البنوك الحرة

اسم المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
البنك التجاري الدولي - بنك حر	58، شارع باستور - طنجة
بنك طنجة الدولي - بنك حر	زاوية شارع محمد الخامس وزنقة موسى بن نصير، طنجة
البنك المغربي للتجارة والصناعة - بنك حر - مجموعة BNP	شارع يوسف بن تاشفين وزاوية شارع مدريد - طنجة
الشركة العامة الحرة بطنجة	58، شارع محمد الخامس - طنجة
البنك المغربي للتجارة الخارجية - بنك حر	المنطقة الحرة، ميناء طنجة، ص ب 513 - طنجة
البنك الحر الدولي لمجموعة الشعبي - بنك حر	زنقة سيليني، سيدي البخاري - طنجة

الملحق 4

لائحة جمعيات القروض الصغرى

اسم المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
جمعية الأمانة لتنمية المقاولات الصغرى (الأمانة)	40، زنقة فضيلة، الحي الصناعي، ح. ي. م. - الرباط 10000
جمعية الكرامة للقروض الصغرى (الكرامة)	38، شارع عبد المومن، شقة رقم 23، الطابق 4، حسان - الرباط
جمعية الإسماعيلية للقروض الصغرى (AIMC)	115، شارع لحبول - ص. ب. 2070 - مكناس
الجمعية المغربية للتضامن بلا حدود (AMSSF)	1، زنقة أبي ذر الغفاري - حي ولي العهد - الطابق الأول - فاس
الجمعية المغربية واد سرو للقروض الصغرى (AMOS)	زنقة واد سبو، حي التقدم، القباب - خنيفرة
الجمعية التطوانية للمبادرات السوسيو مهنية (ATIL)	شارع الحسن الثاني، رقم 70 إقامة بالوما بلانكا، الطابق رقم 1 - تطوان
مؤسسة البنك الشعبي للقروض الصغرى (FBPMC)	3، زنقة الدكتور فيير - إقامة باسيو - الدار البيضاء
مؤسسة «أرضي»	137، شارع علال بن عبد الله - الرباط 10000
مؤسسة الشمال للقروض الصغرى	رقم 6، زنقة رشيد رضا، إقامة حياة 2 أونتروسول، شقة رقم 34 - طنجة
مؤسسة التنمية المحلية والشراكة (FONDEP)	17، زنقة القاضي الصنهاجي، بينيد - سويسي 2 - الرباط 10000
توادا	رقم 119، شارع المقاومة، شقة رقم 27 - الرباط
المؤسسة المغربية للمقاولات الصغرى (إنماء)	9، زنقة قصر السوق، شقة 6 حي حسان - الطابق الثالث - الرباط

الملحق 5

لائحة شركات الوساطة في مجال تحويل الأموال

اسم المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
CASH ONE	345، شارع 10 مارس، مبروكة - الدار البيضاء
DAMANE CASH	212، شارع محمد الخامس، إقامة إيليت، الطابق الثاني مكتب 211، كلين، مراكش
EUROSOL	شارع الحسن الثاني، إقامة أحسن دار، عمارة ب، رقم 3 و4 - الرباط
QUICK MONEY	18/16 تجزئة التوفيق فضاء جيت، بيزنس كلاس، سيدي معروف، الدار البيضاء
MEA FINANCE SERVICE	إقامة هادي رقم 27، زنقة سليم الشرقاوي، الطابق السادس، الدار البيضاء
TENOR DISTRIB	22، شارع مولاي يوسف - الدار البيضاء
RAMAPAR	1، زنقة دي بلياد - حي المستشفيات - الدار البيضاء
TRANSFERT EXPRESS	282، ملتقى شارع المقاومة و زنقة ستراسبورغ - الدار البيضاء

الملحق 6

الحصيلة التراكمية للبنوك – أنشطة خاصة بالمغرب
إلى غاية 31 دجنبر 2010

(بآلاف الدراهم)

31 دجنبر 2010	31 دجنبر 2009	الأصول
35 857 381	44 021 591	قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
98 842 994	107 203 077	ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
19 794 985	21 838 790	. تحت الطلب
79 048 009	85 364 287	. لأجل
552 368 730	499 329 808	ديون على الزبناء
184 958 829	174 106 135	. تسهيلات الخزينة وقروض الاستهلاك
149 969 584	131 292 317	. قروض التجهيز
188 258 349	171 742 984	. قروض عقارية
29 181 968	22 188 372	. قروض أخرى
1 063 361	1 065 990	ديون مكتسبة عن طريق شراء الفواتير
88 253 681	94 213 402	سندات التداول والتوظيف
45 381 092	54 198 788	. أذينات الخزينة والقيم المماثلة
12 772 338	10 515 825	. سندات دين أخرى
30 100 251	29 498 789	. سندات الملكية
11 238 406	10 840 649	أصول أخرى
25 476 379	28 389 400	سندات الاستثمار
23 887 666	26 484 605	. اذينات الخزينة والقيم المماثلة
1 588 713	1 904 795	. سندات دين أخرى
26 606 760	25 553 686	سندات المساهمة واستخدامات مماثلة
1 356 960	1 294 610	ديون ثانوية
550 404	302 292	مستعقرات ممنوحة في إطار القروض الإجارية والكرام
3 353 195	3 112 609	مستعقرات غير مجسدة
13 750 802	12 789 932	مستعقرات مجسدة
858 719 053	828 117 046	مجموع الأصول

(بآلاف الدراهم)

31 دجنبر 2010	31 دجنبر 2009	الخصوم
123	7	البنوك المركزية والخزينة العامة ومصحة الشيكات البريدية
59 300 607	62 742 172	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها
12 764 474	6 038 666	. تحت الطلب
46 536 133	56 703 506	. لأجل
622 142 964	601 267 819	ودائع الزبناء
347 403 972	332 366 343	. حسابات تحت الطلب دائنة
77 390 775	71 880 885	. حسابات الادخار
178 094 906	178 680 178	. ودائع لأجل
19 253 311	18 340 413	. حسابات دائنة أخرى
48 472 045	36 476 499	سندات الدين المصدرة
45 168 375	32 465 789	. سندات دين قابلة للتداول
838 686	1 372 998	. اقتراضات سنديّة
2 464 984	2 637 712	. سندات دين أخرى مصدرة
23 282 625	32 648 960	خصوم أخرى
3 070 076	2 895 811	مؤن للمخاطر والتكاليف
	432 555	مؤن مقننة
4 174 459	2 925 200	دعم وأموال عمومية مرصدة وأموال خاصة بالضمان
20 073 869	19 353 745	ديون ثانوية
420	361 788	فوارق إعادة التقييم
48 225 200	41 306 526	احتياطيات ومكافآت مرتبطة بالرأسمال
19 170 958	18 140 797	الرأسمال
-77 000		مساهمون. رأسمال غير مدفوع (-)
1 169 023	322 443	مرحل من جديد (+/-)
-5 290	24 952	نتائج صافية في انتظار التوزيع (-/+)
9 718 974	9 217 772	النتيجة الصافية للسنة المالية (-/+)
858 719 053	828 117 046	مجموع الخصوم

(بآلاف الدراهم)

31 دجنبر 2010	31 دجنبر 2009	خارج الحصيلة
173 657 996	167 418 318	تعهدات ممنوحة
4 914 046	4 698 218	تعهدات تمويل ممنوحة لفائدة مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها
72 136 024	67 003 917	تعهدات تمويل ممنوحة لفائدة الزبناء
28 585 459	30 591 005	تعهدات ضمان لفائدة مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها
67 593 642	64 509 236	تعهدات ضمان لفائدة الزبناء
428 825	615 942	سندات لإعادة الشراء سندات أخرى للتسليم
54 508 217	51 829 720	تعهدات مستلمة
3 211 219	2 868 481	تعهدات تمويل مستلمة من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها
47 556 200	45 601 195	تعهدات ضمان مستلمة من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها
3 488 119	2 843 266	تعهدات ضمان مستلمة من الدولة ومختلف مؤسسات الضمان
252 679	516 778	سندات لإعادة البيع سندات أخرى للاستلام

الملحق 7

البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بالبنوك - أنشطة خاصة بالمغرب
من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2010

(بآلاف الدراهم)

31 دجنبر 2010	31 دجنبر 2009	
38 941 844	36 712 744	+ فوائد وعائدات مماثلة
14 111 210	14 214 392	- فوائد وتكاليف مماثلة
24 830 634	22 498 352	هامش الفائدة
117 466	103 824	+ عائدات عن المستعقرات الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء
99 373	89 544	- تكاليف متعلقة بالمستعقرات الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء
18 093	14 280	نتيجة عمليات القرض الإيجاري والكراء
4 494 861	4 031 811	+ عمولات محصلة
386 421	249 898	- عمولات مدفوعة
4 108 440	3 781 913	الهامش على العمولات
1 318 574	1 097 205	± نتيجة العمليات على سندات التداول
470 269	413 347	± نتيجة العمليات على سندات التوظيف
1 654 857	1 566 749	± نتيجة عمليات الصرف
221 906	129 141	± نتيجة العمليات على المنتجات المشتقة
3 665 606	3 206 442	نتيجة عمليات السوق
1 807 637	1 838 451	+ عائدات بنكية أخرى
1 587 219	1 386 946	- تكاليف بنكية أخرى
32 843 191	29 952 492	العائد الصافي البنكي
36 619	631 076	± نتيجة العمليات على المستعقرات المالية
320 801	417 998	+ عائدات أخرى للاستغلال غير البنكي
75 908	296 967	- تكاليف أخرى للاستغلال غير البنكي
15 221 413	14 224 262	- التكاليف العامة للاستغلال
17 903 290	16 480 337	النتيجة الإجمالية للاستغلال
-3 623 502	-2 935 206	± مخصصات صافية من استردادات المؤمن للقروض والتعهدات بواسطة التوقيع المعلق الأداء
347 411	194 070	± مخصصات أخرى صافية من استردادات المؤمن
14 627 199	13 739 201	النتيجة الجارية
-483 871	-184 235	النتيجة غير الجارية
4 424 354	4 337 194	- الضرائب على النتائج
9 718 974	9 217 772	النتيجة الصافية للسنة المالية

الملحق 8

الحصيلة التراكمية لشركات قروض الاستهلاك
في 31 دجنبر 2010

(بآلاف الدراهم)

31 دجنبر 2010	31 دجنبر 2009	الأصول
47 793	59 410	قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
534 446	1 708 351	ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها
503 612	1 523 449	. تحت الطلب
30 834	184 902	. لأجل
33 874 881	32 132 935	ديون على الزبناء
32 042 779	30 320 280	. تسهيلات الخزينة وقروض الاستهلاك
159 829	198 497	. قروض للتجهيز
37 041	36 638	. قروض عقارية
1 635 232	1 577 520	. قروض أخرى
71 492	97 213	ديون مكتسبة عن طريق شراء الفواتير
7 667	21 363	سندات التداول والتوظيف
6 176	19 877	. أذينات الخزينة والقيم المماثلة
		. سندات دين أخرى
1 491	1 486	. سندات الملكية
1 053 993	1 489 164	أصول أخرى
26	26	سندات الاستثمار
		. أذينات الخزينة والقيم المماثلة
26	26	. سندات دين أخرى
39 590	188 975	سندات المساهمة واستخدامات مماثلة
		ديون ثانوية
4 363 880	4 926 123	مستعقرات ممنوحة في نطاق القروض الإيجارية والكراء
397 262	328 582	مستعقرات غير مجسدة
363 202	309 931	مستعقرات مجسدة
40 754 232	41 262 073	مجموع الأصول

(بآلاف الدراهم)

31 دجنبر 2010	31 دجنبر 2009	الخصوم
230	336	البنوك المركزية والخزينة العامة ومصحة الشبكات البريدية
23 112 820	26 340 099	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
2 578 574	3 985 214	. تحت الطلب
20 534 246	22 354 885	. لأجل
832 562	369 730	ودائع الزبناء
		. حسابات دائنة تحت الطلب
		. حسابات الادخار
		. ودائع لأجل
832 562	369 730	. حسابات دائنة أخرى
8 769 645	6 100 431	سندات الدين المصدرة
8 617 684	6 049 810	. سندات دين قابلة للتداول
151 961	50 621	. اقتراضات سنوية
		. الإصدارات من سندات الدين الأخرى
2 442 712	2 931 873	خصوم أخرى
211 843	106 511	مؤن عن المخاطر والتحملات
24 980	58 342	مؤن مقننة
		منح وأموال عمومية مرصدة وأموال خاصة للضمان
100 014	105 214	ديون ثانوية
		فوارق إعادة التقييم
2 495 115	2 291 396	احتياطيات ومكافآت مرتبطة بالرأسمال
1 709 960	1 748 960	الرأسمال
-6 000	-6 000	مساهمون. رأسمال غير مدفوع (-)
470 180	386 367	مرحل من جديد (+/-)
-335		نتائج صافية في انتظار التوزيع (-/+)
590 506	828 814	النتيجة الصافية للسنة المالية (-/+)
40 754 232	41 262 073	مجموع الخصوم

الملحق 9

البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات قروض الاستهلاك
من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2010

(بآلاف الدراهم)

31 دجنبر 2010	31 دجنبر 2009	
3 759 552	3 460 992	+ فوائد وعائدات مماثلة
1 431 507	1 321 759	- فوائد وتكاليف مماثلة
2 328 045	2 139 233	هامش الفائدة
3 093 881	3 818 030	+ عائدات من المستعقرات الخاصة بالقروض الإيجارية والكرء
2 724 890	3 355 869	- تكاليف متعلقة بالمستعقرات الخاصة بالقروض الإيجارية والكرء
368 991	462 161	نتيجة عمليات القروض الإيجارية والكرء
308 165	285 470	+ عمولات محصلة
74 552	39 445	- عمولات مدفوعة
233 613	246 025	الهامش على العمولات
1 075	4 128	± نتيجة العمليات على سندات التداول
55	-141	± نتيجة العمليات على سندات التوظيف
70	-271	± نتيجة عمليات الصرف
0		± نتيجة العمليات على المنتجات المشتقة
1 200	3 716	نتيجة عمليات السوق
47 893	61 702	+ عائدات بنكية أخرى
2 685	8 943	- تكاليف بنكية أخرى
2 977 057	2 903 894	العائد الصافي البنكي
-22 279	-1 038	± نتيجة العمليات على المستعقرات المالية
84 649	71 538	+ عائدات أخرى للاستغلال غير البنكي
429	23	- تكاليف أخرى للاستغلال غير البنكي
1 127 152	1 151 862	- التكاليف العامة للاستغلال
1 911 846	1 822 509	النتيجة الإجمالية للاستغلال
-871 814	-625 792	± مخصصات صافية من استردادات المؤن للقروض والتعهدات بواسطة التوقيع المعقدة الأداء
-59 927	70 298	± مخصصات أخرى صافية من استردادات المؤن
980 105	1 267 015	النتيجة الجارية
72 797	20 356	النتيجة غير الجارية
462 396	458 557	- الضرائب على النتائج
590 506	828 814	النتيجة الصافية للسنة المالية

الملحق 10

الحصيلة التراكمية لشركات القرض الإيجاري
إلى غاية 31 دجنبر 2010

(بآلاف الدراهم)

31 دجنبر 2010	31 دجنبر 2009	الأصول
547	225	قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
116 768	174 094	ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعنية في حكمها
93 944	143 662	. تحت الطلب
22 824	30 432	. لأجل
58 679	84 144	ديون على الزبناء
7 020	10 732	. قروض الخزينة وقروض الاستهلاك
		. قروض التجهيز
30 490	33 607	. قروض عقارية
21 169	39 805	. قروض أخرى
		ديون مكتسبة عن طريق شراء الفواتير
454	454	سندات التداول والتوظيف
		. أذينات الخزينة والقيم المماثلة
454	211	. سندات دين أخرى
	243	. سندات الملكية
1 011 132	1 069 976	أصول أخرى
27	27	سندات الاستثمار
27	27	. أذينات الخزينة والقيم المماثلة
		. سندات دين أخرى
29 723	30 548	سندات مساهمة واستخدامات مماثلة
		ديون ثانوية
37 340 252	34 450 282	مستعقرات ممنوحة في نطاق القروض الإيجارية والكراء
139 924	146 257	مستعقرات غير مجسدة
24 847	24 455	مستعقرات مجسدة
38 722 353	35 980 462	مجموع الأصول

(بآلاف الدراهم)

31 دجنبر 2010	31 دجنبر 2009	الخصوم
		البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
27 094 941	27 519 207	ديون اتجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
2 626 481	2 415 509	. تحت الطلب
24 468 460	25 103 698	. لأجل
1 957 495	1 681 334	ودائع الزبناء
4 309	6 789	. حسابات دائنة تحت الطلب
		. حسابات الادخار
1 869 932	1 544 144	. ودائع لأجل
83 254	130 401	. حسابات دائنة أخرى
5 124 239	2 624 484	سندات الدين المصدرة
5 100 312	2 624 484	. سندات الدين القابلة للتداول
		. اقتراضات سنديّة
23 927		الإصدارات الأخرى من سندات الدين
1 881 292	1 610 425	خصوم أخرى
102 768	159 836	مؤن للمخاطر والتكاليف
1 831	16 205	مؤن مقننة
		دعم وأموال عمومية مرصدة وأموال خاصة للضمان
55 628	54 903	ديون ثانوية
		فوارق إعادة التقييم
1 036 709	931 670	احتياطيات ومكافآت مرتبطة بالرأسمال
777 709	777 709	الرأسمال
		مساهمون. رأس مال غير مدفوع (-)
328 325	240 109	مرجل من جديد (/+-)
		نتائج صافية في انتظار التوزيع (-/+)
361 416	364 580	النتيجة الصافية للسنة المالية (-/+)
38 722 353	35 980 462	مجموع الخصوم

الملحق 11

البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات القرض الإيجاري
من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2010

(بآلاف الدراهم)

31 دجنبر 2010	31 دجنبر 2009	
7 825	3 634	+ فوائد وعائدات مماثلة
1 549 213	1 398 310	- فوائد وتكاليف مماثلة
-1 541 388	-1 394 676	هامش الفائدة
13 230 918	12 214 203	+ عائدات من المستعقرات الخاصة بالقروض الإيجارية والكرء
10 709 520	9 877 828	- تكاليف متعلقة بالمستعقرات الخاصة بالقروض الإيجارية والكرء
2 521 398	2 336 375	نتيجة عمليات القروض الإيجارية والكرء
3 003	2 810	+ عمولات محصلة
8 190	8 391	- عمولات مدفوعة
-5 187	-5 581	الهامش على العمولات
	27	± نتيجة العمليات على سندات التداول
-48	-5	± نتيجة العمليات على سندات التوظيف
		± نتيجة عمليات الصرف
		± نتيجة العمليات على الأدوات المشتقة
-48	22	نتيجة عمليات السوق
1 006	23	+ عائدات بنكية أخرى
1 628	735	- تكاليف بنكية أخرى
974 153	935 428	العائد الصافي البنكي
30	6 717	± نتيجة العمليات على المستعقرات المالية
9 314	8 289	- عائدات أخرى للاستغلال غير البنكي
9 586	11 228	+ تكاليف أخرى للاستغلال غير البنكي
271 070	267 398	- التكاليف العامة للاستغلال
702 841	671 808	النتيجة الإجمالية للاستغلال
-153 354	-88 893	± مخصصات صافية من استردادات المون للقروض والتعهدات بواسطة التوقيع
27 919	-15 482	± معلقة الأداء
		± مخصصات أخرى صافية من استردادات المون
577 406	567 433	النتيجة الجارية
-5 442	18 524	النتيجة غير الجارية
210 548	221 377	- الضرائب على النتائج
361 416	364 580	النتيجة الصافية للسنة المالية

الملحق 12

الحصيلة المجمعة للمجموعات البنكية الثمان
إلى غاية 31 دجنبر 2010

(بآلاف الدراهم)

31 دجنبر 2010	31 دجنبر 2009	الأصول
40 152 970	46 205 365	قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
58 397 729	50 282 306	أصول مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
0	0	منتجات مشتقة للتغطية
55 442 457	52 858 597	أصول مالية متوفرة للبيع
68 907 038	80 797 602	قروض وديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها
624 903 622	567 803 393	قروض وديون على الزبناء
0	0	فارق إعادة تقييم أصول المحافظ المغطاة ضد خطر سعر الفائدة
27 431 531	27 986 302	سندات توظيف يحتفظ بها حتى أجل استحقاقها
1 970 135	1 963 621	أصول ضريبية مستحقة الدفع
2 427 825	2 383 232	أصول ضريبية مؤجلة الدفع
14 556 613	15 559 864	حسابات تسوية وأصول أخرى
0	0	أصول غير جارية موجهة للبيع
869 036	814 382	مساهمات في شركات ضمن موازنة المجموعة
2 351 746	2 033 809	عقارات للتوظيف
21 867 764	19 475 123	مستعقرات مجسدة
3 005 223	2 709 554	مستعقرات غير مجسدة
7 511 028	7 546 491	فارق الشراء
929 794 717	878 419 641	مجموع الأصول

31 دجنبر 2010	31 دجنبر 2009	الخصوم
170 463	136 956	البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
3 447 023	2 181 705	خصوم مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
0	0	منتجات مشتقة للتغطية
55 763 062	65 735 252	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
652 094 542	621 014 234	ديون تجاه الزبناء
53 774 988	40 448 252	سندات دين مصدرة
0	0	فارق إعادة تقييم خصوم المحافظ المغطاة ضد خطر سعر الفائدة
2 228 882	2 266 493	خصوم ضريبية مستحقة الدفع
5 221 055	4 788 459	خصوم ضريبية مؤجلة الدفع
23 410 270	24 351 523	حسابات التسوية وخصوم أخرى
0	0	ديون متعلقة بأصول غير جارية موجهة للبيع
17 769 828	15 790 282	مؤن تقنية لعقود التأمين
3 563 171	3 409 155	مؤن
4 373 000	3 126 868	دعومات وأموال مماثلة
18 793 599	18 034 779	ديون ثانوية وصناديق خاصة للضمان
89 184 834	77 135 684	أموال ذاتية
79 792 963	68 543 944	أموال ذاتية - حصة المجموعة
38 848 598	31 003 274	رأسمال واحتياطيات ذات الصلة
29 239 945	27 062 433	احتياطيات مجمعة
1 252 436	1 145 322	ربح أو خسارة غير محققة أو مؤجلة
10 451 984	9 332 915	نتيجة السنة المالية
9 391 871	8 591 740	حصة الأقلية
929 794 717	878 419 641	مجموع الخصوم

الملحق 13

حساب النتائج المجمع للمجموعات البنكية الثمان
إلى غاية 31 دجنبر 2010

(بآلاف الدراهم)

31 دجنبر 2010	31 دجنبر 2009	
48 409 805	44 850 384	+ فوائد وعائدات مماثلة
18 899 098	18 833 358	- فوائد وتكاليف مماثلة
29 510 707	26 017 026	هامش الفائدة
7 753 536	6 446 277	+ العمولات (العائدات)
690 384	526 196	- العمولات (التكاليف)
7 063 152	5 920 081	الهامش على العمولات
3 483 371	2 912 274	± الربح أو الخسارة الصافية على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
1 880 192	2 152 867	± الربح أو الخسارة الصافية على الأصول المالية المتاحة للبيع
5 951 862	5 658 085	+ عائدات الأنشطة الأخرى
5 120 787	4 444 975	- تكاليف الأنشطة الأخرى
42 768 497	38 215 358	العائد الصافي البنكي
18 347 944	16 331 867	- التكاليف العامة للاستغلال
2 073 515	1 849 581	- مخصصات للاستخدامات ولانخفاض قيمة المستعقرات المجسدة وغير المجسدة
22 347 038	20 033 910	النتيجة الإجمالية للاستغلال
4 594 747	4 293 014	- تكلفة المخاطر
17 752 291	15 740 896	نتيجة الاستغلال
111 862	64 743	± حصة النتيجة الصافية للشركات ضمن موازنة المجموعة
155 622	9 809	± أرباح أو خسائر صافية على أصول أخرى
19	-3 320	± تغيرات قيمة فوارق الشراء
18 019 794	15 812 128	النتيجة قبل الضريبة
6 039 642	5 252 142	- الضرائب على النتائج
0	0	± النتيجة الصافية من الأنشطة الموقوفة أو الموجودة رهن البيع
11 980 152	10 559 986	النتيجة الصافية
1 528 168	1 227 071	حصة الأقلية
10 451 984	9 332 915	النتيجة الصافية - حصة المجموعة

الملحق 14

حصيلة الصندوق الجماعي لضمان الودائع
إلى غاية 31 دجنبر 2010

المبالغ بالدرهم	الخصوم	المبالغ بالدرهم	الأصول
8 318 823 144.26	مساهمات مؤسسات الائتمان	7 375 790 498.07	سندات التوظيف
1 447 608 313.38	الاحتياطيات	83 920 000.00	سندات التوظيف مضمونة من طرف الدولة
259 674 464.82	النتائج الصافية للسنة المالية	2 357 237 946.63	قيم مستلمة للاستحفاظ
12 936 391.75	حسابات تسوية «الخصوم»	4 971 444.04	حساب جاري ببنك المغرب
			الدولة – فائض الضرائب على النتائج
		238 348.75	ضريبة على القيمة المضافة القابلة للاسترداد
		1 475 417.52	الدولة – دائنة الضريبة على القيمة المضافة
		215 408 659.20	حساب تسوية الأصول
10 039 042 314.21	مجموع الخصوم	10 039 042 314.21	مجموع الأصول

بنك المغرب
بنك المغرب

المحتويات

بنك المغرب
بنك المغرب
بنك المغرب

بنك المغرب
بنك المغرب

2	كلمة السيد الوالي
5	الأحداث البارزة لسنة 2010
6	أرقام رئيسية خاصة بالنظام البنكي
9	الجزء الأول: المحيط القانوني والتنظيمي وأنشطة الإشراف البنكي
11	I. المحيط القانوني والتنظيمي
11	1 - تبني المقاربات المتقدمة لاتفاقية بازل II
12	1.1 الأموال الذاتية الاحترازية
12	2.1 المتطلبات من الأموال الذاتية وفقا للمقاربات الداخلية لمؤسسات الائتمان من أجل تغطية المخاطر
15	3.1 إرساء آلية لإعداد التقارير الاحترازية والمالية
15	2 - المنظومة الجديدة لاتفاقية بازل III
15	1.2 معايير جديدة للأموال الذاتية
17	2.2 معايير جديدة للسيولة
18	3 - المنظومة المحاسبية
19	4 - الإطار المنظم للعلاقات بين مؤسسات الائتمان وزبنائها
20	5 - مشروع « القطب المالي للدار البيضاء »
22	II. أنشطة الإشراف البنكي والاستقرار المالي
22	1 - نشاط الإشراف البنكي
22	1.1 الاعتمادات والتراخيص
24	2.1 أنشطة المراقبة
26	3.1 التعاون الدولي
28	4.1 التشاور مع الجمعيات المهنية
28	5.1 معالجة الشكايات والطلبات
29	2 - أنشطة الإستقرار المالي
29	1.2 لجنة التنسيق بين أجهزة الإشراف على القطاع المالي
31	2.2 نظام ضمان الودائع
32	3 - وسائل وموارد الإشراف البنكي
33	الجزء الثاني: بنية النظام البنكي وأنشطته ونتائجه
35	I. بنية النظام البنكي
35	1 - تنويع مهن مجال النظام البنكي
36	2 - استمرار البنوك في تطوير عروضها البنكية سنة 2010، إلى جانب عملها على توسيع شبكتها
39	3 - على الرغم من صعوبة ظروف المحيط الدولي، واصلت البنوك المغربية توسعها في الخارج
39	4 - استمرار تعزيز الموارد البشرية للقطاع البنكي، وإن بوتيرة أقل مقارنة مع السنة السابقة
40	5 - ارتفاع مستوى تمركز نشاط الائتمان
40	1.5 تمركز النشاط البنكي على أساس فردي
42	2.5 تمركز نشاط شركات التمويل
43	3.5 تمركز نشاط الائتمان على أساس مجمع

45	II. نشاط البنوك ونتائجها
45	1 - تراجع نشاط البنوك
45	1.1 - شهدت استخدامات البنوك تطورات متباينة لمكوناتها
53	2.1 - واصلت البنوك تطوير مواردها مع تنويعها
57	3.1 - تزايدت تعهدات خارج الحصيلة بوتيرة أبطأ من السنة الماضية
58	2 - تحسنت النتيجة الصافية الإجمالية للبنوك من جديد
59	1.2 - تطور العائد الصافي البنكي بفضل التوجه الإيجابي لهامش الفائدة
61	2.2 - سجلت النتيجة الإجمالية للاستغلال ارتفاعاً أدنى في غياب المنتجات غير المتكررة
62	3.2 - واصلت تكلفة المخاطر الضغط على نتائج البنوك
64	4.2 - انتعاش الهامش الإجمالي للوساطة بشكل طفيف بفضل انخفاض تكلفة الموارد
65	III. نشاط شركات التمويل ونتائجها
65	1 - تباطؤ نشاط شركات التمويل
65	1.1 - تراجع النشاط الائتماني بشكل ملحوظ بالنسبة لشركات قروض الاستهلاك
68	1.2 - ارتفعت اقتراضات شركات التمويل من السوق المالية
69	2 - تراجعت ربحية شركات التمويل بفعل تباطؤ النشاط وارتفاع تكلفة المخاطر
73	IV. نشاط البنوك الحرة ونتائجها
75	V. نشاط جمعيات القروض الصغرى ونتائجها
75	VI. نشاط البنوك ونتائجها على أساس مجمع
76	1 - ساهمت الأنشطة المنجزة على الصعيد الدولي بشكل إيجابي في نمو نشاط المجموعات البنكية
76	1.1 - تزايدت الاستخدامات نتيجة الارتفاع المطرد في القروض المقدمة للزبناء
77	2.1 - تعززت موارد المجموعات البنكية
78	2 - ارتفعت النتيجة الصافية المجمعة، بعد استقرارها سنة 2009
81	الجزء الثالث: تطور المخاطر البنكية
83	I. تطور تغطية المخاطر بالأموال الذاتية من منظور احترازي
83	1 - تطور المخاطر المرجحة
84	1.1 - مخاطر الائتمان
84	2.1 - مخاطر السوق
85	3.1 - مخاطر التشغيل
85	2 - تطور الأموال الذاتية الاحترازية
86	3 - تطور معامل الملاءة
87	II. مديونية الأسر
87	1 - واصلت الديون البنكية للأسر نموها بفضل ...
88	2 - ... النمو المطرد لقروض السكن وبالرغم من

88	1.2 - بقي نمو قروض السكن مطردا
91	2.2 - تعززت حصة قروض السكن بأسعار فائدة ثابتة
92	3 - ... وتباطؤ نمو قروض الاستهلاك
93	1.3 - تباطؤ قروض الاستهلاك من جديد
93	2.3 - أهم خصائص نوعية المستفيدين من قروض الاستهلاك
97	III. تطور القروض المعلقة الأداء لدى مؤسسات الائتمان
97	1 - القروض المعلقة الأداء الخاصة بالبنوك
98	2 - القروض المعلقة الأداء الخاصة بشركات التمويل

99 الملحقات

101	الملحق 1 الهيكل التنظيمي لمديرية الإشراف البنكي
102	الملحق 2 لائحة مؤسسات الائتمان المعتمدة
105	الملحق 3 لائحة البنوك الحرة
106	الملحق 4 لائحة جمعيات القروض الصغرى
107	الملحق 5 لائحة شركات الوساطة في مجال تحويل الأموال
108	الملحق 6 الحصيلة التراكمية للبنوك - أنشطة خاصة بالمغرب
111	الملحق 7 البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بالبنوك - أنشطة خاصة بالمغرب
112	الملحق 8 الحصيلة التراكمية لشركات قروض الاستهلاك
114	الملحق 9 البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات قروض الاستهلاك
115	الملحق 10 الحصيلة التراكمية لشركات القرض الإيجاري
117	الملحق 11 البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات القرض الإيجاري
118	الملحق 12 الحصيلة المجمعدة للمجموعات البنكية الثمان
120	الملحق 13 حساب النتائج المجمع للمجموعات البنكية الثمان
121	الملحق 14 حصيلة الصندوق الجماعي لضمان الودائع

بنك المغرب
بنك المغرب